بسم الله الرحمن الرحيم

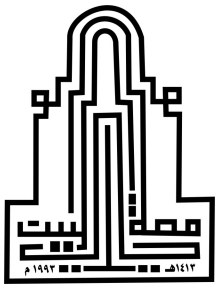


جامعة آل البيت
Al al- BAYT UNIVERSITY

معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية


رسالة ماجستير بعنوان

# منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن

# The Civil Society Organization of the Role in Promoting Political Participation in Jordan


إعداد الطالب:

غالب حسين حسن أبو ناموس

الرقم الجامعي: ١٤٢٠٦٠٠١٤

إشراف

الدكتور علي عواد الشرعة


٢٠١٥


المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن

# The Civil Society Organization of the Role in Promoting Political Participation in Jordan


**إعداد الطالب :**
**غالب حسين حسن أبو ناموس**
**الرقم الجامعي**
**١٤٢٠٦٠٠١٤**

**إشراف**
**الدكتور علي عواد الشرعة**


## قرار لجنة المناقشة

**قدمت هذه الرسالة منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن. استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٢٢ / ١٢ / ٢٠١٥**

| أعضاء لجنة المناقشة : | التوقيع |
|---|---|
| الدكتور علي عواد الشرعة | مشرفا رئيسياً: |
| الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان | عضوا: |
| الدكتور عبد السلام سلامه عبد ربه الخوالده | عضوا: |
| الأستاذ الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي، الجامعة الهاشمية | عضوا خارجيا: |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الإهـــداء

إلى من يخشى الله في السر والعلن إلى كل العاملين والمتعلمين والى كل من هـــم أهل الولاء ومنبع الانتماء لهذا الوطن الغالي الغيورين عليه والصابرين في شـــدته والشاكرين لنعمته..

لهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع راجياً من الله عز وجل القبول..

* إلى من كانت للعين نورا، وللقلب بهجة وسرورا، إلى من يسعد قلبـــي بلقياهـــا (والدتي الحنونة)..

إلى الذي كان سندي ويشد من أزري ويشحذ همتي ويشاركني همي ولم يبخل علي يوما بالمساعدة وكان رمز الصدق، والمعلم لي والمنارة التي اهتدي بهـــا وســـر نجاحي ومن يقف وراء طموحي، (والدي العزيز) رحمه الله..

إلى من وقفوا إلى جانبي وشاركوني فرحتي (أخواني وأخواتي) حفظهم الله..

إلى من جعلوني أثابر واطمح لأجلهم... (أبنائي الأعزاء) حفظهم الله..

إلى كل من ساعدني وبذل جهدا، ورفع من معنوياتي، وكـــانوا بعـــوني باســـتمرار وتحملوا معي (أصدقائي الأعزاء) حفظهم الله..

إلى مسك الختام، من عانت لأجلي، وكانت صوتي كلما ناديت، وتحملـــت العنـــاء، وسر سعادتي التي غمرتني بعطفها (زوجتي العزيزة) حفظها الله..

إلى كل من ساهم بمجالات البحث العلمي، وعمل على توسيع مساحاته.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين القائل في محكم التنزيل:

(لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ) سورة إبراهيم الآية (٧)

الذي وفقني وأعانني على إكمال هذا البحث لأضعه في متناول الباحثين والمهتمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وأشكر كل من قدم لي المساعدة في انجازه من معلومة أو نصيحة أو إرشاد، وأخص بالشكر عميد معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة ونائب العميد الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان ، الذي كان لي بمثابة المنارة التي اهتدي بها ،وكانت نصائحه وإرشاداته الصادقة والهادفة نبراسا ويضئ لي الطريق نحو الصواب ، وأعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة فقد كانوا مفتاح باب العلم حتى وصلت إلى ما وصلت إليه ، وأعضاء هيئة التوجيه والمناقشة الأساتذة الأفاضل والمشرف الدكتور علي عواد الشرعة الذي كان لإشرافه وتوجيهاته وأفكاره الأثر الكبير في إثراء هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة.

"الباحث" غالب حسين أبو ناموس



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| قرار لجنة المناقشة | ب |
| الإهداء | ج |
| الشكر والتقدير | د |
| قائمة المحتويات | هـ |
| الملخص | ح |
| المقدمة | ١ |
| أهمية الدراسة | ٢ |
| أهداف الدراسة | ٣ |
| مشكلة الدراسة واسئلتها | ٣ |
| فرضيات الدراسة | ٤ |
| حدود الدراسة | ٤ |
| المتغيرات والمفاهيم | ٤ |
| منهجية الدراسة | ٦ |
| الدراسات السابقة | ٧ |
| ما يميز هذه الدراسة | ١١ |
| الفصل الأول : مؤسسات المجتمع المدني | ١٢ |
| المبحث الأول: ماهية مؤسسات المجتمع المدني | ١٨ |
| المطلب الأول : نشأة المؤسسات ومقوماتها | ١٩ |
| أولا : نشأة المؤسسات ومقوماتها | ٢٣ |
| ثانيا : مقومات المؤسسات ومكوناتها | ٢٨ |
| المطلب الثاني : وظائف المؤسسات وعوامل التأثير | ٣٧ |
| أولا : وظائف وأهداف المؤسسات | ٣٧ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ثانيا : عوامل التأثير في أنشطة المؤسسات | ٤١ |
| المبحث الثاني : الأردن ومؤسسات المجتمع المدني | ٤٥ |
| المطلب الأول : الأسس الناظمة للمؤسسات الأردنية | ٥٢ |
| أولا : الأسس الدستورية والقانونية الناظمة | ٥٢ |
| ثانيا : مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن | ٦٣ |
| المطلب الثاني : علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة | ٦٨ |
| أولا : العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني | ٦٨ |
| ثانيا : العلاقة بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني | ٧١ |
| الفصل الثاني : المشاركة السياسية | ٧٩ |
| المبحث الأول : مفهوم المشاركة السياسية | ٨٠ |
| المطلب الأول : مفهوم وأهمية المشاركة السياسية | ٨٠ |
| أولا : مفهوم المشاركة السياسية | ٨٠ |
| ثانيا : أهمية المشاركة السياسية | ٨٢ |
| المطلب الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في التنمية والمشاركة السياسية | ٨٤ |
| أولا : : دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية | ٨٤ |
| ثانيا : دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية | ٨٦ |
| المبحث الثاني : | ٩٠ |
| المطلب الأول : مستويات واشكال المشاركة السياسية | ٩٠ |
| أولا : مستويات المشاركة السياسية | ٩٠ |
| ثانيا : اشكال المشاركة السياسية | ٩٢ |
| ثالثا : أنماط أو فوائد المشاركة السياسية | ٩٥ |
| المطلب الثاني : وسائل ودوافع ومحفزات المشاركة السياسية | ٩٧ |
| أولا : وسائل المشاركة السياسية | ٩٧ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| ثانيا : دوافع ومحفزات المشاركة السياسية | ١٠٠ |
| ثالثا : عدم المشاركة السياسية | ١٠٣ |
| الفصل الثالث : مناقشة فروض الاستبانة | ١٠٩ |
| الخاتمة: | ١٢٥ |
| النتائج : | ١٢٧ |
| التوصيات: | ١٢٩ |
| قائمة المراجع: | ١٣٧ |
| الملخص بالغة الانجليزية | ١٤٦ |




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الملخص

### منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن

**إعداد الطالب: غالب حسين أبو ناموس**

**إشراف الدكتور: علي عواد الشرعة**

تناولت الدراسة موضوعا مهما وهو منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، وذلك لما لمؤسسات المجتمع المدني من دور مهم في تعزيز المشاركة السياسية لدى أفرادها، وهدفت الدراسة للتعريف بواقع عمل منظمات المجتمع المدني ، ودور هذه المنظمات في عملية المشاركة السياسية، وتحليل دورها في المشاركة السياسية بهدف إنجاح عملية المشاركة السياسية. قياس اتجاهات الرأي العام نحو فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة والتنمية السياسية في الأردن، وقد اعتمدت الدراسة على منهج الإحصاء التحليلي. وذلك للإجابة عن التساؤل التالي: هل تساهم منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية؟ واختبار فرضيتها التي تنص على وجود اتجاهات ايجابية نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني، وقد تم تصميم استمارة وتوزيعها على عينة مكونة من (٥٠٠) من منتسبي منظمات المجتمع المدني في الأردن.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني.

أوضحت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.

أظهرت الدراسة وجود درجة متوسطة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.

توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة( 0.05) بين متوسط الإجابات على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية وبين متوسط المقياس الافتراضي.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات على محور فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية وبين متوسط المقياس الافتراضي.

**وتوصي الدراسة:**

* ضرورة قيام علاقة متوازنة تصب في اتجاه المصلحة الوطنية العليا بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات الأردنية بما ينعكس بشكل ايجابي على مسيرة المشاركة السياسية.

* العمل على أيجاد قوانين وأنظمة تعزز ادوار منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرفاهية للمواطن الأردني.

* أهمية التطبيق الفعلي لكافة الوثائق والقوانين التي تعزز وتدعم عملية المشاركة السياسية في الأردن.

* ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة المشاركة السياسية على مختلف المستويات. مما يساعد في تحديد مواطن الخلل في المشاركة السياسية في المجتمع الأردني.

* توصي هذه الدراسة بتعديل أو تغيير قانون الانتخاب الحالي وإعطاء مبدأ تعدد الأصوات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن

## المقدمة:

تثير دراسة منظمات المجتمع المدني في الأردن الكثير من القضايا وهذه الدراسة تقترب من محاولة توضيح وتحليل دور هذه المنظمات الأهلية في المشاركة السياسية في الأردن والفترة الحالية شهدت تصاعدا لدور هذه المنظمات الأهلية إضافة إلى حدوث العديد من المتغيرات في البيئة السياسية للنظام السياسي الأردني وبالأخص فيما يتصل بحرب الخليج الثالثة و (الربيع العربي) والأزمة السورية واثأر هذه الأزمة على المجتمع المدني الأردني وحركته السياسة وخصوصا على دور المنظمات الأهلية في الأردن.

نشأة المنظمات الغير حكومية في العديد من الدول العربية منذ زمن بعيد وفي القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات الغير حكومية نتيجة متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

وأهم العوامل التي أسهمت في هذه الصحوة: السياسات الاقتصادية. والتحولات الديمغرافية والاجتماعية. ودور المؤسسات المالية الدولية. كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف فقد تزايد عدد المنظمات بنسب كبيرة في الأردن وبعض الدول العربية مثل مصر وتونس والجزائر واليمن والبنان.

والتحول الكيفي يتعلق بالأنشطة والفعاليات خاصة في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل وحرية الرأي والتعبير والفئات المهمشة والاهتمام بمكافحة الفقر والبطالة والتعليم والصحة والتمكين والتدريب والتأهيل والمشاريع الإنتاجية.

وعليه كانت هذه الدراسة التي تتمحور حول منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن من خلال دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي وسعت للإجابة على سؤالها المتعلق بدور منظمات المجتمع المدنين في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن.

وهناك مؤشرات إيجابية في التعامل مع الواقع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تستند قوة الدولة الحديثة لمبدأ سيادة القانون، وكلما كان القانون هو الفصل في الحكم فهو يساهم بزيادة شرعية السلطة من خلال تحقيق مبدأ العدل والمساواة وعندما تتفاعل منظمات المجتمع المدني فأن المجتمع المدني يكون قويا ومؤثرا وفاعلا.

- تتخذ منظمات المجتمع المدني أهدافا وأدوارا تعمل على تحقيقها في تمتين الهوية والولاء الوطنيين ورفع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية.

**أولا: أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة العربية وخاصة الوضع الأردني، وما هو دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية وأهمية هذا الدور وارتباطه بالديمقراطية والتنمية.

تنبع أهمية الدراسة من الأتي:

أ- إن هذه الدراسة تسعى محاولة بيان دور بعض أهم القوى السياسية في الأردن.

ب- تحاول هذه الدراسة تقديم إطار نظري وواقعي لفهم حقيقة وإبعاد المنظمات الأهلية في التنمية الاجتماعية.

ج- يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة حافزا لاستكمال جهود السابقين في الاقتراب من القوى السياسية ودورها في التنمية الاجتماعية.

د- تسعى هذه الدراسة إلى التوكيد على أهمية المجتمع المدني كمفتاح أساسي لفهم دوره في التنمية الاجتماعية.

و- تمثل المنظمات الأهلية في الأردن شاهدا على نموذج دولة المؤسسات.

ز- وأخيرا تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إظهار دور هذه المنظمات في التنمية السياسية كما أشار كثير من الباحثين من قبل.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانيا: أهداف الدراسة:**

١- تهدف الدراسة إلى التعرف على منظمات المجتمع المدني العاملة في الأردن ودورها في تعزيز المشاركة السياسية.

٢- مدى مساهمتها في خدمة وتطوير المجتمع المدني وخاصة في الظروف الراهنة التي تحتاج إلى بناء جسور المعرفة للارتقاء بالوطن والمواطن كونها رديف للموئسات الحكومية.

٣- السعي من اجل تقديم الأنشطة والمشاريع الإنتاجية المدرة لدخل وأثرها في تعزيز المشاركة السياسية على أكمل وجه.

٤- قياس اتجاهات الرأي العام نحو فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن.

٥- دراسة المحددات المؤثرة على منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية.

**ثالثاً: مشكلة الدراسة واسئلتها:**

* تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وبين المشاركة السياسية، وهل بالإمكان تحسين ظروف هذه العلاقة وتحويلها لخدمة التنمية السياسية في الأردن، على افتراض أن المشاركة رافد أساسي من روافد التنمية.

* تعد المنظمات الأهلية من القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الأردني خاصة أن الاستقرار السياسي والأمن والأمان مارس وما يزال يمارس دوراً محورياً في بناء الدولة الأردنية وتكوينها وممارستها السياسية داخليا وخارجيا الأمر الذي أتاح لهذه المنظمات الأهلية الفرصة لكي تمارس أدوارها وما ترتب على ذلك من مظاهر الاستقرار السياسي أو عدم الاستقرار السياسي في الأردن. وهنا يثار تساؤل محوري بشكل يجسد المشكلة البحثية لهذه الدراسة وهو:

ما هي طبيعة العلاقة بين المنظمات الأهلية وبين المشاركة السياسية في الأردن:

١- ما هي العلاقة بين المنظمات الأهلية والحركة السياسية في الأردن؟

٢- ما هي أهم العوامل المحددة لدور المنظمات الأهلية في الأردن ؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## رابعاً: فرضيات الدراسة:

١- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير الجنس حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

٢- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير الدالة حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

٣- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير الفئة العمرية حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

٤- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير مكان السكن حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

٥- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير المستوى التعليمي حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

٦- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير قطاع العمل حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

٧- وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متغير الدخل الشهري حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن.

## خامسا: حدود الدراسة:

كون منظمات المجتمع المدني احد مكونات النظام السياسي فهذه الدراسة تعتبر نظم سياسية ويتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤م لغاية ٢٠١٤م إذ ارتاء الباحث التركيز على هذه الفترة خصوصا بعد قيام حرب الخليج الثانية غزو الكويت من قبل العراق والربيع العربي واثر الأزمة السورية على الأردن.

أما فيما يتصل بالإطار المكاني فان المملكة الأردنية الهاشمية هي المساحة الجغرافية المقصودة لدراسة منظمات المجتمع المدني، والأشخاص منظمات المجتمع المدني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## سادسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

تعددت المفاهيم لكي تكون وسيلة لربط الباحث بالقارئ فقد تم وضع التعريف الاسمي، والتعريف الإجرائي لبيان قصد الباحث.

يبرز في هذه الدراسة المتغيرين التاليين:

١- المتغير المستقل (منظمات المجتمع المدني).

٢- المتغير التابع (المشاركة السياسية).

وفيما يلي تعريفا اسميا ( اصطلاحيا) وتعريفا إجرائيا لكل منهما.

**التعريف الاصطلاحي لمنظمات المجتمع المدني:**

هي منظمات غير حكومية، ومستقلة عن السلطة، ودورها مكملا للمؤسسات الحكومية، فهي تمثل مجموعات منظمات من اجل أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها، وتساعد على نقل المعلومات، حول رغبات، ومطالب الإفراد إلى الأجهزة الحكومية، كما أنها تقوم بتدريب أعضائها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع الكبير مثل الالتزام بشروط العضوية وحقوقها، وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الأخر وغيرها (الصادق، ٢٠٠٧،ص ١٥)

**التعريف الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني:**

هي منظمات غير حكومية، تشير إلى اتحاد أو أندية أو نقابات أو جمعيات أو مؤسسات أو أحزاب أو شركات لا تسعى للربح لها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية تمتاز بالطابع التطوعي وتشغل الفراغ بين الحكومة والإفراد، لممارسة العملية السياسية بشكل فعال في مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من خلال الندوات والفعاليات والمعارض لتنمية المجتمع.

**التعريف الاسمي للمشاركة السياسية:**

المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين، ودورهم في إطار النظام السياسي. وتبعا لتعريف صموئيل هنتنغون وجون نيلسون، فان المشاركة السياسية تعني



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديدا ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال (البيج، العدد ١٩٩٧،٢٢٣،ص:٦٤).

## التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية:

هو قدرة المواطنين على التعبير، والتأثير العلني الحر الترشيح والانتخاب في اتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أم من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة.

## سابعا: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحليلها لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن. استخدام المناهج التالية. منهجي " المنهج الإحصائي التحليلي " ومنهج تحليل النظم، وذلك بهدف الإحاطة والاقتراب من كل الإبعاد التي تكتنفها المشكلة البحثية والظاهرة موضع الدراسة، وفيما يلي شرح موجز لمقولات المنهجين ومبررات وكيفية استخدامهما.

### * مقولات منهج "تحليل النظم":

يقوم هذا المنهج والذي قدمه "ديفيد ايستون" على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام وتنقسم إلى: المطالب والمساندة والمطالب يقصد بها ما تريده البيئة من النظام بما يتعين عليه، من عمل في سبيل الحفاظ على وجوده واستمراره، وفي نفس الوقت تقدم البيئة المساندة القرارات وسياسات النظام كاستجابة للمطالب القادمة من البيئة، وبعد ذلك يقوم النظام بعملية التحويل التي تشير إلى استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالبة تمر بعملية تحويل طويلة داخل تلك الأبنية قبل أن تظهر على شكل مخرجات والتغذية العكسية تعني تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله فتصبح هذه النتائج سببا في ظهور مدخلات جديدة في صورة مطالب أو تأييد.

## كيفية توظيف المنهج:

نظرا لمشكلة الدراسة واسئلتها فان هذا المنهج يساعد في انجاز مواضيع الدراسة بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة والتي تساعد في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاته مع بعظها البعض ومعرفة مدى اهميتها خلال فترة الدراسة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## * المنهج الإحصائي التحليلي:

### أ- مفهوم المنهج:

هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

١- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

٢- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

٣- تحليل البيانات.

٤- تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

## أنواع المنهج الإحصائي:

### ١- المنهج الإحصائي الوصفي:

ويركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين وتفسيرها في صورة نتائج.

### ٢- المنهج الإحصائي الاستدلالي أو الاستقرائي:

ويركز على اختيار عينة مختارة ومقصودة من المجتمع المستهدف من الدراسة، وتحليل وتفسير البيانات الرقمية المجمعة عنها والوصول الى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع واكبر من المجتمع محل البحث.

### ب- مقومات المنهج وركائزه:

من خلال تصميم استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة نستطيع من خلالها استطلاع آراء أفراد العينة التي سيتم اختيارها في دور المجتمع وأثرها على المشاركة السياسية.

### ج- كيفية توظيف المنهج:

بناء على مشكلة الدراسة ونتائج الاستبانه التي سيتم توزيعها على أفراد العينة فإننا نستطيع استخلاص النتائج المراد استخراجها من خلال إجاباتهم، بالاعتماد على المتغيرات التي تم تحديدها كالجنس والعمر والثقافة .....الخ



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثامنا:الدراسات السابقة:**

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

١- دراسة عبد المجيد –العزام والموسومة بعنوان (اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية عام ١٩٩١). بحثت هذه الدراسة في علاقة بعض المتغيرات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية كالجنس والعمر ومستوى التعليم ومكان الإقامة والدخل والوظيفة وحجم الأسرة مع المشاركة السياسية وأظهرت دراسة العزام أن هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والمشاركة السياسية، حيث أكدت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات مستوى التعليم والدخل وحجم الأسرة والمشاركة السياسية، بينما لم تؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والمشاركة السياسية.

٢- دراسة شويدلر(١٩٩٥) الموسومة (نحو مجتمع مدني في الشرق الأوسط)

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معالجة توسيع العلاقات بين الدولة وأفراد المجتمع في الشرق الأوسط وذلك من اجل استثمارها في مستقبل أفضل لمنطقة الشرق الأوسط، وتساهم منظمات المجتمع المدني في ذلك عن طريق الكشف عن احتمالات الإصلاح السياسي النابع من المجتمع نفسه أي أن عملية الإصلاح تتم من الأسفل بدلا من تتم من الأعلى.

وقد توصلت الباحثة إلى أن أهم المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني على مستوى الشرق الأوسط في الفئات الاجتماعية التي تتحدى سلطة الدولة حيث يستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المنطقة واقعة تحت التخلف والتسلط المستمر. ويعود أصحاب هذا الاتجاه إلى المدرسة التقليدية والتي تركز على العوامل الحضارية والثقافية مثل: البدائية والتقليدية والإسلام عقبات في طريق ظهور حكومات أكثر حداثة ومشاركة وتعددية.

٣- دراسة محمد نايف فائق أبو صفية (١٩٩٧) والموسومة بي (معوقات الأداء الإداري التي تواجه المنظمات غير الحكومية: منظمات مختارة الأردن)، الجامعة الأردنية – الأردن.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية الشاملة في الدول النامية، حيث تقوم هذه المنظمات بتعويض النقص في مجال العمل الاجتماعي الذي تتخلى عنه المنظمات الحكومية بسبب كثر أعبائها وقلة مواردها، كذالك تبرر أهمية تلك المنظمات من خلال التحول في العالم نحو القطاع الخاص وانحسار نشاط القطاع الحكومي في مجالات عديدة.

٤- دراسة ألعزام (٢٠٠٣) والموسومة ب: (اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية:) هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية، كما تهدف إلى التعرف على طبيعة واتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية الأردنية وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديموغرافية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، مكان الإقامة،الدخل الشهري، الوظيفة)، وذلك من خلال استخدام عينة عشوائية من محافظه اربد مكونة من (٣٣٠٠) حالة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق الاستبانه على أفراد عينة الدراسة، وقد توصل الباحث إلى إن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام، وان الأحزاب السياسية كانت قاصرة على لعب دور ايجابي في عملية التنمية السياسية، ولم تنجح في بناء ثقافة سياسية حزبية ايجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبني ثقة المواطنين بالأحزاب، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطا بالعضوية الحزبية وكذلك ضرورة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية.

٥- دراسة مدلين معدي مشهور معدي (٢٠٠٤) الموسومة ب: (أثر المنظمات الدولية غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي من ١٩٩١-٢٠٠١): دراسة حالة (منظمة العفو الدولية) توضح هذه الدراسة مدى تأثير منظمه العفو الدولية على الحقوق السياسية في الوطن العربي وعلى الحد من الانتهاكات التي تمارس في البلدان العربية ومدى استجابة الدول لهذه المنظمة وفيما إذا كان هناك عوامل خارجية تؤثر على عمل هذه المنظمة.

٦- دراسة السرور (٢٠٠٩) والموسومة ب: (العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني): دراسة ميدانية للبادية الشمالية، وتناقش هذه الدراسة العوامل المؤثرة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على المشاركة السياسية للمجتمع الأردني عامه والبادية الشمالية خاصة، والأسباب التي تحد من المشاركة السياسية، وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل أو المتغيرات الشخصية كالعمر والجنس على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية، أيضا من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل والمتغيرات الاجتماعية كالحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وحجم الأسرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية، وقد اعتمدت الدراسة على فرضيات أساسية هي قياس درجة الترابط بين العوامل والمتغيرات الشخصية وبين نمط ومستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة، والترابط بين العوامل والمتغيرات الاجتماعية ونمط ومستوى المشاركة السياسية، ودرجة الترابط بين العوامل والمتغيرات الاقتصادية وبين نمط ومستوى المشاركة السياسية، ودرجة الترابط بين عامل ومتغير الثقافة السائدة ونمط ومستوى المشاركة السياسية، وقد تألف مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للبادية الشمالية والتي تضم ثلاثة ألوية هي لواء البادية الشمالية الغربية والذي يبلغ تعداد سكانه ٨٠٥٠٠ ولواء البادية الشمالية الشرقية وتعداد سكانه ٦١٤٧٠ ولواء الرويشد ٧٤٦٠ نسمة، وتم اخذ العينة بالطريقة العشوائية من الأفراد الذين طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية على الأقل مرة واحدة، ودلت نتائج الدراسة على إن أهم المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على نمط ومستوى المشاركة السياسية لأفراد العينة هو الثقافة العشائرية السائدة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة المشاركة السياسية على مختلف المستويات سواء في مجتمع البادية أو الريف أو المدينة، مما يساعد في تحديد مواطن الخلل في المشاركة السياسية في الأردن، وزيادة الاهتمام والتركيز على تطوير الوعي والاهتمام السياسي عند الأفراد ليعرف كل فرد حقوقه وواجباته.

٧- دراسة مها شفيع أديب العرابي والموسومة ب(المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي) جامعة اليرموك.

اعتمدت هذه الدراسة على البحث في الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات الريفية، وذلك من خلال التركيز بصورة أساسية على البرامج والمشاريع التي تمولها، وطبيعة الدور الإنتاجي للمرأة ضمن أنشطة هذه المنظمات باعتبارها شريكا أو بديلا للدور الدولة التنموي.

وقد تم التمهيد لذلك للبحث في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ريفي تمثل في قرية (المخيبة الفوقا) كحالة دراسية للتعرف على الأنشطة الاقتصادية والأدوار الإنتاجية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجندرية التي يتضمنها نمط الاقتصاد الريفي والتي هيأت لدخول المنظمات غير الحكومية إلى القرية لتنفيذ وتمويل مشاريع تنموية مختلفة خاصة التي استندت على مبدأ المشاركة والحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين أنفسهم سواء على مستوى المشاريع الفردية أو الجماعية التي عمدت من خلالها إلى إعادة دور المرأة الإنتاجي على مستوى المشاريع الزراعية وتعزيز وتغيير دورها الأسري والمجتمعي.

٨- دراسة حمدي عبد الرحمن والموسومة بعنوان (ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين) حيث سعت هذه الدراسة إلى البحث في ثقافة ووعي المشاركة السياسية لدى الفلاحين المصريين وذلك للوقوف على مدى وجود الوعي والدوافع لديهم للمشاركة الإرادية والفعالة في الشؤون العامة من خلال الأنماط المختلفة للمشاركة وأبرزت هذه الدراسة انخفاض مستوى مشاركة الفلاحين السياسية بوجه عام. غير إن هناك بعض التفاوت فيما يتعلق بالأنماط المختلفة للمشاركة، اضافة إلى ارتفاع معدل الإقبال على التصويت في الانتخابات العامة عند الفلاحين المصريين، أما الأنماط الأخرى للمشاركة السياسية كالترشيح للمناصب العامة وعضوية الأحزاب السياسية فقد أكدت الدراسة على أنها لا تجتذب إلا أعداد محدودة من الفلاحين.

**ما يميز هذه الدراسة:**

بعد الاطلاع عن ابرز ما جاء في الدراسات السابقة، تبين لنا أن ابرز ما يميز هذه الدراسة ما يلي:

١- متغيرات الدراسة: إذا أن بعض الدراسات لم تركز تركيزا كاملا على المشاركة السياسية وأثرها بمنظمات المجتمع المدني، وإنما اختصت تلك الدراسات ببعض الجوانب المتعلقة بأجزاء من عناصر المشاركة السياسية.

٢- الفترة الزمنية: لم تكون هناك دراسات متخصصة للمشاركة السياسية خلال هذه الدراسة، والفترة الزمنية هي الأصل، إذ أنها تناقش الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤، وهي من أهم واعقد الفترات التي يمر بها الأردن.

وقد حولت هذه الدراسة إضافة ما هو جديد، إذ أنها بنت على ما سبقها من دراسات سبقتها إلى هذا المضمار.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الأول

## مؤسسات المجتمع المدني

يعد ظهور المجتمع المدني تاريخيا نقطة اختلاف بين المفكرين والكتاب، فمنهم من يرى أن المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة والتمدن، وهذا الرأي يعتبر أن المجتمع المدني المقصود به المجتمع المتمدن، والذي هو نقيض للمجتمع التقليدي غير المتمدن، وهناك من يرجع تاريخ المفهوم إلى أفلاطون، والبعض يرى انه نضج في الغرب على يد الفيلسوف أرسطو طاليس الذي دعا إلى تكوين مجتمع سياسي (البرلمان) تسود فيه حرية التعبير عن الرأي ويقوم بتشريع القوانين لحماية العدالة والمساواة، إلا أن المشاركة كانت تقتصر في هذا المجتمع السياسي على مجموعة من النخب في المجتمع، دون إعطاء المرأة والعمال والعبيد والغرباء حق المشاركة وحق المواطنة، بمعنى أن حق المشاركة لم يكن عاما بل مقيداً.

إلا أنه لا خلاف على أن مفهوم المجتمع المدني نشأ في أوروبا، وهو لم ينجز دفعة واحدة ولا على يد مفكر واحد أو فيلسوف واحد، ولم يكن ذلك في بلد واحد من بلدان أوروبا، بل اقتضى ذلك زمانا ومكانا متنوعين، خصوصا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وما بعدهما، فقد كان هناك فقهاء الحق الطبيعي من أمثال: غروشيوس، وجون لوك، وتوماس هوبز، وباروخ سبينواز، ومونتسيكو، وجان جاك روسو... إلخ، وهؤلاء ينتمون إلى بلدان مختلفة مثل: هولندا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا، وكل من هؤلاء المفكرون أسهم بجزء في تكوين مفهوم المجتمع المدني، وغالبا ما كان المفكرين على خلاف بين بعضهم البعض، رغم وجود قواسم مشتركة بينهم في مسائل مثل: المواطنة، والملكية، والديمقراطية، انطلاقا من حالة المجتمع والتعاقد الاجتماعي والقول بمبادئ السيادة. ((عبد الحسين شعبان مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير – الحوار المتمدن – العدد (٢٢٢٢) ٢٠٠٨/٣/١٦)).

ورغم وجود خلاف حول نشأة المجتمع المدني الا أن هذا الخلاف لم يكن بنفس الدرجة التي يختلفون عليها فيما يتعلق بدور المجتمع المدني وشروطه ومكوناته.

ذلك لأنه ورغم وجود عدد من المفكرين والكتاب الذين يعتقدون بان المجتمع المدني ظهر مع ظهور المدينة، إلا أن الغالبية العظمى منهم تميل إلى اعتبار أنه ظهر مع فلاسفة العقد الاجتماعي، وهذا الرأي يعتبر التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية قي القرنين



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابع عشر والثامن عشر بمثابة الظهور الأول لمفهوم المجتمع المدني، فكان من أهم ما تمخض عن هذه الحقبة الزمنية ظهر نظرية (العقد الاجتماعي) التي لا يزال هناك نوع من الإجماع على أنها أساس نشوء المجتمع المدني. ومن ابرز من أرسى مبادئ هذه النظرية فلاسفة أمثال توماس هوبس (١٥٨٨- ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢- ١٧٠٤) وجان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨). والفكرة الرئيسية التي كانت تدور حولها هذه النظرية هي كيفية انتقال المجتمعات من حالة الطبيعية (الحق الطبيعي) إلى المجتمع السياسي أو المجتمع المدني (والذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد). ونجد أن المفهوم في تلك المرحلة الزمنية استخدم لدحض نظرية الحق الإلهي للملوك في محاولة لعزل النظام السياسي عن فكرة (الحق الإلهي المقدس) التي أعطت للملوك حكما مطلقا مستمدا من الله، وبذلك جاء منسجما مع حاجات مرحلية تخص تطور المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت. ((عبد الحسين شعبان – المجتمع المدني والعقد الاجتماعي – الحوار المتمدن العدد(٢٦٦٩) ٢٠٠٩/٦/٦))

والفلاسفة الذين ارسوا نظرية العقد الاجتماعي كان بينهم اختلاف حول نتيجة هذا العقد أو الذي يطلق عليه (المجتمع المدني). فنجد أن المجتمع المدني أو السياسي عند توماس هوبس هو المجتمع القائم على التعاقد والذي يتطابق في تلك المرحلة مع مفهوم المجتمع السياسي الذي ينتج عن التعاقد بين البشر وليس عن أرادة إلهية ونظر إلى دوره في حماية الإفراد وتحقيق أمنهم، وهذه الرؤية لهوبس جاءت منسجمة مع حاجة المرحلة التاريخية التي مرت على أوروبا والتي كان يعاصرها هوبس لدحض نظرية (الحق الإلهي للملوك) في محاولة لعزل النظام السياسي عن فكرة (الحق الإلهي المقدس) وللتأكيد على أن مصدر السلطة السياسية ومصدر الشرعية والسيادة في الحكم بشرية (دنيوية) وليست إلهية (دينية). إضافة إلى حاجة الظرف التاريخي الذي كانت تمر به أوروبا من حروب وثورات وتحديدا بريطانيا موطن هوبس. وموقف توماس هوبس منسجم مع ما ينادى به بفكرة القانون الطبيعي، حيث اعتبر أن لكل إنسان كامل الحق في ممارسة قدراته الشخصية، وان حياة الإنسان لا تستقيم من دون تشريعات وتنظيم لممارسة حريته.

أما المجتمع المدني بالنسبة للملوك أو فكرة المجتمع السياسي التي ندى بها، فينتج عن التعاقد ويحمي الأفراد وممتلكاتهم وحرياتهم وينظمها، ويدافع عن الدولة من العدوان الخارجي في سبيل الصالح العام، وقد أراد لوك بسعيه هذا أن يستبدل الصيغة الملكية بصيغة أكثر ديمقراطية، وهي مجتمع سياسي ذو قوانين وشريعة وذو سلطة تنفيذية، وصلاحيات لمعالجة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلافات، وتنظيم حالة الفوضى وإيجاد حلول للنزاعات التي يمكن أن تنشأ. وجاءت رؤية لوك منسجمة مع ظروف المرحلة التي عاصرها في أوروبا وتحديدا انجلترا، فتشريعه حق الشعب بالثورة ومناهضة الحكم المطلق جاء منسجما مع حاجة تلك المرحلة التي تمر بها انجلترا، فكان لوك من مؤيدي ثورة (١٦٨٨) وكان من الداعين للتصدي للحكم المطلق بغض النظر عمن يشرع له، بهدف إحداث تغيير في نوع الحكم السائد في ذلك الوقت في انجلترا، وكان لوك من مؤيدي الطبقة البرجوازية الصاعدة أيضا والتي كانت تسعى لبناء سلطتها ودولتها الجديدة ولتقويض دور الكنيسة التي تحكمت في مختلف مجالات الحياة، وكانت البرجوازية ترفض الحكم الفردي وتدعو إلى حماية الملكية، كما اعتبر الحكم المطلق لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني، وإنما يجوز عزل السلطة إذا أخلت بنصوص العقد وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة، أما بالنسبة لجان جاك روسو فالمجتمع المدني الناتج عن التعاقد فان له دورا في حماية كل القوة المشتركة التي تشكله والمتكونة من اتحاد الأفراد عل أساس الحرية والعدالة والمساواة، وعلى ما يبدو فان رؤية روسو للمجتمع المدني انسجمت مع ظروف الظلم الاجتماعي والاستبداد التي عاصرها والتي كانت سائدة آنذاك، فجاءت أفكاره معبره عن رفضه لهذا الواقع وداعية إلى تغيره. كما يرى روسو (أن السيادة لا يمكن أن تكون موضوع تفويض، بل يمكن انتقالها، ولا يمكن أن يتنازل الشعب عن السيادة والحكم).

في فترة أخرى من تطور الفكر الأوروبي حول مفهوم المجتمع المدني يرى هيغل أن المجتمع المدني يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة. ويرى المفكر الايطالي (غرامشي) أن المجتمع المدني (مجال للتنافس الإيديولوجي) وهو مسرح التاريخ. وفضاء تكون الأيدلوجيات المختلفة وانتشارها والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض. أما (الكسي توكفيل) فقد أشار في كتابه (الديمقراطية في أميركا) إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية. وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب. ((ناديا أبو زاهر – غموض مفهوم المجتمع المدني ونظرة سريعة حول زئبقيته – الحوار المتمدن مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية – ٢٠٠٧ – وانظر أيضا شمخي جبر – المجتمع المدني المفهوم والوظائف – ٢٠٠٧)).

ظهر المجتمع المدني في المدن الأوروبية قبل الثورة الصناعية خارج سلطة الإقطاع الأوروبي، حيث بدا الحديث عن مجتمع الحرفين الذي ينظم نفسه، وقد تغير هذا المفهوم في



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تحظر على الدولة أن تتدخل في العملية الاجتماعية والاقتصادية، لذا أصبح دور منظمات المجتمع المدني هو التعويض عن غياب الدولة. واستمر هذا الوضع حتى النصف الثاني من عشرينات القرن الفائت، عندما ظهرت أطروحة (كينز) عن دور دولة الرفاة، التي تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الحين تراجع مفهوم المجتمع المدني وغاب استخدامه حتى بداية الثمانينات بعد حصول تطورين بارزين أولهما: رفض الفكر ألكنزي والعودة إلى أطروحة التكييف الهيكلي والخصخصة، مما حتم على الدولة التراجع عن أداء دورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وثانيهما: بروز مفهوم المجتمع المدني وظهور نقابة التضامن العمالية في بولندا وما جرى فيها بشكل خاص والأوروبي الاشتراكي الشرقي بشكل عام، والذي اعتبر جزءا من الانفصال عن الدولة الشمولية ومواجهتها ((مجلة شؤون الأوسط – ندوة عن المجتمع المدني في البلاد العربية – العدد (١٠٤) خريف ٢٠٠١، ص٩)). فبعد انتهاء سنوات الحرب الباردة بدأت رياح وحركات التغيير تطرق أبواب مؤسسات الدول الاشتراكية التي تتصف بأنها ذات الأيدلوجية الواحدة المطلقة التي يقودها الحزب الواحد فقط.

إن مفهوم المجتمع المدني يحيلنا إلى حالة الصراع بين الجماهير العامة أو ما يمكن إن نسميه التنظيمات الأهلية الحديثة (أعضاء مؤسسات المجتمع المدني) في صراعها وتناقضها مع الدولة، ولو نعود إلى حركة (التضامن) البولندية التي بدأت حركتها وتنظيمها كتمرد ضد وحدانية الدولة والحزب في بولندا الاشتراكية والتي سعت إلى التبشير بظهور تنظيم مدني جديد أساسه ليس في الإصلاح الحزبي، ولا الانقلاب العسكري، وإنما في الحركة الاجتماعية المدنية التي تميز المجتمع من الدولة، وبعد ذلك تطور الاتجاه نحو تنظيم المدني مع انهيار المعسكر الاشتراكي وتوحد ألمانيا بشقيها الغربي والشرقي وسقوط جدار برلين، وأيضا ظهور هذا النوع من التحرك المدني في أماكن أخرى كانت الدولة هي المتسيدة والحاكمة، مثلما هو الحال في عملية التمرد الطلابي في الصين الشعبية عام ١٩٨٩، وكذلك هو الحال في كوريا الجنوبية وأميركا اللاتينية وبعض بلدان الوطن العربي، وبعض الدول الإفريقية التي شاع فيها ترويج مفاهيم مدنية حديثة مثل المشاركة الجماهيرية والتحول الديمقراطي، فضلا عن ظهور مواضيع في المجال الثقافي وعقد الكثير من الندوات والمؤتمرات التي أخذت تروج لهذه المفاهيم والثقافة الحديثة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستنادا إلى ما تقدم فان بدايات ظهور مؤسسات وحركات وتنظيمات المجتمع المدني الحديثة بدأت في حالة صدام وصراع مع الدولة ومؤسساتها. ويمكن القول ان المجتمع المدني مر بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتبدأ من القرن الثامن عشر والتاسع عشر: أي مرحلة التأسيس والانطلاق.

المرحلة الثانية: ويمكن وصفها بمرحلة الذبول، وشملت نهايات القرن التاسع عشر والقرن العشرين، حتى الثلث الأخير منه، مع مرحلة وسيطة ما بين الحربين العالمتين.

المرحلة الثالثة: وهي تشمل مرحلة أواسط القرن العشرين وبخاصة بعد تطويرات وإمضاءات (غرامشي)، وتمثل هذه الفترة مرحلة الانتعاش والعودة الجديدة، خصوصا باتساع وتعمق المفهوم، والدور الذي لعبته الأمم المتحدة على صعيد تشجيع مؤسسات المجتمع المدني منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ وحتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين. ((عبد الحسين شعبان – المجتمع المدني بين الفهمين الماركسي والليبرالي – الحوار المتمدن العدد (٢٦٦٨) ٢٠٠٩/٦/٥)).

إن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني، هو حديث عن واحدة من أدوات الإصلاح التي تساهم بشكل كبير في تفعيل ممارسة السلطة بشكل سليم، من خلال موقع المواطنة والعمل المؤسساتي السلمي، الذي يجعل من خدمة المجتمع وتحقيق مصالحة ومطالبة بحقوقه بالإضافة إلى ادوار إنسانية أخرى هدفا سامياً في إطار النظم والقوانين المتفق عليها سلفا حول هذا المشروع، فهو إذن مشروع يعطي للإصلاح قفزة نوعية لصالح الفرد والمجتمع. من هنا فان الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني هو حديث عن تشكيله من الأدوات والوسائل الإصلاحية المتنوعة يجمعها إلى حد ما نسق واحد في التنظيم والسمات والأهداف العامة، والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسؤوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها ومن جهة إجرائية فان هذا النسيج من العلاقات يستدعى لكي يكون ذا جدوى، لكي يتجسد في مؤسسات تطوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة ووسيلة محاسبتها إذا



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى. ((حامد خليل/ مجلة الوطن العربي والمجتمع المدني/ دراسة استراتيجية/ مركز الدراسات والبحوث بجامعة دمشق)).

تزداد أهمية المجتمع المدني ومؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل ومشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة بفاعلية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.

لغايات هذه الدراسة سنعتمد مفهوم منظمات المجتمع المدني لأنها الأكثر شيوعا واستخداما، والبعض يستخدم تسمية هيئات أو قطاع المجتمع المدني... الخ.

وهذه التسميات لا تختلف مضمونها وهي تعطي نفس المعنى، ولا تغير من حقيقة هذا المفهوم شيئا.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المبحث الأول: ماهية مؤسسات المجتمع المدني**

**المطلب الأول: نشأة المؤسسات ومقوماتها**

**المطلب الثاني: وظائف المؤسسات وعوامل التأثير**

**المبحث الثاني: الأردن ومؤسسات المجتمع المدني**

**المطلب الأول: الأسس الناظمة للموئسات الأردنية**

**المطلب الثاني: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الأول

## نشأة المؤسسات ومقوماتها

يدور جدل واختلاف كبيران بين المفكرين والكتاب حول مقومات أو أركان وشروط وجود المجتمع المدني، أي الشروط التي يعتقدون بأنه ينبغي أو لا ينبغي توفرها من اجل اعترافهم بوجوده، وبالتالي فان هذا الخلاف سينعكس على رؤيتهم لمكونات المجتمع المدني، بمعنى ما يعد من مكونات المجتمع المدني أم لا (كما سنرى ذلك عند مناقشة مكونات المجتمع المدني). وربما يصعب أن نحصر جميع الشروط، لكننا سنحاول توضيح ذلك الجدل وفق العديد من وجهات النظر، فقد حددت د. أماني قنديل أركان المجتمع المدني بالنقاط التالي: ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٥٣ )

**الركن الأول:** ويقتضي توفر إرادة الفعل الحر والطوعي، لذلك فالمجتمع المدني يختلف عن الجماعات الرقابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. بمعنى أن تكون منظمات طوعية، أي أن الانتساب إليها يتم وفقا لاختيار واعي وحر.

فمؤسسات المجتمع المدني كيان جماعي، التقى أفرادها بالتراضي، ونظموا شروط العضوية بينهم من خلال نظام أو لائحة تحدد أهداف المنظمة، ووسائلها، وشروط العضوية فيها، وحقوق الأعضاء وواجباتهم، كما أن من أهم شروط الأساسية لوجود وفاعلية المجتمع المدني هو الاستقلالية والإرادة الحرة للأفراد، وأن يكون الانضمام والانسحاب طوعياً.

**الركن الثاني:** وهو أن المجتمع المدني مجتمع منظم، يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.

**الركن الثالث:** وهو ركن أخلاقي سلوكي (معنوي) ينطوي على أساسه القبول بالحق في الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى الالتزام بإدارة الخلاف بوسائل سلمية متحضرة، واحترام الرأي الآخر، والتسامح والتعاون والتنافس السلمي، سواء كان ذلك في علاقات المؤسسة الداخلية، وبين مؤسسات المجتمع المدني، أو بينها وبين الدولة. ((شمخي جبر – المجتمع المدني المهام والوظائف – ٢٠٠٧)). إلا أن مفكرين وكتاب آخرين عدوا شروطا أخرى لقيام مؤسسات المجتمع المدني نوجزها بالنقاط التالية: الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٥٣



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الديمقراطية:**

اختلف المفكرون والكتاب حول اشتراطهم الديمقراطية لوجود مجتمع مدني أم لا، إلى وجهتي نظر؛ الأولى: اشترطت وجود الديمقراطية من اجل الاعتراف للمؤسسة بصفة المجتمع المدني، فالمجتمع المدني وفق هذا الرأي لا يقود أو يؤدي إلى الديمقراطية، بل تجد انه ينتج عنها ويلعب دورا في تعزيزها، وترى بأنه يكون في مقابلة أو موازية الدولة، وبالتالي فهي تعتبر انه ينبغي تحقيق الديمقراطية أو لا من اجل أن ينتج عنها مجتمع مدني.

وترى وجهة النظر هذه ضرورة أن تمارس مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية في جميع أعمالها وعلاقاتها الداخلية، بين هيئتها وأفرادها وبينها وبين محيطها الخارجي.

أما وجهة النظر الثانية: فلا تشترط وجود الديمقراطية من اجل وجود المجتمع المدني، حيث ترى بأن المجتمع المدني يلعب دورا في التحول الديمقراطي، ويكون ضد أو في مواجهة الدولة، والدليل على ذلك التجربة البولندية، حيث تعتقد أن المجتمع المدني في بولندا قاد إلى تحول ديمقراطي. وبالتالي فهي لاترى بان الديمقراطية شرط لوجود مجتمع مدني. ومن هنا يبدوا لنا بأن وجهة النظر الأولى سعت إلى إثبات صحة رؤيتها بان المجتمع المدني له دور في التعزيز الديمقراطي وليس في التحول الديمقراطي فاستخدمت المجتمع المدني كي تثبت صحة رؤيتها فاشترطت وجود الديمقراطية لوجوده. فيما أن وجهة النظر الثانية، والتي تلاقت أحيانا مع أهداف بعض الكتاب والمفكرين لا سيما العرب منهم الذين يسعون إلى التخلص من انضمتهم غير الديمقراطية، سعت إلى إثبات صحة رؤيتها بان له دورا في التحول الديمقراطي ولم تشترط وجود الديمقراطية لوجوده.

- **فصل الدين عن الدولة:**

اعتبر بعض المفكرين والكتاب أن العلمانية شرط لوجود المجتمع المدني لدرجة أن بعضهم اعتبر بان العلمانية والمجتمع المدني وجهان لعملة واحدة، فيما لا يشترط آخرون ذلك .وغالبا ما يكون أصحاب وجهة النظر الأولى من الكتاب العلمانيين أو الكتاب الإسلاميين الأصوليين، لكن أهداف كل منهم من هذا الشرط مختلفة، فالكتاب العلمانيون أرادوا أن يثبتوا أن المجتمع الإسلامي تقليدي وغير متوافق ومتطابق مع المجتمع المدني والذي يعدونه مفهوما حداثيا، وأحيانا أرادوا مواجهة خصومهم الإسلاميين وبالذات الحركات الإسلامية السياسية، وأحيانا أرادوا من هذا الاشتراط الوصول إلى ما حققه الغرب من حريات ومساواة وديمقراطية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث هناك من يعتقد (متوهما) أن العرب لن يحققوا ذلك إلا إذا سلكوا نفس الطريق الذي سلكه الغربيون، لا سيما فيما يتعلق مع الدين (أي فصل الدين عن الدولة). وكانت أهداف المفكرين الإسلاميين المتشددين من هذا الاشتراط مختلفة عن أهداف العلمانيين، فأرادوا رفض هذا المفهوم الوافد من الغرب الذين اعتبروا بأنه دعاية لمواجهة الأفكار الإسلامية السياسية في المجتمع، وجزءا من الحملة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة والغرب لصبغ العالم بصبغتهم، وكي يثبتوا صحة رأيهم برفضه من انطلاقات فقهية، اعتبروا أن مصطلح المجتمع المدني جاء ليصف المجتمع وقد أقصي عنه الدين وبأنه يتعارض مع الدين الإسلامي وهو غير مقبول إسلاميا من جهة نظرهم، فوضعوا هذا الشرط من أجل الدلالة على صحة رأيهم بضرورة رفض المفهوم. أما المفكرون والكتاب الذين لا يشترطون العلمانية للمجتمع المدني غالبا ما تكون أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من عدم اشتراط العلمانية للمجتمع المدني، لتحسين صورة المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية وكي يثبتوا أن هذا المفهوم لا يتعارض مع الإسلام، وكذلك كي يثبتوا أن المجتمع الإسلامي غير تقليدي ومن المكن أن يتطابق مع مفهوم المجتمع المدني الحداثي الوافد من الغرب، ويدا فعون عن هذا المفهوم لأنهم يجدون فيه العلاج للمشاكل التي تعاني منها الأمة الإسلامية وتحديدا العربية منها، مثل السلطوية وغيرها من المشاكل، فوظفوا مفهوم المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم.

وإذا كان البعض يرى بان المدني هو نقيض ما هو ديني، إلا أن هذا ليس صحيحا في الوطن العربي، لان أهم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي فاعلية تقوم على أساس إسلامي (أحزاب، سياسة، جماعات، ولا يرتبط هذا بالمعارضة الإسلامية فقط، بل أن طرق الصوفية المنتشرة في كثير من الأقطار العربية تضطلع بادوار هامة وينتسب إليها عدد كبير من المواطنين. ((مرجع سابق/ مداخلة للسيد محمد صفي الدين خربوش – مركز دراسات الوحدة العربية)).

لقد دار نقاش حول مدى ملائمة مفهوم المجتمع المدني مع مضامين الحضارة العربية الإسلامية، إذ إن تجليات المجتمع المدني كما يعتقد بعض مثقفي الإسلام السياسي، وجدت في المجتمع الإسلامي في مرحلة تاريخية سبقت ظهور الفكرة في الغرب، ففي مراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي نهضت كيانات ومؤسسات إسلامية عدة بوظائف تتماثل مع تلك القائمة في المجتمع المدني، ومنها جماعات القضاة والعلماء ورؤساء الطوائف وشيوخ الطرق، إلى جانب دور الوقف الإسلامي، وكذلك دور المسجد الذي يعتبر مركزا للإشعاع الثقافي والاجتماعي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

((عبد الله تركماني – المجتمع المدني في العلم العربي (الواقع والمعوقات والآفاق) الحوار المتمدن العدد (٢٦٢٧ / ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٩ – www.ahemar.org.))

- **الدولة**

هناك شرط آخر يتم الخلاف عليه بين المفكرين والكتاب يتعلق بضرورة وجود دولة أم لا. وهذا الشرط غالبا ما يتم الجدل حوله بالنسبة للحالة الفلسطينية وذلك لخصوصيتها لعدم وجود دولة مستقلة بها ووجود سلطة احتلال سياسية ، ويتلخص هذا الجدل بوجهة النظر التي تعتقد بأنه لا وجود لما يسمى مجتمع مدني فلسطيني في ظل غياب دولة فلسطينية، لذلك فهي لا تشترط وجود الدولة لوجود المجتمع المدني وكان اشتراط أم عدم اشتراط كل من وجهتي النظر لوجود دولة لتحقيق صحة رؤية كل منها. ((ناديا أبو وهرا / مرجع سابق)).

وفي الحقيقة لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني حقيقي في إطار دولة ضعيفة وهشة وتسلطية وتابعة وناقصة أو فاقدة للشرعية، وبالتالي فان بناء المجتمع يتضمن في الوقت نفسه عملية إعادة بناء الدولة، بحيث تصبح دولة المؤسسات والقانون، تصبح دولة ملتحمة بمجتمعها ومعبرة عنه ليست غريبة عنه. ((مركز دراسات الوحدة العربية – المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية – ندوة فكرية – مداخلة محمد صفي الدين خربوش – ص ٧١٧-٧٢٠-٢٠٠١)).

**ويضيف البعض شروطا أخرى لتكوين مؤسسات المجتمع المدني:**

- الاستقلالية: يشترط لقيام مؤسسات المجتمع المدني الاستقلال عن الحكومة (السلطة السياسية) أي أن يكون لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة، والاستقلالية تعني الاستقلال في العمل والأداء عن الدولة فهي تدير أنشطتها ذاتيا ولا ترتبط بأحزاب سياسية، مع إمكانية إقامة علاقات عامة مع مختلف الجهات الفاعلة في الدولة والمجتمع، وكذلك إمكانية أدائها لوظائف سياسية مثل تدعيم المشاركة السياسية للمرأة. ((عبد الحسين شعبان – مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير – الحوار المتمدن – العدد (٢٢٢٢) ٢٠٠٨/٣/١٦)).

- منظمات غير ربحية: أي لا تستهدف تحقيق الربح، وهو ما يميزها عن مؤسسات القطاع الخاص الهادف إلى الربح، ومؤسسات المجتمع المدني وإن حققت ربحاً في أنشطتها، فإنها توجهه إلى الغرض من تكوينها مثل مساعدة المعوقين، أو رعاية المسنين، أو تنظيم الأسرة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحداثة: أن تكون منظمات حداثية، وذلك ما يميزها عن المؤسسات التقليدية (العشائرية والارثية). ((عبد الحسين شعبان / المرجع السابق)).

- الاستقلال المالي: والذي يكون مصادره الدعم المحلي أو الخارجي والتبرعات، وتوجد منافذ محلية ودولية متخصصة لدعم المنظمات غير الحكومية، حيث تقوم بتعريفها للجهات المتبرعة والمانحة للهبات المالية، بوسائل مختلفة منها الإعلام وشبكات المعلومات المحلية والدولية.

- التطوع: تعتمد المنظمات على الخدمات شبه المجانية والمجانية أي ما يسمى العمل التطوعي، التي يقدمها، منتسبوها والمتعاونون معها، مع نسبة محددة فقط من العاملين الدائمين فيها لقاء اجر معقول.

- الأساس الدستوري والقانوني والسياسي: أي وجود دستور أو قوانين تعترف بوجودها وحق إنشائها. أما سياسيا فيجب أن يعترف النظام السياسي بالتعددية وحق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني. ((عبد الحسين شعبان/ المرجع السابق)).

## أولا: نشأة المؤسسات ومفهومها:

المنظمات الغير الحكومية مصطلح ليس قانونيا يشير إلى اتحاد، أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو شركة لا تسعى للربح (لها أهداف إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافا تجارية). أو الهيئات غير الحكومية التي لا تسعى للربح والعاملة في الأنشطة الاجتماعية أو التنمية (تسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء والفئات المستضعفة الأخرى، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية). أو أي شخص اعتباري آخر معترف له بالشخصية المعنوية (القانونية)، لا يعتبر بموجب النظام القانوني المعني جزءا من الجهاز الحكومي (وهي مستقلة عن الحكومة)، ولا يدار لأغراض تحقيق الربح، أي انه إذا تحققت أرباح فلا يتم ولا يمكن توزيعها باعتبارها أرباحا.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ما هو تعريف المنظمة:

المنظمة: تعرف بالمفهوم الواسع بأنها شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن إرادة الأفراد المكونين لها، من اجل تحقيق هدف محدد، وتدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء، فمثلا هناك منظمات (إنسانية) منظمات بيئية (منظمات عمالية)...إلخ.

ويطلق اسم المنظمة بمعنى مؤسسة بنيه مؤسسية، والعمل المؤسساتي يقوم على مبدأ العمل الجماعي، وكونها مختصة بالمجتمع المدني في مقابل المجتمع الحكومي (مؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة) فهي إذن تحيل إلى العمل داخل المجتمع ومن خلاله.

تنقسم المنظمات الحكومية إلى:

منظمات حكومية وطنية: وهي تلك المؤسسات التي تنشئها الدولة، وتقوم على إدارتها ودعمها من اجل القيام بمهمات محددة.

منظمات حكومية دولية: وهي تلك المنظمات التي تنشئها الدول، باتفاقية دولية فيما بينها وأعضاؤها دول (عدا حالة واحدة شاذة هي حالة منظمة العمل الدولية التي أشركت منظمات العمال وأصحاب العمل مع الدول) وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، أي تتلقى الحقوق والالتزامات الدولية من القانون الدولي مباشرة، وتشارك في وضع قواعد القانون الدولي، من خلال الاتفاقيات والأعراف الدولية وتخضع في سلوكها لقواعد القانون الدولي، ولا تخضع للقوانين الداخلية للدول، وتدار هذه المنظمات ومن خلال أجهزة مكونه من أشخاص آخرين غير ممثلي الدول تتمثل في الإدارة المدنية الدولية للمنظمة الدولية أو الموظفين الدوليين، وامتلكت هذه المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عن تفويض حقيقي من الدول وهي على عدة أشكال إما أن تكون عالمية عامة كالأمم المتحدة، أو عالمية متخصصة كمنظمة الصحة العالمية، والزراعة والأغذية، واليونسكو وغيرها، أو عالمية قضائية كمحكمة العدل الدولية ومحاكم التحكيم. وإما إقليمية عامة: كجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، أو إقليميه متخصصة كمنظمة الأوبك.

أما المنظمات غير الحكومية: فكما ذكرنا سابقا فهي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. فعندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصورين على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية مثل: منظمة أطباء بلا حدود، وهيئة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، وأوكسفام .... الخ.

إن المنظمات غير الحكومية: تنظيمات للأفراد وليست من أشخاص القانون الدولي وتخضع لقوانين الداخلية للدول وهي على أنواع: إما محلية وطنية، تنشا في ظل القانون الداخلي لدولة ما، ويحكمها ذلك القانون في سلوكها وتصرفاتها فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية، إذا كانت أهدافها مشروعة كمنظمة الهلال الأحمر الأردني، وقد يتيح لها القانون الداخلي الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى لتكوين اتحاد عالمي كاتحاد المحامين العرب، أو اتحاد الأطباء العرب، أو ما شابهها، أو لا يسمح لها القانون بالانضمام لأنها لا تروق لها كمنظمات حقوق الإنسان.

إن هناك علاقات وثيقة تربط المنظمات غير الحكومية الدولية أو الوطنية مع المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة، حيث أن هناك نحو (٢١٠٠) منظمة غير حكومية نشطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الهيئة الرئيسية لصنع السياسات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، ويجوز دعوة ممثلي تلك المنظمات الغير حكومية لإلقاء كلمات في اجتماعات المجلس.

وهناك نحو (١٦٧٠) منظمة غير حكومية تنفذ برنامجا إعلاميا بشان مسائل تهم الأمم المتحدة وهي معتمدة لدى إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، وكثير من المنظمات الغير حكومية لها ممثلون رسميون في مقر الأمم المتحدة، وتهيأ للأمم المتحدة صلات قيمة بشعوب العالم. ((جميل عودة المنظمات الحكومية وغير الحكومية – الموقع الالكتروني .((www.aisabaah.com.

كما تقوم المنظمات غير حكومية بدور بارز في مؤتمرات الأمم المتحدة، وتعرض أراء الجهات المناصرة التابع لها، بشان مسائل تتراوح بين حقوق المرأة إلى الأمن الغذائي وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية العام ١٩٩٧ لحظر الألغام الأرضية وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨، للنظر في جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، وجرائم ضد الإنسانية. وتعمل المنظمات الغير حكومية جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، للمساعدة الشعوب المحتاجة في اشد البلدان فقرا. وهناك من يرى أن بعض المنظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لها طبيعة هجينة، فبصفتها جمعية خاصة تشكلت وفقا للقانون المدني السويسري، لم يكن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجودها نتيجة تفويض من حكومة، ومع ذلك فاعن وظائفها وأنشطتها توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع، حددت بتكليف من المجموعة الدولية وهي مبنية على القانون الدولي وتحديدا اتفاقيات جنيف التي تعد من أكثر المعاهدات تصديقا في العالم، وبسبب هذا الوضع وعلى غرار المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، ثمة أقرار بان اللجنة الدولية لصليب الأحمر تملك "شخصية قانونية دولية " أو وضعا خاصا بها، فهي تتمتع بتسهيلات عمل (امتيازات وحصانات) مشابهة للتسهيلات الممنوحة لمنظمة الأمم المتحدة وكالاتها ومنظمات دولية والحكومية الأخرى ومن بين الأمثلة عن تلك التسهيلات: الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وحرمة المباني والوثائق، والحصانة من الإجراءات القضائية. وكذلك الأمر يمكن أن يقال بشان المؤسسات الاجتماعية المهنية الوطنية كالنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية التي اشتركت الحكومات في تأسيسها ودعمها، وربما تعيين موظفيها.

من الصعب لا بل من العبث البحث عن مفهوم واحد قادر على حصر تنوع مؤسسات المجتمع المدني، في شكل أو وظيفة أو نمط واحد فهذه المنظمات تعمل في مجالات مختلفة، وتحمل رؤى متباينة لدورها، وتعتمد وسائل عمل وعلاقات مع الجمهور، وهو جمهور متنوع من حيث المصالح والاحتياجات والمطامح والرؤى المجتمعية، وهيكليات ومصادر تمويل شديدة التنوع. لذا فانه من الصعب اختزال مؤسسات المجتمع المدني في تعريف أو مصطلح واحد يشمل جميع مكوناتها، وذلك بحكم التكوين المعقد والمركب المتباين لتشكيله مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعلمية ... الخ.

لا زال مصطلح المجتمع المدني غير محدد على نحو دقيق، فأحيانا يتم الحديث عنه ويستخدم، ولكن يكون المقصود أمرا مختلفا. وفي الواقع لا توجد مصطلحات متفق عليها لوصف قطاع المنظمات غير الحكومية، ففي فرنسا يستخدم مصطلح الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يستخدم مصطلح الجمعيات الخيرية العامة، وفي اليابان يستخدم مصطلح مؤسسات المصلحة العامة، وفي المانيا يستخدم مصطلح الجمعيات أو الاتحادات، وفي الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التي لا تستهدف الربح، والمنظمات التي لا تسعى للربح، والمنظمات المعفاة من الضرائب، والمنظمات التطوعية الخاصة، وهناك من يستخدم مصطلح منظمات المجتمع المدني. ومن المتعذر التوفيق بين هذه المصطلحات، أو حتى إيجاد قاسم مشترك بينها.

على المستوى العربي يثير المصطلح التباسا كبيرا وتعارضا شديدا، فأحيانا نطلق عليه اسم المجتمع الأهلي، وأحيانا اسم القطاع الثالث (بين القطاع العام والقطاع الخاص)، أو القطاع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخيري، أو القطاع المستقل، أو القطاع المعفي من الضرائب، أو المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات التطوعية، أو المنظمات غير الربحية، أو المؤسسات الشعبية.

وهذه التسميات جميعها تصف شيئا واحدا وهو وجود مؤسسات غير حكومية، غير إرثية، تطوعية مستقلة عن الجهاز الحكومي، وتشكل قطاعا ثالثا بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهو ما نسميه بالمجتمع المدني. ((عبد الحسين شعبان – مفهوم المجتمع المدني بين التنوير والتشهير – الحوار المتمدن – العدد (٢٢٢٢) ١٦ / ٣ / ٢٠٠٨)).

لقد اختلف الفقهاء والكتاب بادئ ذي بدء بنشأة المجتمع المدني، ثم اختلفوا في أركانه وشروطه وأهدافه وسماته ومكوناته، لذا فان كل واحد منهم، أعطى تعريفا مختلفا عن الآخرين يتوافق مع رؤيته لتلك المؤسسات، فهو مصطلح واسع وفضفاض. فالمفكرون والكتاب لا يستندون في تعريفاتهم له وتحديد شروطه ومكوناته ودوره إلى وصف لنوع خاص من التركيب المجتمعي القائم، آو لنمط محدد لسلوك مجتمعي متفق عليه، وإنما يقومون بعمليه معياريه انتقائية يقررون على أساسها ما ينبغي وما لا ينبغي أن يكون عليه المفهوم بما يحقق أهدافهم

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: جمعيات المجتمعات المحلية، والمنظمات الغير حكومية، والنقابات العمالية، ومجموعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات العمالية، والمؤسسات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانيا: مقومات المؤسسات ومكوناتها

كما كان هناك جدل بين المفكرين والكتاب حول مفهوم ونشأة ومقومات المجتمع المدني يوجد جدل آخر حول مكوناته، أي ما هي المكونات التي ينبغي أو لا ينبغي وجودها ضمن المجتمع المدني، ومرة أخرى يصعب حصر جميع المكونات المختلف عليها لكننا سنحاول أن نوضح هذه النقطة الخلافية من خلال بعض الأمثلة.

أن اختلاف الكتاب والمفكرين حول مكونات المجتمع المدني يعود إلى سببين رئيسيين كما يقول بعض المفكرين:الأول:يكمن في وجود عناصر ثابتة في مفهوم المجتمع المدني، مثل العمل التطوعي، الاستقلال عن الدولة. أما الثاني: فيعود للعناصر المتحولة وفقا للزمان وتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

فالعناصر المتغيرة تحكم على طبيعة علاقة المجتمع المدني بالدولة أو السلطة السياسية، فتارة نجده مقابل لها، وتارة أخرى متعايش معها، وتارة ثالثة مناقض لها (مثال دولة محتلة لشعب أو دولة أخرى) وهذا يعود أيضا إلى طبيعة نظام الحكم، مع الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في ظل نظام ديمقراطي ليبرالي يحترم حقوق الإنسان (مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية) ويحتكم إلى القانون وعمل المؤسسات الدستورية يفترض لها أن تكون علاقة تلازمية تكاملية كما يصفها د.الحبيب الجنحاني في كتابه "المجتمع المدني وأبعاده الفكرية.

إذن إن التطور التاريخي، والتعددية الثقافية، والتطور الاجتماعي، والربط بين النظام الرأسمالي وتطور المجتمع المدني، والاختلاف الأيديولوجي، وتعدد صور تطبيق الديمقراطية الليبرالية (برجوازية، صناعية، اشتراكية، شعبية). بمعنى الاختلاف عل مفهومي الحرية والمساواة، كل ذلك شكل احد أسباب الاختلاف على مفهوم المجتمع المدني ومكوناته.

نشأ المجتمع المدني في أوروبا كند السلطة الكنيسة التي تمتعت بسلطات واسعة وجمهور كبير، وبالتالي فان ظروف النشأة الزمانية والمكنية تعتبر احد أهم العوامل المؤثرة في تحديد مفهوم المجتمع المدني ومكوناته وأهدافه، ففي تلك الفترة كان مفهوم المجتمع المدني ندا لما هو كنسي ديني، وظهر في ظل صراع اجتماعي وانقسام طبقي في المجتمع الأوروبي، طبقات فقيرة عريضة مهمشة ومهضومة الحقوق وأخرى برجوازية قليلة العدد كبيرة الامتيازات، وبعد تشكيل



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة في أوروبا والحد من سلطان الكنيسة أصبحت السلطة الأكبر للدولة، وبالتالي فان المجتمع المدني كمفهوم أصبح يستخدم كند للدولة وسلطانها لا سيما وأنها دولة ملكية مطلقة أو عسكرية. ولا بد هنا من التنويه إلى أن المفهوم الدولة في الفكر والتاريخ الإسلامي قائم على (الجماعة، والعدل، والقيادة) إما الدولة الأوروبية فهي قائمة على (الفرد، الحرية، الدولة) وبالتالي فان اختلاف الأسس والمفاهيم يعني اختلافا في مكونات المجتمع المدني من دولة أوروبية أو غربية إلى إسلامية أو عربية. ((نياز ضيق دراسة بعنوان مفهوم المجتمع المدني: الاختلاف المفاهيمي والتأصيل النظري/ الحوار المتمدن العدد (١٤٨٤) ٢٠٠٦/٣/٩)).

التباين والاختلاف في تحديد تخوم ومكونات المجتمع المدني يعود في جانب منه، إلى اعتماد مفهوم ذي بعد واحد معزول عن سياق محدد تاريخيا ومجتمعيا. كما يعود إلى لخلط ما تقوم به مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من وظائف مختلفة. وتباين هياكلها الداخلية المتنوعة، وبين شروط قيامها واستدامتها، فمفهوم المجتمع المدني يجمع بين تضامنيات شديدة التباين من حيث الأهداف والقاعدة الاجتماعية وشكل التنظيم ومصادر التمويل والسوق والروابط الارثية، ومن هنا فالتعريف الذي يصنف منظمات المجتمع المدني باعتبارها منظمات خيرية وتعمل للصالح العام قد يستثني تشكيلات هامة كالأحزاب السياسية التي تخضع في تكوينها وأهدافها وعضويتها عادة لاعتبارات وشروط معينة وقد تجد نفسها في ظروف معينة مضطرة للعمل السري. كما يستثني النقابات والاتحادات التي تخضع في أهدافها وشروط عضويتها لاعتبارات مختلفة عن الأحزاب وعن المنظمات الأهلية الخيرية والدعاوية والتنموية والثقافية والرياضية.

ويواجه التعريف الذي يركز فقط على الجانب الاختياري أو التطوعي في العضوية نفس الإشكالية، فمنظمات المجتمع المدني تتباين كثيراً من حيث درجة انفتاح عضويتها، فبعضها كالنوادي الخاصة يشترط رسوم اشتراك واهتمامات معينة، وبعضها كمؤسسات البحث والجامعات والمعاهد الأهلية يشترط مؤهلات أكاديمية وعلمية وتخصصية معينة، وتفرغ للعمل المدفوع الأجر، وتضع النقابات المهنية شروطا للعضوية وتحصرها في مجموعات وفئات مهنية، وتتطلب الأحزاب عادة الموافقة على برنامج الحزب ونظامه الداخلي، وهناك روابط كالجمعيات والروابط والمؤسسات الدينية أو الطائفية التي تعمل وفق رؤية دينية محددة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، وهناك الجمعيات الخيرية والإغاثية التي تعتمد، على العمل التطوعي لكن تشمل عدداً من المتفرغين والموظفين، وانطلاقا من ذلك نستطيع القول إن التطوعية ليست



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السمة الغالبة لبعض منظمات المجتمع المدني التي تضع شروطا على عضويتها، ومن هنا فان التعاطي مع المجتمع المدني وكأنه جسم قائم بذاته أو مترابط أو موحد يقود إلى استنتاجات وتصورات خاطئة.

أن مفهوم المجتمع المدني رغم ما بات يتمتع به من رواج في الخطاب الفكري والسياسي العربي لا يزال يمتلك معاني ودلالات مختلفة من قبل مستخدميه. فالبعض يحدده بالمنظمات والمؤسسات والهيئات التي تقام على أساس طوعي بين المواطنين خارج اطر الدولة والعائلة وعلاقات القرابة (التشكيلات الرقابية أو الأرثية أو التي يشير إليها البعض بالتقليدية) وما خارج علاقات السوق الرأسمالي، لكن هناك من يصر على وضع تشكيلات القرابية والمحلية (والتقليدي بشكل عام)، أو بعض تعبيراتها، ضمن منظمات المجتمع المدني لأنها توفر بعض أشكال الحماية للفرد من بطش السلطة ومن تقلبات وقسوة السوق الرأسمالي، لذا تستثني معظم تعاريف المجتمع المدني لمؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل واليات السوق (المؤسسات الاقتصادية والمالية) من إطار المجتمع المدني خلافا للمفهوم الكلاسيكي الذي شمل العلاقات الاقتصادية ضمن المفهوم، هذا مع العلم أن المنظمات المدنية لا تستطيع أن تتجاهل اقتصاد السوق الرأسمالي ولا تأثيراته، كما يستثني البعض في الوطن العربي الأحزاب السياسية (للأسباب التي سنذكرها أدناه) من تشكيل المجتمع المدني، وربما تكون فكرة استثناء الأحزاب الحاكمة من مؤسسات المجتمع العربي، لأنه تم اختزال الدولة في الأدبيات العربية إلى الحكومة أي إلى السلطة التنفيذية، وتم تجاهل، التشريعية والسلطة القضائية لاعتبارات عدة، حتى عندما يكون لهذه وتلك درجة من الاستقلالية والتأثير.( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٥٩ )

وهناك عدة إشكالات حول بعض مكونات المجتمع المدني، نناقشها على النحو التالي:

- **السوق.**

يرى بعض المفكرين والكتاب بان السوق ينبغي أن يكون من مكونات المجتمع المدني، فيما يرى آخرون غير ذلك. فوجهة النظر التي ترى بان السوق ينبغي أن يتم تضمينه إلى المجتمع المدني ترى انه يعمل على حماية المجتمع المدني من انتهاكات الدولة ويحمي كذلك استقلاليته، وأن اقتصاد السوق أصبح القوة المحركة لظهوره، ووجهة النظر هذه ترى أن الرأسمالية من شروط وجوده. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٥٩ )



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما وجهة النظر التي تستثني السوق من مكونات المجتمع المدني كون هذه المؤسسات الاقتصادية قائمة على الربح ومتعلقة مباشرة بعمل واليات السوق (المؤسسات الاقتصادية والمالية). (هذا مع العلم أن المنظمات المدنية لا تستطيع أن تتجاهل اقتصاد السوق الرأسمالي ولا تأثيراته)، وترى وجهة النظر هذه بان المجتمع المدني يحتاج إلى حماية من تدخلات السوق، وان علاقات السوق يمكن أن تكون مدمرة على مصادر التضامن الضرورية لوجود الحياة التجمعية، ويحد من الاستقلالية والتوازن التي تتمنى التجمعات المدنية أن تحميها، ومن الممكن أن تهدد تجزئة العلاقات الاجتماعية الموجودة ضمنه، حيث ترى أن السوق يمكن أن يضع الأسس للاستبداد.

تلاقت وجهة النظر التي ترى بان السوق يجب تضمينه للمجتمع المدني مع أهداف بعض المفكرين والكتاب لا سيما المؤمنون بالسوق الحرة الذين يدعون إلى الحد من تدخل الدولة في المجتمع والاقتصاد، فاستخدموا المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم من اجل حماية الحقوق الفردية، وتحديدا حقوق الملكية. فيما تلاقت وجهة النظر التي تستثني السوق من المجتمع المدني مع أهداف بعض المفكرين والكتاب لا سيما المؤمنون بتدخل الدولة في كل من المجتمع والاقتصاد لتخوفهم من تحكم السوق بالمجتمع، فاستخدموا المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم.

- **الأحزاب السياسية:**

هناك جدل حول اعتبار الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني أم لا، وتعتبر- وجهة النظر التي ترى أن الأحزاب من مكونات المجتمع المدني ويصرون على مركزية دورها في المجتمع المدني كونها لا تسعى إلى استلام السلطة فقط، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية وغيرها، وبعضها اصغر من أن يأمل للوصول إلى السلطة، بل يسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح وتطلعات أقليات قومية أو أثنية أو دينية أو فئات اجتماعية معينة، والبعض يستثني الأحزاب الحاكمة من المجتمع المدني، ويعتبر أحزاب المعارضة من ضمنه، ويؤكد هذا الفريق على أن الأحزاب هي الأكثر فعالية وتنظيما للمجتمع والأكثر تعبيرا عن مطالبة في مواجهة السلطة، كما ترى أن قوة المجتمع المدني من ناحية قدرته للحد من سلطة الحكومة وتأثيره على السياسة يستمد نفوذه من وجود حيوية أحزاب المعارضة، وكثيرا ما يعول أصحاب وجهة النظر هذه على دور الأحزاب في التحول الديمقراطي لا سيما في المجتمعات غير الديمقراطية، لذا يعتبرون أن الأحزاب من مكونات المجتمع المدني كي يحققوا أهدافهم. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٥٩ )



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إما وجهة النظر التي تستثني الأحزاب من المجتمع المدني على أساس أن الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة (الحكومة). وقد تصبح الدولة وصانعة القرار الذي لا بد أن يحاول المجتمع المدني التأثير عليه ويبدي هذا الفريق تخوفه أن يؤدي اعتبار الأحزاب من مؤسسات المجتمع المدني، إلى هيمنة السياسي على المدني وانتفاء إمكانية التفريق بينهما، والاستحواذ على مصادر القوة والنفوذ لا سيما بالنسبة لحزب السلطة بحيث لا تتمكن منظمات المجتمع المدني على مضاهاته في الإمكانيات فيبسط حزب السلطة نفوذه وسطوته عل المنظمات المدنية طوعا أو كرها. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٥٩ )

- **المكونات الإرثية والعشائرية.**

يوجد جدل حول اعتبار المكونات الارثية والعشائرية من مكونات المجتمع المدني أم لا، وخاصة في بلادنا العربية كنتيجة للتركيبة السكانية للمجتمع المختلفة عن غيرها من المجتمعات، فيوجد وجهة نظر ترى: أن الجمعيات الارثية تشكل إحدى مكونات المجتمع المدني، على أساس أن هذه المكونات تشكل جزءا هاما من المجتمع ولا ينبغي استثناءها لما قد تشكله من قوه رادعة لكي لا تقع التجاوزات على حقوق الآخرين وجهة نظر أخرى ترى: بأنها لا تشكل إحدى مكونات المجتمع المدني لان تضمينها للمجتمع المدني يحول دون إيجاد النظام الديمقراطي وتعزيزه، وتكريس للنزعة التقليدية داخل المجتمع التي من شانها عرقلة عملية انبثاق المنظمات المدنية، وتقليص من فاعليته الموجود منها وتعتبر أن المجتمع المدني يرتكز على العلاقات الطوعية ولا يرتكز على علاقات ارثيه مفروضة على الفرد ليست من اختياره بفعل روابط وعصبيات يجد نفسه مرتبط بها بحكم المولد كتلك القائمة على الدم والعرق والدين واللغة بينما المجتمع المدني يرتكز على علاقات طوعية فهذا الرأي يستثني المكونات الارثية لأنه يرغب بمجتمع حديث أو عصري ولا يرغب بمجتمع تقليدي، وعلى هذا الأساس نجد هناك من يميز بين مصطلح (المجتمع المدني) الذي لا يضم في تركيبته المكونات الارثية والعشائرية وبين مصطلح (المجتمع الأهلي) الذي يعتبر بأنه يضم المكونات الارثية. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٦٠ )

**التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء ألاثني.**

هناك خلاف حول التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء ألاثني هل تشكل جزءا من المجتمع المدني أم ينبغي استثناؤها منه، فلبعض يرى أنها من صلب المجتمع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدني، باعتبارها تسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق وتطلعات فئات واسعة في المجتمع، وتضغط على مراكز القرار، وأحيانا توجه سهامها نحو لا إنسانية السوق الرأسمالي وعجزه عن التنمية الفعلية والعادلة والمتوازنة في حين يرفض البعض اعتبارها من مؤسسات المجتمع المدني بحكم القيود التي تضعها علا الانتماء إليها، واقترابها، في هذا المجال من المنظمات الارثية، ولكونها تتناقض مع مبدأ المواطنة الذي لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الجهوي أو ألاثني.

والجدل لم ينته إلى هذا الحد، فحتى المنظمات غير الحكومية، فهناك من ينظر إليها على أنها إحدى مكونات المجتمع المدني كباقي المكونات، وأحيانا ينظر إليها على أنها أهم مكوناته، وأحيانا يتم التعامل معها على أن المجتمع المدني يقتصر عليها، وتختلف رؤية كل من هؤلاء للمنظمات غير الحكومية باختلاف المشاريع والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٦١ )

ومن خلال ما تقدم نستطيع وضع إطار عام لمكونات المجتمع المدني.

تنقسم قطاعات أي دولة عصرية، من الناحية الاقتصادية، إلى ثلاثة قطاعات هي: القطاع العام: المملوك والمدار من قبل حكومة الدولة، والقطاع الخاص: الذي يمتلكه ويديره الموطنون لحسابهم، بمعزل عن الحكومة، والقطاع المختلط: الذي تعود ملكيته لكل من القطاعين: الحكومي والخاص، وان بنسب متفاوتة أما سياسيا، فان الدولة الحديثة تكون في الغالب عبارة عن مؤسسات مختلفة، وتنقسم هذه المؤسسات من الناحية السياسية إلى ثلاثة أنواع:

١- المؤسسات الرسمية (الحكومية): ويتصدرها أجهزة السلطات الحكومية الثلاث، السلطة التشريعية (البرلمان)، والتنفيذية (الحكومة) والقضاء (المحاكم بأنواعها) وكل ما يتبع هذه المؤسسات من دوائر وهيئات.

٢- المؤسسات السياسية غير الرسمية (غير الحكومية): وتنحصر في: الأحزاب السياسية والحركات والمنظمات والجمعيات السياسية، وجماعات الضغط (المصالح) التي تسعى لدى الحكومة لخدمة مصالح معينه، ويندرج ضمن هذه الجماعات أي مؤسسة تمثل الرأي العام كليا أو جزئيا، وهذه الكيانات (وخاصة الأحزاب) تعمل للوصول إلى السلطة وتنمية التغير السياسي من خلال أفكارها وبرامجها السياسية المعلنة، ولها برامج وأهداف وقاعدة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جماهيرية محددة مؤمنه بأهدافها وقادتها، وتسعى إلى المشاركة السياسية والتنمية السياسية للمجتمع.

٣- مؤسسات المجتمع المدني: أو المؤسسات الشعبية، وقد أوضحنا مفهوما سابقا. إلا أن كثير من علماء السياسة يقسمون مؤسسات الدولة الحديثة إلى قسمين فقط هما: المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني: وتشمل كل ما ورد في البندين (٢ – ٣) وهذا ما تراه غالبية علماء السياسة الأمريكيين بخاصة. ((د. صدقه يحيى فاضل/ مقالة بعنوان (مؤسسات المجتمع المدني في العلم العربي/ صحيفة عكاظ السعودية/ العدد (١٩٢٥) ٢٤/ ٢٠٠٦/٩)).

وبالتالي يمكن تصنيف مكونات مؤسسات المجتمع المدني، على النحو التالي:

١- مجموعات المصالح الخاصة: وهي المنظمات المهنية والاتحادات والنقابات والجمعيات، المعنية بشريحة معينة، ترتبط فيما بينهما باهتمامات ومصالح مشتركة، ذات طبيعة اقتصادية، اجتماعية ومهنية، تحدد السياسات التي تدعو إليها وتدافع عنها، إضافة إلى أن بإمكانها أن تتخذ مواقف عامة من قضايا ذات اهتمام عام، تقع خارج الأمور التي تخصها مباشرة. ومن أمثلة هذه (اتحادات الطلاب واتحادات العمال واتحاد الفلاحين واتحاد الاقتصاديين).

والنقابات المهنية (المحامين، المهندسين، الأطباء، المهندسين الزراعيين الصحافيين، الصيادلة، أطباء الأسنان، المهن الصحية. المحاسبين والمدققين... الخ)، والتي تشكل رأس الحرية في جماعات الضغط السياسي والاجتماعي والعام.

٢- مجموعة المصالح العامة: وهي مكونات المجتمع المدني، التي تنشط في الاتجاه الاجتماعي العام. الذي يخص المجتمع ككل، وتشكل هذه المجموعات جزءا من جماعات الضغط السياسي، (غير انه محدد مقارنه بالمجموعة الأولى. ) لكنه ذو دور اجتماعي وتنموي وحضاري كبير، وفي حالة ارتقائه إلى مستوى رفيع في الأداء، فانه سيشكل قاعدة معلوماتية واسعة لمراكز القرار السياسي.

ويمكن تحديد المكونات التالية لهذه المجموعات:

- منظمات البيئة وحماية البيئة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منضمات حماية المستهل .
- منضمات الرفاه الاجتماعي والاتحادات التعاونية.
- منضمات الحد من الجريمة والوقاية منها.
- منضمات الوقاية الصحية والخدمات الطبية.
- المنضمات التي تدعو إلى ثقافة معينة مثل منضمات (حقوق الإنسان،حقوق المرأة، حماية الطفل، رعاية الأسرة، الأمومة والطفولة).

٣- هيئات الإعلام ووسائله غير الحكومية: وهي الهيئات غير الربحية المستقلة في سياساتها وبرامجها وميزانياتها بالاعتماد على الدعم المالي، غير انه لا بد أن يجري ترخيصها ومتابعة أنشطتها في الإطار التنسيقي والتقني العام، ولجهة ضوابط الأمن الوطني ولاستقرار الاجتماعي، ويدخل ضمن هذه المجموعات الصحفيون العاملون في مؤسسات الصحيفة المقروءة والمسموعة والمرئية. أن لهذه المجموعات دور كبير في بناء القاعدة المعلوماتية لمركز القرار، والتأثير الاجتماعي الذي سينعكس حتما على التكتلات السياسية التي ستستحوذ عل مقاعد ممثلي الشعب.

٤- مكونات المجتمع العلمي: وهي المراكز البحثية العلمية والمؤسسات العلمية والكليات الأهلية، ومجمعات العلوم واللغة ومجالس البحث العلمي، والروابط الأكاديمية التي ينشط من خلالها المفكرون والباحثون وأصحاب الرأي والفكر، بما يطلق عليه بتجمعات المجتمع العلمي. أن لهذه التشكيلات حضور قوي في المجتمعات وتحظى هذه الشريحة باحترام كبير وأحيانا كثيرة يستمع إلى طروحاتها وأرائها، مما ستشكل بوصلة مهمة في توجيه الرأي العام.

٥- المشاريع الصناعية الصغيرة: وهي الورش الإنتاجية ومعامل الصيانة والأنشطة الصناعية الصغيرة الخيرية. أن هذه المكونات، يكون لها دور حيوي في المجتمع، لجهة القضاء على البطالة، وامتصاص الحجم الكبير من العمالة الواسعة وخاصة غير المؤهلة تأهيلا علميا عاليا، فهي بذلك توفر فرصا للعمل، كما أنها تؤهل أعدادا من المهارات والمهن الإبداعية، التي تمثل سمة رفيعة للمجتمع وقاعدة للتراث الوطني. أن المشاريع يجري تشغيلها كجزء من أنشطة المجتمع المدني، كخدمة اجتماعية، وبالتالي فإنها ستشكل دورا اجتماعيا، خاصة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا ما جرى تنظيمها قانونا وفق تقاليد ديمقراطية تتبع في اختيار إداراتها ومسؤوليها. ((هيثم طالب الحسني – دراسة بعنوان: دور واليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم مجلة النبأ العدد (٨٤) تشرين الثاني ٢٠٠٦)).

٦- واجهات المؤسسة الدينية:وتضم الهيئات الدينية والجمعيات المتخصصة آو المهتمة بالتوعية والتوعية والتثقيف الديني. ولا يخفى أهمية هذه المكونات في التأثير الاجتماعي والسياسي، سواء في صنع قرار أو رفضه، فضلا عن تمثل امتدادات طبيعية لحركات وتنظيمات سياسية.

٧- المؤسسات المدنية التطوعية والأهلية: وهي المؤسسات الأهلية والمنضمات غير الحكومية الإنسانية والخيرية والجمعيات الأهلية والمنضمات التطوعية الأخرى وهي المؤسسات الأهلية التي تضم أعضائها المتطوعين لرسالة معينة يحكمها نظامها الداخلي وهيكلها التنظيمي، تسعى لتحقيق أهدافها المعلنة وفق برامج مشروعة ومحددة. وهناك من يضيف إلى هذه المنضمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنضمات الحديثة، ومنهم من يعتبر الأحزاب من أهم مؤسسات المجتمع المدني. ((عبد الغفار شكر – الحوار المتمدن العدد (١٠١٣) ٢٠٠٤/١١/١٠)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثاني

## وظائف المؤسسات وعوامل التأثير

### أولا: وظائف وأهداف المؤسسات:

تتعدد الأهداف التي يضعها المفكرون والكتاب لمؤسسات المجتمع المدني وربما يتدخل في وضعها في أحيانا كثيرة الحكومات والساسة، وتتعدد استخدامات المجتمع المدني ودوره، ويصعب إحصاء جميع الأدوار التي يتم الجدل عليها، فعلى سبيل المثال فان المفكرين والكتاب الذين يسعون إلى التحول الديمقراطي، باستخدام المجتمع المدني يعتقدون أن له دور في التحول الديمقراطي أما الذين يرون أن دور المجتمع المدني يمكن في التعزيز الديمقراطي فإنهم يرون بان المجتمع المدني لا دور له في التحول الديمقراطي وإنما في التعزيز، كما أن المناهضين للعولمة يرون أن للمجتمع المدني دوراً في محاربتها فيما أن المدافعين عن العولمة لا يرون ذلك. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٦٥ )

وفي هذا الإطار سنستجمع جميع الأهداف والأدوار التي وضعها المفكرون والكتاب لمؤسسات المجتمع المدني، بغض النظر عن رؤيته وتفسيره لمفهوم المجتمع المدني:

١- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: فمؤسسات المجتمع المدني وسيلة للرقابة على سلطة الحكومة وضبط أدائها وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، كما أن للمؤسسات المجتمع المدني دور في تحقيق الانضباط في المجتمع، فكل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات، التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطا لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٦٥ )

٢- تحقيق الديمقراطية: فمؤسسات المجتمع المدني توفر قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد مؤسسات المجتمع المدني أداه للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية، التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي، كما أن للمؤسسات المجتمع المدني دور في إشاعة ثقافة مدين ديمقراطية في المجتمع من خلال قيم



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل التطوعي والجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء الاحترام والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة والشفافية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني قادرة على تأهيل وإفراز القادة بما تنعكس أثاره الايجابية على المجتمع. (وسنوضح هذه الوظيفة والعلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية لاحقا).

٣- زيادة الثروة والدخل بالنسبة للأفراد المنتمين إلى مؤسسات المجتمع المدني، من خلال توفير فرص العمل، من خلال المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية، والمشروعات الصغيرة، ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم بها النقابات للتدريب أعضائها... الخ. والدفاع عن مصادر هذه الثروة من خلال منع المتطفلين من ممارسة مهام هي من صلب عمل هذه المؤسسات ومثال ذلك النقابات المهنية. الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ١٦٥ )

٤- القدرة على حسم وحل الصراعات بطرق ودية داخل مؤسسات المجتمع المدني دون الحاجة للجوء إلى مؤسسات الدولة، وهذا يؤدي إلى توفير الوقت والجهد على أعضاء هذه المؤسسات، بما ينعكس على تحقيق التضامن والتكافل بين أعضاء المؤسسة الواحدة. ((عبد الغفار شكر – الحوار المتمدن العدد (١٠١٣) ١٠/ ١١/ ٢٠١٤)).

٥- التنشئة الاجتماعية والسياسة: وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعه من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء مؤسسات المجتمع المدني، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل.

ولا شك أن هذه العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتا طويلا حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلا عن الشعور بالثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.

وتتضح أهمية هذه الوظيفة الخطيرة إذا ما تخلينا ضعف أو ضيق منافذ للتعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير رفي القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر، فيتعرض الساخطون على الأوضاع القائمة لكبت مشاعرهم الغاضبة وهذا الكبت قد يولد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانفجار عند وصوله إلى نقطة الغليان طالما انه ليس متاحا له فرصة التنفيس عن نفسه بحرية، وهو ما يعني تعريض المجتمع بشكل متكرر لاحتجاجات العنيفة لان الأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل مطالبهم، والدليل على ذلك ما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق نتيجة إنكاره لحق المعارضين المختلفين بالتعبير عن آرائهم المخالفة للسياسة الحزب الشيوعي الحاكم، بينما حققت دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجاحا في استيعاب المهاجرين من أصول أوروبية وافريقية وأسيوية مختلفة وتذويب ما بينهم من اختلافات ودمجهم في امة واحدة متكاملة يعتزون بالانتماء لها. ولا شك أن ذلك النجاح جاء ثمرة لنضال وكفاح جماعات ومنظمات عديدة في المجتمع المدني وعلى رأسها حركة الحقوق المدنية التي يعود لها الفضل في نيل الأمريكيين من أصل أفريقي لحقوقهم بعد معاناة طويلة من الاضطهاد والتمييز.

٦- التنمية الشاملة: بدأت المنظمات الدولية المهتمة بتنمية تؤكد على مفهوم التنمية بالمشاركة، على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل، لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على المحكومين دون إشراكهم فيها. بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي خير ضمان لتحقيق النجاح، وهذا يوجب أن تكون مؤسسات المجتمع المدني شريك حقيقي في عملية التنمية تخطيطيا وفي التنفيذ والرقابة.

٧- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير، والتجمع، والتنظيم، وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها، والحق في معامله متساوية أمام القانون، وحرية التصويت، والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة.

أن المجتمع المدني ارتبط عاده بصفة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها من ناحية، وقوى السوق من ناحية ثانية فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به ضد هذه التهديدات إلا بالانضمام إلى أحد تنظيمات المجتمع المدني التي لديها من القوة المادية والمعنوية ما يمكنها من الضغط على الحكومة لاحترام تلك الحقوق ووقف التعدي عليها، أو الضغط على قوى السوق كالمنتجين والتجار وأصحاب المشروعات، مثل النقابات وجمعيات حماية المستهلك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- التوسط: من خلال إيصال هموم ومشاكل الفئات التي تمثلها مؤسسات المجتمع المدني للحكومة والعمل على حلها، بما يؤدي إلى تلافي النزاع والاضطراب بينهم وبين الحكومة. ((دراسة بعنوان (وظائف المجتمع المدني)) منتدى العلوم السياسية والعلاقات الدولية – الموقع (www.etudiantdz.com.)).

٩- تجميع المصالح: فمن خلال التجمع والتحرك الجماعي، يمكن توحيد موقف إزاء أية قضية أو مشكله تواجه المؤسسة، وتشكيل وسيلة ضغط لتحقيق المطالب والمكتسبات. وتمارس مثل هذه الوظيفة في النقابات المهنية والعمالية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الإعمال. ((عبد الغفار شكر – الحوار المتمدن العدد (١٠١٣) ١٠/ ١١ / ٢٠٠٤)).

١٠- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: في ثمانينيات القرن العشرين شهد العالم ظاهرة انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التقليدية لها التي كانت تؤديها في الماضي، كتوفير خدمات التعليم والصحة وتوفير فرص العمل، وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغا يحتاج إلى من يملاءه لمساعدتها في أداء تلك الوظائف. وهنا كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار، بسبب عدم الرضا من قبل الفئات التي حرمت من تلك الخدمات.

وقد أثبتت تجارب الاحتلال (فلسطين، العراق، لبنان) والحرب القاسية مدى أهمية المجتمع المدني، وإمكانية أن ينهض بدور بديل للحكومة ويمر بالمجتمع من أزمته بسلام دون أن يهز إحساس المواطنين بالانتماء بعد غياب الدولة. ((منتدى طلبة الجزائر – دراسة بعنوان (وظائف المجتمع المدني) منتدى العلوم السياسية والعلاقات الدولية – الموقع (www.etudiantdz.com)).

١١- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: كثير من مؤسسات المجتمع المدني تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين، مع خلال تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة، من خلال تقديم مساعدات مالية مباشرة، وأخرى خدمية كبناء دور الأيتام والعجزة والمدارس والمستشفيات لتوفير خدمات التعليم آو العلاج مجانا أو بأسعار رمزية للأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين واسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية، وتمويل مشروعات صغيرة لإعالة الأسر التي بدون عائل آو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيات حياكة الملابس... إلخ. ((ندوه فكرية نظمها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مركز دراسات الوحدة العربية – المجتمع المدني في الوطن العربي – ص ٧١٩ – ط ١ – ١٩٩٢ – ط٢ – ٢٠٠١)).

١٢- تشجيع الجهود التطوعية والمبادرات الفردية والجماعية وتفعيل ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع.

١٣- اقتراح قوانين وأنظمة ولوائح وتقديمها إلى البرلمانات والجهات التشريعية والحكومات.

١٤- السعي من اجل بناء مواطنة متساوية وكاملة ودون تمييز بسبب الدين أو اللغة أو العرق أو المذهب أو الجنس أو المنحدر الاجتماعي أو غير ذلك.

١٥- العمل على بناء قدرات الأفراد وتنمية مهاراتهم وتدريبهم، ليسهموا في مجتمعاتهم في مؤسساتهم المهنية والنقابية للدفاع عن مصالح منتسبيها وعن مصالح المجتمع ككل.

وبعد هذا الاستعراض لأهم وظائف المجتمع المدني يمكننا تسجيل عدد من:

**الملاحظات:**

١- إن الدفاع عن مصالح الأفراد والجماعات، لا يتعارض مع كونه أداة للتنظيم والحفاظ على الاستقرار والوحدة في المجتمع ككل، كما أن دفاع مؤسسات المجتمع المدني عن المصالح خاصة بفئات معينة لا يمنع من الاهتمام بقضايا المصلحة العامة للجميع أو بتوفير المساعدة للفئات المحتاجة والضعيفة، ووقوفه ضد الدولة في حالة اعتدائها على الحريات.

٢- أن الأهداف المبينة سابقا للمجتمع المدني غير متفق عليها لدى كل المفكرين والكتاب، وذلك يعود لاختلافهم على مفهوم ومقومات المجتمع المدني، وقد انعكس ذلك على الأهداف أيضا.

٣- إن تلك الوظائف تتكامل مع وظائف الدولة، ويمكن القول أن هناك ما يشبه تقسيم المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الحكومة والمجتمع المدني حيث يسد أي منهما القصور والنقص في دور الآخر لتحقيق نفس الغاية، وهي حفظ كيان المجتمع والارتقاء به.

٤- أن لكل مكون من مكونات المجتمع المدني وظائف محددة، قد لا يسمح لها بموجب أنظمتها الداخلية إلى ممارسة وظائف أخرى من اختصاصات مكونات مدنية أخرى.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إن كل وحدة من الوحدات المكونة للمجتمع المدني قد تجمع بين أكثر من وظيفة واحدة في الوقت نفسه.

## ثانيا: عوامل التأثير في أنشطة المؤسسات:

لا بد من القول انه لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له، ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء دولي، فا لدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقوامها وسياستها، ومن ثم فلا بد من إسهام الدولة للتنسيق مع مجتمعها المدني، وفي الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء أو الإطار الذي يحتضن وينظم حركة مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها.

والحقيقة التي لا بد من إدراكها هي أن الدولة والمجتمع المدني بمؤسساته كافة ليسا أمرين مستقلين احدها عن الآخر ولكنهما مترابطان، بل أن المجتمع المدني هو جزء من السياسة بمعناها الواسع والعميق، لذلك لا بد من معرفة معوقات العمل أمام مؤسسات المجتمع المدني. ((مرجع سابق / طالب مهدي – تفعيل وتنمية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة)).

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني، ومستوى تطورها، ودرجة تأثيرها في المجتمع، ومن ثم محاور أنشطتها وتأثيرها ومستوى الضغط الذي تمارسه على الحكومة، وقدرتها على إيصال صوتها إلى مراكز صنع القرار، والمشاركة في رسم ملامح الطبقة الحاكمة. في هذه الإطار يمكن الإشارة إلى العوامل التالية:

١- العامل الديمغرافي (السكان) وتوزيعهم: الذي يؤثر على مستوى الأنشطة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني، وكثافتها، ومواقع تأثيرها جغرافيا. فمثلا الجمعيات الخيرية تجد مجالها الرحب لدى السكان الفقراء، ومؤسسات البيئة لدى السكان الذين يعانون من مشاكل بيئية.

٢- الاستقلال السياسي: فالاحتلال يؤثر كثير على قيام مؤسسات المجتمع المدني بواجباتها ومهامها،خاصة إذا ما قامت تلك المؤسسات بدور مقاوم له في ظل غياب الحكومة الوطنية التي تمثل إرادة الشعب.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- عامل التكوين الاجتماعي للسكان:وينعكس هذا العامل على مستوى الانتماء في مؤسسات المجتمع المدني، وبالتي خارطة تلك المؤسسات، وأنواعها التي تكون أكثر تأثير وحضور. فمثلا المهندسين ينضمون إلى نقابة تمثلهم،والروابط العشائرية غالبا ما تنتشر في المناطق العشائرية، والأحزاب تنتشر في المناطق التي لا تسيطر عليها العشائر.

٤- عدم الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، يعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني وتضييق الدولة على مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولات السيطرة عليها، من أهم المعوقات التي تواجهها تلك المؤسسات، كما أن الدولة هي التي تحدد أملاك ورأسمال تلك المؤسسات، لذلك تظهر الدولة وكننها المدير المالي للمجتمع، والراعي الأول لحركته وطموحاتها، وصارت تنظر إلى أية حركة وإشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسة، ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لسلطتها، لذلك لابد أن تعطى مؤسسات المجتمع المدني الحرية الكاملة في ممارسات مهامها.

٥- مستوى التطور الديمقراطي للمؤسسات السياسية والدستورية في الدولة، الذي يساعد مؤسسات المجتمع المدني، أن تمارس دورها على أكمل وجهة دون ضغوط أو محاولات للسيطرة عليها، وبالتالي تصبح هذه المؤسسات قوة مؤثرة في الدولة.

٦- درجة انفتاح النظام السياسي:ويعني به انفتاح الدولة والحكومة على مصادر المعلومات المؤسسة لعلمية صنع القرار، وإشراك جميع مكونات وفئات الشعب في عملية صنع القرار، ومؤسسات المجتمع المدني عادة ما تمثل الشريحة الأوسع في المجتمع، وبذلك ستساهم هذه المؤسسات في دورها في صناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... إلخ.

٧- العامل الاجتماعي والاقتصادي:المرتبط بدور الدولة، فعندما تنسحب الدولة أو تقلل حضورها في مجالات وقطاعات معنية، مثل التعليم، الصحة أو الأعلام، سيشجع ذلك منظمات المجتمع المدني لان تنشا لسد وملى الفراغ الناشئ عن ذلك في تلك القطاعات، سواء بتقديم الخدمات فيها بأسعار رمزية أو مجانية، أو تشكيل التنظيمات الناشطة في تلك القطاعات.

٨- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح لمؤسسات المجتمع المدني بحرية الحركة، والميراث الثقافي الذي يحد من قدرتها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- عامل العلاقات:أو الروابط الدولية المتيسرة، نتيجة ازدياد الاهتمام الدولي الدعم العالمي لأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في الدول حديثة العهد بهذه الأنشطة، وتبرز في العالم منظمات متخصصة لدعم مؤسسات المجتمع المدني يطلق عليها مؤسسات دعم المؤسسات (منظمات دعم المنظمات)عبر مختلف الوسائل والسبل، ومنها استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) إن منظمات المجتمع المدني تستفيد عادة من هذه الطرق والمصادر في تمويل أنشطتها. ((هيثم طالب الحسيني – دراسة بعنوان: دور واليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم / مجلة البناء العدد (٨٤) تشرين الثاني ٢٠٠٦)).

١٠- إن جوهر مشكلة المؤسسات المدنية وأنشطتها تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية مما يجعل من هذه السلطة أداة مراقبة وعائقا إمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

## الأردن ومؤسسات المجتمع المدني

**مراحل تطور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن:**

مر تطور مؤسسات المجتمع المدني الأردني منذ تأسيس الدولة الأردنية بعدة مراحل، بدأت مع تأسيس الدولة الأردني في ١١/ نيسان /١٩٢١،حيث أخذت ملامح المجتمع المدني بالتشكل في إطار الأحداث والتطورات الإقليمية عقب الحرب العالمية الأولى وحتى نهايات القرن العشرين ويمكن القول إن نشأت مؤسسات المجتمع الأردني مرت بأربع مراحل هي:

**المرحلة الأولى (١٩٢١- ١٩٤٨) البدايات الأولى:**

وهي المرحلة التي بداء يتبلور خلالها تأسيس الدولة الأردنية في ١١/ نيسان ١٩٢١، وبداية المخططات الاستعمارية لاغتصاب فلسطين المجاورة، وما تبعها من تطورات أثرت العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بالإضافة إلى ما تميز به النظام الاجتماعي المتوارث ذو الطبيعة العشائرية العائلية المحافظة، وقد أدت هذه الظروف إلى تقليص حرية التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهذا ما عكسته القوانين المقيدة للحريات الصادرة في تلك الفترة (قوانين العقوبات المشتركة ١٩٢٨، وقانون النفي والإبعاد ١٩٢٨، وقانون الاجتماعات العامة عام ١٩٣٣، وقانون الدفاع عام ١٩٣٥، وقانون الجمعيات ١٩٣٦).

وللحفاظ على شرعية النظام الشعبية، فقد سعى الأمير عبدا لله المؤسس، لإيجاد صيغة متوازنة بين التزامات الأردن تجاه بريطانيا، وبين الرغبة الشعبية بمزيد من المشاركة، وهذا ما أدى إلى ظهور أول مجلس تشريعي (برلمان) بعد اقل من ثمان سنوات من التأسيس عام ١٩٢٩، والتي امتدت حتى علم ١٩٤٦، والى جانب مؤسسات الدولة التي نشأت في تلك الفترة (التشريعية، والقضائية)، وبدأت النواة الأولى لمؤسسات المجتمع الأردني بالتشكل، متمثلة بالهيئات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية والسياسية والأحزاب وغرف تجارية، والتي وصلت إلى ما يزيد عن (٥٠) مؤسسة مدنية. ولم يتجاوز عدد المؤسسات المدنية الرياضية والثقافية والاجتماعية عن (١٣) منظمة، وقد تأسس معظمها علي يد الأقليات الدينية والاثنيه والحجازية وكانت القائمة الأكبر لتلك المؤسسات للأحزاب السياسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المرحلة الثانية: من عام ١٩٤٨- ١٩٦٧:**

تقع هذه المرحلة ما بين الحربين العربية الإسرائيلية الأولى والثانية، وهي مليئة بالأحداث والتطورات التي انعكست على تشكيلة القوى المختلفة في الحركات الاجتماعية الأردنية، حيث شهدت انبعاثا قويا لعشرات المنظمات التي شكلت جسم الحركة الاجتماعية الرئيسية ولعدة عقود بالإضافة إلى تطورات سياسية وتشريعية هامة منها إقرار الدستور الأردني الحالي في مطلع عام ١٩٥٢، وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة وإقرار تشريعات حديثة شكلت الإطار القانوني لعمل المؤسسات الاجتماعية.

- تميزت هذه المرحلة بدخول الأردن مرحلة الاقتصاد الحديث (الرأسمالي)، والانفتاح على السوق العالمي، وانتشار التعليم، وتنامي التمركز الحضري حول العاصمة، ونشوء عدد من المدن وازدياد وزنها في التشكل السكاني الذي شهد تضخما هائلا نتج عن الهجرة الفلسطينية عقب حرب ١٩٤٨ ووحدة الضفتين (تضاعف عدد السكان ثلاثة إضعاف).

- تصدرت الحركة التطوعية انطلاقة المنظمات والحركات الاجتماعية في هذه المرحلة، حيث تزايد عدد الجمعيات الخيرية من(٦٥) عام ١٩٥٣ إلى (١٩٦) عام ١٩٥٨، وبلغ عدد النوادي بمختلف أشكالها (١١٦) ناديا في عام ١٩٥١، وقد ظهرت في هذه المرحلة المزيد من الجمعيات والنوادي الخاصة بالطائفة المسيحية (أهمها جمعية الثقافة والتعليم الأرثوذكسية عام ١٩٥٧) والأقليات الاثنية (الجمعية الخيرية الشيشانية في الزرقاء عام ١٩٥٨).

- تعد الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٤٨ – ١٩٥٧، فترة صاخبة بالأحداث والتطورات التي انعكست على تشكيلة القوى المختلفة في المجتمع المدني الأردني، ومنها تطورات سياسية وتشريعية وأهمها إقرار الدستور الأردني الحالي في عام ١٩٥٢، وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة، وإقرار تشريعات شكلت الإطار القانوني لعمل المؤسسات المدنية. وشهدت هذه الفترة ولادة العديد من النقابات المهنية (الجيل الأول من النقابات المهنية) (وكانت أولها نقابة المحاميين ١٩٥٠، ثم نقابة أطباء الأسنان ١٩٥٢، والصحفيين ١٩٥٣، والأطباء ١٩٥٤، والصيادلة ١٩٥٧، والمهندسين ١٩٥٨، والمهندسين الزراعيين ١٩٦٦، حتى وصلت إلى (٣٩) نقابة في نهاية ١٩٥٧، وانخفض العدد إلى (١٦) نقابة في عام ١٩٦١، (وقد لعبت هذه النقابات دور حيويا في الحياة السياسية) والتنظيمات النسائية التي سعت إلى تنظيم جهود الإغاثة والعون الصحي للاجئين (الشابات المسيحيات ١٩٥٠، واتحاد المرأة العربية ١٩٥٤)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنظمات أصحاب العمل (غرفة تجارة اربد ١٩٥٠، تجارة الكرك ١٩٥١، تجارة الزرقاء ١٩٥٨، وصناعة عمان ١٩٦٢، تجارة السلط ١٩٦٣، تجارة الطفيلية ١٩٦٣، العقبة ١٩٦٥، جرش ١٩٦٧) كما شهدت هذه المرحلة إقرار أول تشريع يعترف بحقوق التنظيم النقابي للعمال، حيث صدر قانون نقابات العمال رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٣، وقد تلا صدور هذا القانون تأسيس (١٠) نقابات عمالية في النصف الأول من عام ١٩٥٤، حيث توحدت الأخيرة في الاتحاد العام لنقابات العمال، ولم يلبث أن ارتفع عدد النقابات العمالية إلى (٣٩) نقابة في نهاية عام ١٩٥٧، ثم صدر قانون العمل لسنة ١٩٦٠ وقد نظم تشكيل النقابات العمالية. وفي أواسط الخمسينيات وضع قانون جديد للجمعيات الخيرية، ولم تلبث هذه الجمعيات ان شكلت لها أول اتحاد عام، ثم تلا صدور قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦، والذي نظم شروط الترخيص والعمل والإدارة ..... إلخ.

- وقد ظهرت خلال فترة الخمسينات الأحزاب المعارضة، البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الأردني، وحزب التحرير الإسلامي المتشدد، إضافة إلى بعض الأحزاب الوسطية والمحافظة.

- في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٥٧-١٩٦٧ شهدت هذه الفترة انقلابا جوهريا في المناخ السياسي الداخلي فقد جمد العمل بقانون الأحزاب، وفرض العمل بالأحكام العرفية بعد إقالة حكومة سليمان النابلسي الائتلافية (نيسان ١٩٥٧)، وفي الوقت نفسه تلاشت التنظيمات الطلابية والنسائية، فيما ازدهرت الحركة الطلابية الأردنية في الخارج، ولوحقت أحزاب المعارضة، فيما جمدت بقية الأحزاب نشاطها، الأمر الذي دفع النقابات المهنية لملء الفراغ السياسي، بينما انخفض عدد النقابات العمالية إلى (١٦) نقابة عام ١٩٦١، تحت تأثير التحول الدرامي في المناخ السياسي، لكنه لم يلبث إن ارتفع إلى (٤٠) نقابة خلال عقد من الزمن. وقد ازدادا عدد الجمعيات الخيرية إلى أن وصل إلى (٢٢٦) منظمة في نهاية الستينات، وأنشئت أول جمعية بيئية في الأردن عام ١٩٦٦، وقد ارتفع عدد الغرف التجارية إلى (٧) غرف، وتأسست أول غرفة صناعية هي غرفة صناعة عمان في عام ١٩٦٢.

- بوجه عام، فان المنظمات والحركات الاجتماعية التي نمت بسرعة هي الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية والاجتماعية، والتي حافظت على نموها بالرغم من الظروف السياسية السائدة، وهكذا أصبحت الجمعيات الخيرية تشكل ١٢,٢% من إجمالي المنظمات الاجتماعية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال السنوات ١٩٤٨-١٩٥٧، ثم باتت تشكل ٧,٨% من إجمالي المنظمات خلال السنوات العشر اللاحقة.

**المرحلة الثالثة: من عام ١٩٦٧-١٩٨٩:**

- تأثرت هذه المرحلة بانعكاسات حرب حزيران ١٩٦٧ عل الدولة والمجتمع، وقد بدأت بفقدان الضفة الغربية وانتهت بفك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية في تموز ١٩٨٨. شهدت هذه الفترة أوسع عملية تنموية متصلة بالأردن، حيث بدأت عام ١٩٧٣ واستمرت حتى عام ١٩٨٥، وكان من ابرز مظاهرها نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن بنسبة ١٣% سنويا ونمو معدل الدخل الفردي بنسبة ٧,٥ سنويا، وكان من آثار هذه التنمية السريعة بناء البنية التحتية للأردن المعاصر وانتشار التعليم والتحولات الاجتماعية التي نقلت المجتمع الأردني من تكوينه الريفي البدوي إلى المجتمع الحديث.

- فرضت هذه المرحلة تحديات كبيرة أمام التنظيمات والحركات الاجتماعية التي قيدت حرياتها منذ مطلع السبعينات، فبعد سنوات قليلة من الانفراج السياسي الناجم عن تواجد فصائل المقاومة الفلسطينية في الأردن (١٩٦٧، ١٩٧١)، فقد شددت السلطات العمل بالأحكام العرفية وقوانين الدفاع، ولوحقت الأحزاب السياسية وشنت الحكومة حملات اعتقال مكثفة، واثر ذلك عادت النقابات المهنية إلى الصدارة حيث عملت على تعبئة الفراغ السياسي، كما تمتعت تنظيمات الحركة العمالية بتأثير قوي وقدرة تفاوضية عالية، خاصة أبان الفورة النفطية التي وسعت قاعدة الطلب على الأيدي العاملة.

- شهدت هذه المرحلة استمرار الجيل الأول من منظمات المجتمع المدني، واكتسبت مزيدا من القوة تجاه التحديات والمستجدات مثل: الجمعيات الخيرية، النقابات المهنية، النقابات العالمية ومنظمات أصحاب العمل، وانطلقت موجة جديدة للتنظيمات النسائية (الاتحاد النسائي الأردني ١٩٧٤) والثقافية مثل رابطة الكتاب الأردنيين عام ١٩٧٤، ورابطة المسرحيين عام ١٩٧٧، والفنانين التشكيلين عام ١٩٧٧، كما ظهرت في هذه الفترة ولأول مرة مؤسسات تعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية مثل مؤسسة نور الحسين، صندوق الملكة علياء، مؤسسة عبد الحميد شومان، إضافة إلى بعض المنابر الفكرية والحوارية (منتدى الفكر العربي).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المرحلة الرابعة: ١٩٨٩- ٢٠٠٩:**

- إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انطلاق عملية الانفراج السياسي، والتي افتتحتها الانتخابات العامة في تشرين الثاني/ ١٩٨٩، والتي جرت بمشاركة غير رسمية لأحزاب المعارضة. وقد تأثر الأردن في هذه المرحلة بحدثين أساسيين على المستوى الإقليمي: اجتياح العراق للكويت في آب/ من عام ١٩٩٠، الذي نجم عنه عودة نحو (٣٠٠) ألف مغترب من بلدان الخليج للأردن خلال عامي ١٩٩٠/ ١٩٩١، وتوتر العلاقات الأردنية الخليجية. وكذلك انطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتي دشنها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في بداية التسعينات.

- كما يميز هذه المرحلة نوعيا هو ظهور منظمات مدنية جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات التحول الديمقراطي، والتي يعتبر وجودها ثمرة لهذا التحول مثل منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات التنمية الديمقراطية، ومراكز الأبحاث والدراسات، وجمعيات حماية البيئة والمنابر الفكرية والجمعيات الأكاديمية، ونوادي المعلمين وتنظيمات الطلبة (الاتحادات والمجالس الطلابية). والمنظمات النسائية المتخصصة، وجمعيات حماية المستهلك. ((التطور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني الأردني انظر إلى المراجع التالية: مركز الأردن الجديد لدراسات/ دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن – إشراف وتقديم هاني الحوراني تحرير حسين أبو رمان / ٢٠٠٦ – وانظر أيضا النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن – مركز القدس لدراسات السياسية/ عريب الرنتاوي/ عمل مشترك – دراسة عن منظمات المجتمع المدني والنقابات النشأة والتطور ٢٠٠٣ / دراسة من اعداد جمال الخطيب عمان – الأردن / ٢٠٠٣)).

- شهد عقد التسعينات نموا عدديا ملحوظا للمنظمات والحركات الاجتماعية، فقد استعادت، من ناحية أولى، معظم الأحزاب السياسية والمعارضة شرعيتها، وسجلت إلى جانبها أحزاب أخرى تمثل التيارين الوسط، والمحافظ، وبذلك ارتفع عددها إلى (٢٠) حزبا في نهاية ١٩٩٨، ثم إلى (٣٠) حزبا نهاية عام ٢٠٠٢، و(٣٣) حزبا عام ٢٠٠٤، وبلغ عددها (٣٦) حزبا مع صدور قانون الأحزاب رقم (١٩) لسنة، ٢٠٠٧. ووصل عدد النقابات والجمعيات المهنية إلى (١٤)، فيما ارتفع عدد الجمعيات الخيرية من (٤٣٣) إلى (١١٧١). ((فواز رطروط – دراسة بعنوان تجربة وزارة التنمية الاجتماعية في إدماج مؤسسات المجتمع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدني المسجلة لديها في سياستها)). والهيئات الثقافية من (٤٣) إلى (٢٥٦)، كما انبثقت (١٠) منظمات معنية بحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية ونشأت جميعها بعد عام ١٩٨٩، واستقر عدد النقابات العمالية على (١٧) نقابة.

- في أواخر عام ١٩٨٩ دخل الأردن مرحلة جديدة من تاريخه السياسي كان من ابرز سماتها انتهاج الحكم سياسات انفراجية تجاه قوة المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، واستئناف الحياة النيابية، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وتكريس التعددية السياسية والحزبية. ومع انطلاق عملية الانفراج هذه والتي افتتحتها الانتخابات العامة لمجلس النواب الحادي عشر عام ١٩٨٩، واستعادت السلطة التشريعية موقعها الكامل بين السلطات الثلاث التي نص عليها الدستور. وبعد ذلك وبمحطة فاصلة في الحياة السياسية الأردنية في تطور النظام السياسي، ثم إقرار الميثاق الوطني في حزيران ١٩٩١ بمشاركة واسعة لمختلف الاتجاهات والفعاليات السياسية والفكرية والقوى الاجتماعية، وعلى الرغم من إن الميثاق المذكور لم يتمتع بقوة وإلزامية الدستور أو القانون العادي، إلا انه وضع قواعد وأسس مقبولة لإعادة تنظيم الحياة السياسية الأردنية، وصاغ العلاقة بين السلطة والمجتمع، وعلى أساس التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الدستور، كما جدد الميثاق صياغة المنطلقات والأسس الحضارية والثقافية والفكرية والاجتماعية والسياسية للنظام السياسي الأردني، لتتناسب مع التحولات الديمقراطية الداخلية ومتغيرات العصر... ولذلك فقد اعتبر الميثاق بمثابة عقد اجتماعي جديد ومصالحة تاريخية بين المعارضة والحكم من ناحية، وبين قوى المجتمع المدني والدولة من الناحية الأخرى.

- كانت المبادرة الملكية بإعادة الحياة النيابية أواخر الثمانينيات من القرن الفائت خير مثال على استجابة القيادة الأردنية لتقاطع المطالب الشعبية الداخلية بالإصلاح والقراءة الذكية للإشارات البعيدة للتحولات العالمية آنذاك وانعكاساتها الاقليمية، تلك التحولات التي ابتدأت بانهيار جدار برلين وما أفضت إليه من سيادة للقطب، ودعوات لنظام عالمي جديد مفتاحه تحرير وانفتاح الأسواق والتجارة، وثورة المعلومات والانترنت، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وصولا إلى انتكاساته ما بعد ١١/ أيلول/ ٢٠٠١ وبداية ما يسمى بالحرب على الإرهاب على الصعيد الدولي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيح إن الزخم القوي لمسيرة الإصلاح الديمقراطي في الأردن والتي انطلقت عام ١٩٨٩، قد شهدت بعض الانتكاسات الحقيقية، وأضعفت قوة الدفع الوطنية للتحول الديمقراطي، وانفتحت شهية بعض الحكومات لإعادة النظر في التشريعات الليبرالية، وساد سوء الفهم ما بين البعض الآخر من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وبخاصة الأحزاب والنقابات المهنية والصحافة، إلا إن هذه الانتكاسات وسوء الفهم لم تثن عملية التحول الديمقراطي عن خط سيرها الذي بقي صاعدا وان كان تدريجيا وطويل المدى.

- لقد عاش أبناء الأردن فترات عصيبة أثناء فترة التحول الراهنة (حرب الخليج ١٩٩١، رحيل المغفور له الحسين بن طلال، والانتفاضة الفلسطينية الثانية، واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، فقد اثبت الأردن خلالها قدرة فائقة على اتخاذ مواقف مستقلة تجاه الأحداث التي تعصف بالإقليم، من جهة وتماسكه الداخلي من جهة أخرى، وحيوية تراثه الدستوري الذي امن انتقالا سلسا للمسؤوليات في رأس الدولة أثار إعجاب العالم، ودفع الشعب وبكل مكوناته للالتفاف حول العهد الجديدة بقيادة الملك الشاب عبدالله الثاني الواعد بمستقبل زاهر من الديمقراطية في ظل دولة المؤسسات والقانون.

- تطورت الانجازات بشكل كبير في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين منذ توليه العرش في عام ١٩٩٩، بدأت مرحلة جديدة ومستمرة وأكثر تطورا في مسيرة التنمية في الأردن. فقد بدأت مساراتها المختلفة تحقق نتائج أكثر ايجابية بالمقارنة مع ما يمر به العالم من ظروف سياسية واقتصادية، ومع ما تمر به منطقة الشرق الأوسط من تقلبات وحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث ١١/ أيلول / ٢٠٠١، إضافة لضعف إمكانيات الأردن وموارده الاقتصادية وبشكل خاص النفط والمياه، فقد جاءت هذه الانجازات كنموذج ناجح في المنطقة العربية، في مرحلة كانت تمر بها المنطقة العربية في حالة من عدم استقرار، في المشهد الفلسطيني والعراقي واللبناني، وارتبطت هذه الانجازات بمقدرة الإنسان الأردني على الإبداع في ظل الظروف الصعبة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المبحث الثاني

# الأردن ومؤسسات المجتمع المدني

## المطلب الأول: الأسس الناظمة للمؤسسات الأردنية

### أولا: الأسس الدستورية والقانونية الناظمة

**أ- الدستور النافذ لسنة ١٩٥٢**

- جاء في المادة (١٦) على أنه"

١- للأردنيين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

٢- للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور.

٣- ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب ومراقبة مواردها.

- جاء في المادة (٢٣) في الفقرة (و) والمتعلقة بحق المواطنين بالعمل حق العمال بإنشاء (تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون).

**ب-المرجعيات الوطنية**

**١-الميثاق الوطني (١٩٩٠)**

الميثاق الوطني صدر عن مختلف الاتجاهات والأحزاب والأطياف السياسية في الدولة الأردنية، والذي يعتبر بمثابة وثيقة عليا غير ملزمة من الناحية القانونية، إلا أنها ملزمة ومعبرة عن تطلعات الشعب الأردني، فهذه الوثيقة أكدت وفي أكثر من موقع على ضرورة الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني.

وقد جاء في الفصل الأول من أسباب الميثاق وأهدافه:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأصيل الديمقراطية وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في إدارة شؤون الدولة وهي ضمان للوحدة الوطنية وبناء المجتمع المدني المتوازن.

- ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته وتعميق النهج الديمقراطي القائم على التعددية السياسية من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة.

**٢- الأجندة الوطنية**

الأجندة الوطنية لجنة ملكية شكلت في ٩/شباط/٢٠٠٥ للنهوض بمشروع إصلاحي تنموي يكون بمثابة خارطة الطريق للحكومات الأردنية على مدار عشر سنوات قادمة في اقل تقدير اعتبارا من ٢٠٠٦- ٢٠١٥.

وقد جاء في الأجندة الوطنية في الفصل الرابع (التنمية السياسية والمشاركة) تحت عنوان تعزيز المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني (لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار ودمج المواطنين في عملية التمنية، لابد من تأطير العمل الشعبي في مؤسسات ينضوي فيها الأفراد طوعا لحماية المصالح العامة ومصالح فئات المجتمع خارج أطر علاقات القربى والهياكل الحكومية، والنشاطات التي تهدف إلى الربح فالمجتمع المدني يتكون من مجموعة التنظيمات التطوعية التي تسعى لتحقيق مصالح المجتمع أو مصالح أفرادها، وتكون ملتزمة بقيم ومعايير التآخي والتسامح والإدارة السلمية وتقبل التنوع والاختلاف، وتلتقي طوعيا حول قيم ومصالح مشتركة.

- ولتطوير قدرات المجتمع المدني. لا بد من تعزيز دوره وقدراته في النهوض بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على اعتماد مناهج تربوية حديثة وأساليب تثقيفية تقوم على استلهام إشكالات الواقع، وإدخال مفاهيم الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والتنوع وضمان اختلاف وجهات النظر في المناهج التعليمية بصورة تطبيقية ووضع برامج للحوار والتثقيف المجتمعي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح في قبول الآخر وفي دور العبادة ولدى المؤسسات الدينية الثقافية.

- ولدفع مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية لابد من العمل على تشجيع القطاع الخاص إلى تبني المشاريع التي تقوم بها هذه المؤسسات بقصد النفع العام والتبرع لها وأن تقوم الحكومة بتقديم الدعم المباشر وإعفاء التبرعات من الضرائب. ولأن الاحتياجات التمويلية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه المؤسسات تتجاوز الإمكانات المحلية فان الحاجة تدعو إلى وضع صيغة ملائمة تتعاون فيه الدولة والجهات المانحة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني لتوفير المساعدات والمنح بغية توجيه هذه المنح والإشراف على حسن استخدام تلك الموارد دون المس باستقلالية هذه المؤسسات.

- إن تعزيز قدرات وموارد المجتمع المدني هو شرط مسبق لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار ومن هنا فان هناك أهمية بالغة لتشجيع الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة على الصعيد الوطني.

- إن مؤسسات المجتمع المدني تستمد شرعية ممارستها مما تفعله وليس ممن تمثلهم أو من الجهات التي تساندها كما أن قوة المجتمع المدني تتمثل في قدرته على الاقتراح والتجريب والاستنكار وسلوك مسلك مثالي فإذا كان المجتمع المدني حيويا وقويا فانه سيزيد من الموارد الوطنية المستثمرة في التنمية الاجتماعية ويعزز صوت الوطن في القضايا العالمية.

وتقع على عاتق إدارات مؤسسات المجتمع المدني العديد من المسؤوليات أهمها:

١- مسؤولية قانونية: وتكمن في احترام القوانين والأنظمة النافذة وضمان عدم انحراف المؤسسة عن رسالتها وأهدافها التي حددها قانونها الأساسي ونظامها الداخلي.

٢- مسؤولية تمثيلية: وتعني تمثيل تطلعات ورؤى فئات المجتمع والسعي لتحقيق رؤيتها ضمن غايتها وأهدافها، وكذلك الدفاع عن القيم الأساسية التي تلتزم بها.

٣- المسؤولية المالية: تأمين الموارد المالية اللازمة لتيسير أعمالها مع حسن استخدام تلك الموارد.

٤- مسؤولية التطوير الذاتي: وذلك بالتقييم المستمر للأداء العام للمؤسسة وتطوير مهارات وقدرات أعضائها.

**٣- وثيقة كلنا الأردن**

وثيقة كلنا الأردن برنامج عمل ملتقى كلنا الأردن الذي توافق عليه أكثر من (٧٥٠) شخصية أردنية من جميع شرائح المجتمع ومؤسساته، والذي تضمن استراتيجيات الأردن الشاملة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسنوات القادمة، ووثيقة كلنا الأردن مبادرة أطلقها الملك عبدا لله الثاني في تموز من عام ٢٠٠٦، بهدف تأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكونات الشعب الأردني، عبر مشاركة واسعة وفاعلة ليس في صناعة بنية القرارات العامة ذات العلاقة بالحراك الوطني فحسب، بل وبالمقدار نفسه في تنفيذ هذه القرارات ومتابعتها.

جاء في وثيقة كلنا الأردن تحت عنوان (تقوية الجبهة الداخلية) ما يلي:

- توسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار السياسي والتنموي.
- زيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام فيما بينها، ومع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى والمواطنين واعتماد الحوار وسيلة للتواصل وحل المشكلات.
- العمل على تعزيز دور القيادات الشعبية ذات المصداقية والمؤسسات الوسيطة بين المواطن والسلطة التنفيذية.
- ضرورة التزام مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الأحزاب والمؤسسات بالمواطنة الحقيقية في صفوفها وخطابها وبرامجها وإصداراتها، وأن تكون أردنية الولاء والانتماء والتمويل، والتأكيد على تطبيق القانون في حال مخالفته.

**ج- القوانين**

أدت الهجرات المتلاحقة من الريف إلى المدن الأردنية الرئيسية (بالإضافة إلى نزوح الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وعام ١٩٩١ إبان أزمة الخليج) إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر إلى حوالي ٧٥% من إجمالي سكان الأردن، وهذا وفر بيئة لانتشار القيم المدنية وتنوع أشكال التنظيم المدني، وقد كانت القوانين الأردنية ابتداء من الدستور إلى القوانين الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني مواكبة لكل هذه التطورات والتغيرات.

إن الدستور وهو القانون الأسمى والأعلى بين سائر تشريعات الدولة، أكد في المادة (١٦) على حق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية... الخ. وكذلك المادة (٢٣/و) التي أعطت العمال حق إنشاء تنظيم نقابي خاص بهم، ومن الواضح القوانين والتشريعات التي تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني هي الأهم في عمل وممارسة هذه المنظمات، مثل قانون



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمعيات، وقانون العمل، وقانون الأحزاب، والقوانين التي تنظم عمل كل نقابة من النقابات المهنية... الخ.

**١- قانون الجمعيات**

يعود تاريخ العمل الأهلي في الأردن إلى بداية نشأة الدولة الأردنية، واتسم في البداية بطابع العمل الخيري والنجدة الاجتماعية، بالنظر للظروف التي أحاطت المنطقة، وخاصة ما تعلق بتهجير أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، كنتيجة للاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم وتدفق اللاجئين من غرب نهر الأردن إلى شرقه، ومع أن القانون العثماني كان نافذا في البلاد وظل كذلك إلى حين إقرار تشريعات وطنية، فان سنوات نشأة الدولة الأردنية اتسمت بالاضطراب وعدم الاستقرار، ومن مظاهر ذلك غياب سيادة القانون، وعليه فان أحكام قانون الجمعيات العثماني لم تطبق خاصة وأن القانون العثماني لم يشترط التسجيل المسبق وإنما الإعلام فقط مقابل إيصال علم وخبر، وكانت الجهة المختصة هي نظارة الداخلية.

تواصل النشاط الخيري تبعا للحاجة وتلبية للضرورات وبدون إطار قانوني وأنظمة مفصلة وتشكلت غالبية المنخرطين به من نخب معينة. سنة ١٩٣٦ صدر قانون الجمعيات الذي ألغي فيما بعد وحل محله قانون الجمعيات الخيرية رقم (١٢) لسنة ١٩٥٦، الذي بقي ساري المفعول حتى عام ١٩٦٥ حيث صدر بذلك التاريخ قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم(٧) لسنة ١٩٦٥، ثم صدر القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ كقانون مؤقت والذي أجري عليه أكثر من تعديل، حتى صدر القانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨ والذي اقره مجلس الأمة عام ٢٠٠٩.

إن الإطار القانوني والأنظمة المتعلقة بعمل الجمعيات الأهلية في الأردن ينطوي على أحكام من شأنها تقييد الحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والحد من حرية التنظيم المدني، وهي على الغالب تتضمن قيودا ومعوقات لا مبرر لها ولا يمكن قبولها لأنها تحول دون تحقيق تلك الجمعيات لأهدافها ودون توفير الضمانات الكافية والكفيلة باحترام الحق في تكوينها والانضمام إليها وتسهل على السلطة التنفيذية التدخل في نشاطها والتأثير على أدائها.

وقد كان للقضاء دور سلبي في تطبيق الأحكام الخاصة بتسجيل الجمعيات الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو الاتحادات، ويتضح لنا ذلك جليا من قرار لمحكمة العدل العليا صدر (في أيار ١٩٩٨) حيث ردت المحكمة دعوى (الجمعية الوطنية للدفاع عن الحريات العامة) لسبب



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتناقض تماما مع حق الأردنيين بتأليف الجمعيات حيث جاء بالقرار: (إن المستدعين تقدموا بتاريخ ١٩٩٧/٣/٥ بطلب إلى وزير الداخلية للموافقة على التسجيل واستأنس بدوره برأي محافظ العاصمة والذي نسب بعدم الموافقة، حيث قرر الوزير في كتاب وجهه إلى أعضاء الهيئة التأسيسية للجمعية بعدم الموافقة على الطلب بسبب وجود جمعيات أخرى مسجلة لدى وزارة الداخلية تخدم ذات الأهداف ومنها المنظمة العربية لحقوق الإنسان والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، كما وأكدت المحكمة أن للإدارة سلطة اتخاذ الموقف الذي تراه مناسبا ويكون القرار المطعون فيه صدر استنادا للسلطة المنوطة بالمستدعى ضده بموجب القانون وتكون الدعوى حقيقة بالرد، وعلى ضوء هذا القرار وفي ظل غياب محكمة دستورية في الدولة الأردنية، فان اتجاه القضاء الأردني يميل إلى الحد من حرية تكوين الجمعيات الأهلية.

القانون النافذ الذي يحكم عمل الجمعيات هو القانون رقم(٥١) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته.

- وقد عرفت المادة (٣) الفقرة(ا) الجمعية بأنها (أي شخص اعتباري مؤلف من مجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن سبعة، يتم تسجيله وفقا لأحكام هذا القانون، لتقديم خدمات أو القيام بأنشطة على أساس تطوعي، دون أن يستهدف جني الربح واقتسامه، أو تحقيق أي منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته، أو تحقيق أي أهداف سياسية تدخل ضمن نطاق وأعمال وأنشطة الأحزاب السياسية، وفق أحكام التشريعات النافذة.)

وعرفت الجمعية الخاصة بالتي تنحصر العضوية فيها بمجموعة من الأشخاص، لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرين. وعرف الجمعية المغلقة بالتي تنحصر فيها العضوية بشخص أو أكثر وتقتصر مواردها المالية على ما يقدمه أي عضو مؤسس لغايات تمكينها من تحقيق غاياتها.

وبموجب الفقرة(ب) من المادة(٣) يستثنى من أحكام هذا القانون: أي شخص اعتباري منشأ بموجب أحكام قانون خاص، والهيئات واللجان المسجلة وفق أحكام قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وقانون صندوق الزكاة النافذتي المفعول والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاهما، والطوائف الدينية غير المسلمة المسجلة وفق أحكام قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة النافذ، والأندية والهيئات والمراكز المسجلة وفق أحكام قانون المجلس الأعلى للشباب النافذ المفعول والأنظمة الصادرة بمقتضاه والتعليمات الصادرة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقتضى أي منها. ويحظر تسجيل أي جمعية ماسونية، كما يحظر نشاط الماسونية في المملكة، ويحظر تسجيل أي جمعية لها غايات عنصرية.

وهذا يعني أن القانون أخضع الجمعيات لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية ما عدا الجمعيات ذات الطابع الثقافي والأدبي والفني... الخ التي ربطها القانون بالوزارة المختصة،وبموجب الفقرة(ه) من المادة (٤) يضع مجلس إدارة السجل المنصوص عليه في المادة(٤) وبموافقة مجلس الوزراء تعليمات خاصة تتضمن أسس تحديد الوزارة المختصة بكل جمعية.

- وقد بينت المادة (٦) الفقرة (ب) الأحكام الواجب ورودها في النظام الأساسي للجمعية بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية، (وسنفصل ذلك لاحقا).

- بموجب أحكام المادة (٧) يشترط في العضو المؤسس لأي جمعية أن تتوافر فيه الشروط التالية بالإضافة لأي شروط واردة في النظام الأساسي للجمعية: أن يكون أردني الجنسية، وأتم الثامنة عشر من عمره، وأن يكون كامل الأهلية، وأن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجناية، أو بجنحة مخلة بالشرف. وبموجب أحكام المادة (١٥) يجب أن تتوفر في عضو هيئة الجمعية الشروط الواجب توافرها بالعضو المؤسس بالإضافة إلى الشروط الواردة في نظام الجمعية الأساسي.

- وبموجب أحكام المادة (٨) يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص الموافقة على أن يكون من بين الأعضاء المؤسسين للجمعية شخص اعتباري أردني من غير الجمعيات. ، وأن يتم تسجيل جمعية تنحصر العضوية فيها بشخص (طبيعي أو اعتباري) واحد أو أكثر، وفي هذه الحالة تنحصر مواردها المالية فيما يقدمه الأعضاء لها وبما يؤدي إلى تحقيق غايات الجمعية وأهدافها كما وردت في نظامها الأساسي.

- بموجب أحكام المادة(٩) يجوز تسجيل فرع لجمعية مسجلة في دولة أجنبية لغايات تقديم خدماتها في المملكة، شريطة أن لا يستهدف المركز الرئيسي لهذه الجمعية أو أي من فروعها جني الربح واقتسامه أو تحقيق منفعة لأي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته أو تحقيق أي أهداف سياسية أو دينية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وبموجب هذا القانون لا تصبح للجمعية شخصية قانونية (اعتبارية) إلا عند قيدها في السجل، فيصبح لها حق القيام بالأعمال والتصرفات اللازمة لتحقيق الغايات والأهداف الواردة في نظامها الأساسي وبما يتفق مع الأحكام والشروط المنصوص عليها في القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، ويكون لها حق التقاضي وتوكيل المحامين.

- وبموجب المادة(١٣) يجوز للجمعية إنشاء فروع لها في المملكة مرتبطة بها إداريا وماليا، بقرار تتخذه الهيئة العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة الوزارة المختصة.

- وبموجب أحكام المادة (١٠) يقدم طلب التسجيل ومرفقاته، إلى أمين السجل مباشرة، أو إلى مديرية التنمية الاجتماعية في المحافظة، وفي هذه الحالة على المديرية إرساله مكتملا إلى أمين السجل خلال سبعة أيام من تاريخ وروده إليها، ويتحقق أمين السجل من استيفاء الطلب للمواد (٧- ٨ - ٩) وعليه إشعار المؤسسين خلال (١٥) من تاريخ استلامه الطلب، وإذا لم يستكمل النقص اعتبر الطلب لاغيا. وبموجب المادة (١١) يصدر مجلس إدارة السجل قراره بطلب التسجيل خلال (٦٠) يوما من تاريخ استلام أمين السجل الطلب المستوفي للشروط، وللمتضرر الطعن في هذا القرار أمام محكمة العدل العليا وفق أحكام التشريعات النافذة، وإذا لم يصدر المجلس القرار خلال المدة المحددة اعتبر الطلب موافق عليه حكما. ويستثنى من شرط المدة المحددة سابقا الطلبات التي تتطلب الحصول على موافقة مجلس الوزراء في حالة ما إذا كان أحد المؤسسين للجمعية شخص اعتباري أو غير أردني، أو كانت الجمعية المطلوب تسجيلها جمعية مغلقة، أو جمعية خاصة.

- وبموجب أحكام المادة (١٧) على الجمعية أن تعلن في تقريرها السنوي عن أي تبرع أو تمويل حصلت عليه، وأن تقيد الجمعية في سجلاتها المالية اسم الجهة المقدمة للتبرع أو التمويل ومقداره والغاية التي سينفق عليها وأي شروط خاصة بذلك، وفيما إذا كان التبرع أو التمويل من شخص غير أردني، ويجب أن يكون التبرع أو التمويل مصدره مشروعا وغير مخالف للنظام العام، وأن لا تتعارض الشروط التي حددتها الجهة المتبرعة أو المقدمة للتمويل مع أحكام قانون الجمعيات والنظام الأساسي للجمعية، وان يتم استخدام الأموال للغاية التي قدم من أجلها. وإذا رغبت جمعية في الحصول على تبرع أو تمويل فيجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء، وإذا لم يصدر قرار من مجلس الوزراء خلال (٣٠) يوما من تاريخ استلامه الإشعار فيعتبر التبرع أو التمويل موافق عليه حكما.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بموجب أحكام المادة (٢٠) تعتبر الجمعية منحلة حكما إذا لم تباشر أعمالها أو إذا توقفت عن ممارستها للعمل لمدة سنة، أو إذا تخلفت عن توفيق أوضاعها وفقا لأحكام المادة (٢٨) من هذا القانون. ولمجلس إدارة السجل أن يصدر قرارا مسببا لحل الجمعية إذا تعذر انتخاب هيئة إدارة للجمعية وفق أحكام نظامها الأساسي وأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه بعد استنفاذ الوزير المختص للإجراءات الواردة في المادة (١٩)، وتحل الجمعية إذا قامت بالاحتفاظ أو باستخدام تبرع أو تمويل من أشخاص غير أردنيين خلافا لأحكام الفقرة (ب) إذا ارتكبت الجمعية لمرة ثانية المخالفة التي سبق إنذارها بشأنها وفق أحكام البند (٢) من الفقرة (ا) من المادة(١٩) ولم تقم بإزالة أسباب هذه المخالفة خلال شهرين من تاريخ تبليغها إنذارا خطيا بشأنها، وتحل الجمعية إذا وافق على الحل ثلثا أعضاء الهيئة العامة في اجتماع غير عادي وفق أحكام النظام الأساسي للجمعية، ويجوز الطعن بقرار مجلس إدارة السجل المختص بحل الجمعية أمام محكمة العدل العليا.

**٢- قانون الأحزاب السياسية:**

يستند وجود الأحزاب في الأردن إلى نصوص دستورية وقانونية أباحت وجودها ونظمت عملها، فقد جاء في الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ في الفصل الثاني منه تحت عنوان حقوق الأردنيين وواجباتهم في المادة (٢/١٦) ما يلي: (للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسة على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور) وجاء في الفقرة (٣) من المادة نفسها (ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ويراقب مواردها). وقد تبع الدستور عام ١٩٥٢ صدور قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٥٥.

- وبعد استئناف الحياة النيابية الأردنية عام ١٩٨٩، أقر مجلس النواب الحادي عشر قانون الأحزاب رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٢، وبصدور هذا القانون، يكون الأردن قد خطا خطوه كبيرة لتعزيز المسيرة الديمقراطية، لأن التعددية السياسية ركن أساسي من أركان العملية الديمقراطية وخطوة أولى نحو دولة المؤسسات وسيادة القانون. وبصدور القانون بدأت الأحزاب تتقدم بطلبات الترخيص حتى يكتسب عملها المشروعية وقد وصل عدد الأحزاب إلى ستة وعشرين حزبا حتى عام ١٩٩٧. ورغم كثرة الأحزاب على الساحة السياسية الأردنية، فان دورها جاء باهتا ضعيفا غير مؤثر باستثناء حزب جبة العمل الإسلامي الوجه الآخر لجماعة الإخوان المسلمين، الذي كان له صدر المناكفة والمعارضة داخل وخارج مجلس النواب.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن قانون الأحزاب أعطى الحق لكل مواطن أردني حق الانتساب للأحزاب السياسية إلا أن هناك عزوف من المواطنين الأردنيين في الإقبال على الأحزاب السياسية لعدة أسباب:

١- كثرة الأحزاب المتشابهة في الأهداف والبرامج.

٢- ترسخ في عقول الناس أن العمل الحزبي يجلب الأخطار والمضار، ويقيد حريتهم في السفر والتنقل، ويفقدهم فرص العمل والترقي الوظيفي.

٣- الارتباط الخارجي لبعض الأحزاب ماديا وفكريا.

٤- عدم مراعاة الأحزاب عند وضعها لبرامجها ومبادئها الحقيقية والواقع، واعتمادها على الإثارة والشعارات البراقة، وهذا ما أدى إلى فقدان ثقة الجماهير بها.

٥- عدم تلمس حاجات المواطنين وهمومهم، وفقدان الاتصال بين الأحزاب والجماهير.

٦- التراخي من قبل الحكومات في تنمية سياسية حقيقية، وغياب الثقافة الحزبية الوطنية.

٧- مناكفة الأحزاب السياسية لبعضها البعض.

٨- إيلاء بعض الأحزاب للقضايا الخارجية اهتماما على حساب القضايا الوطنية.

٩- التضييق على الأحزاب من قبل الحكومات، وعدم جدية الحكومة في إصدار قانون للأحزاب يطور وينمي الحياة الحزبية.

- القانون الذي ينظم عمل الأحزاب السياسية في الأردن حاليا، وهو القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧ وقد عرف الحزب بموجب المادة (٣) الفقرة (أ) بأنه (كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقا للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة العامة وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية). وجاء في الفقرة (ب) يؤسس الحزب على أساس المواطنة دون تمييز على أي أساس طائفي أو عرقي أو فئوي أو التفرقة بسبب النوع أو الأصل أو الدين.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ٣- قوانين نقابات العمال والنقابات المهنية.

### أ- النقابات العمالية

محاولات تأسيس نقابة لعمال الأردن بدأت مع نشأة الدولة الأردنية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، إلا أن محاولات القائمين عليها باءت بالفشل، ولم تتمكن الحركة العمالية من تنظيم جهودها إلا في بداية الخمسينيات مع إعلان الوحدة بين الأردن والضفة الغربية، وصدور الدستور الأردني عام ١٩٥٢، والذي أتاح حرية العمل النقابي للعمال، ثم تبعه صدور القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٢، والذي أتاح أيضا للعمال حق التنظيم النقابي، الأمر الذي أدى إلى تشكيل العديد من النقابات حتى وصل عددها إلى (١٠) نقابات وفي العام ١٩٥٤ تشكل الاتحاد العام لنقابات العمال (كما اشرنا سابقا).

لقد تأثرت مسيرة الحركة النقابية العمالية بالعديد من المشكلات المرتبطة بالصراع العربي الصهيوني، وسقف الحريات الديمقراطية السائدة والظروف السياسية والإقليمية، الأمر الذي أثر على نشاطها ودورها في تحسين ظروف العمل وتطوير التشريعات العمالية التي تنظم حقوقهم وواجباتهم.

وتعرف نقابات العمال: جمعيات تشكل لأغراض المساومة الجماعية، بشأن شروط الاستخدام، ولتنمية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية، والالتجاء إلى العمل السياسي في حالات معينة.(( احمد ذيبان الربيع- السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الديمقراطية الأردنية- ط ١٩٩٢)).

إن الحركة النقابية العمالية الأردنية تعيش في عالم خاص بها، بعيدة عن التمثيل الحقيقي للعمال، وهي أيضا معزولة عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الأردن، حيث إنها لم تستفد من مرحلة التحولات الديمقراطية التي أثرت على مختلف مكونات المجتمع المدني الأردني، وبالمحصلة كان دورها في تنمية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضعيفا وغير مؤثر. ومن أبرز ملامح العمل النقابي العمالي في الأردن:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ب- النقابات المهنية:**

صحيح أن قانون الجمعيات الحالي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨، ينظم شروط ترخيص المؤسسات غير الحكومية وخاصة الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تتبع في عملها وزارة التنمية الاجتماعية، إلا أن هذا القانون ينظم عمل قسم كبير من منظمات المجتمع المدني التي تقع تحت إشراف وزارات أخرى، مثل وزارة الداخلية فيما يتعلق مثلا بنوادي الخريجين، ووزارة الشباب (المجلس الأعلى لرعاية الشباب) مراكز الشباب والنوادي الرياضية... الخ.

أما بخصوص القوانين التي تحكم عمل النقابات المهنية، فانه في الإطار التشريعي والقانوني لكل نقابة مهنية قانون خاص بها، وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ القانون، وتصدر إلية التشريع الخاص بقوانين وأنظمة النقابات المهنية عن الهيئة العامة للنقابة، ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد مرورها بالمراحل الدستورية التي يمر بها أي قانون(يقدم من الحكومة إلى مجلس الأمة ثم يرفع للملك للتصديق عليه)، إلا أن اقتراح تعديل قوانين النقابات عادة يتم من قبل الحكومة ويحال إلى مجلس الأمة. ورغم الاستقلالية الإدارية لكل نقابة إلا أن كل مرحلة منها تتبع في بعض شؤونها إلى إحدى الوزارات.

**مظاهر سلطة الحكومة على النقابات المهنية**

- مراقبة انتخابات مجلس النقابة، وإجراء الفحص لبعض النقابات كشرط للقبول في النقابة.
- منح رخص مزاولة المهنة.
- إخضاع شهادة المهنيين للمعادلة.
- اشتراط حصول المهني على خبرة لقبوله عضوا في النقابة.
- حلف اليمين القانونية أمام الوزير الذي تتبعه النقابة.
- ترأس الوزراء المعنيين للمجالس التأديبية للنقابة.
- صلاحية الحكومة في حل مجلس أي نقابة مهنية لمقتضيات الأمن والسلامة العامة (قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانيا: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن

يمكن تقديم ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للحركات الاجتماعية الأردنية تتعدد اتجاهاتها نحو التطور والمراوحة والتراجع.

**سيناريو تطور الحركات الاجتماعية**

يتجه مستقبل مؤسسات المجتمع الأردنية لينسجم مع التطورات الدولية والإقليمية المعززة لدور الحركات الاجتماعية في العالم، أي الانطلاق من فرضية تعزيز دور مؤسسات المجتمع في العالم. فمع احتمال استمرار تراجع الدولة، وزيادة عدد المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في العالم واستمرار تحول اهتماماتها نحو القضايا الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئة والمرتبط باستمرار الإشكاليات السلبية للعولمة في مجالات حقوق الإنسان والبيئة والعمال والحقوق الاجتماعية والمرأة، واستمرار الفجوة في الدخول ومستويات التنمية بين الدول الغنية والفقيرة، واستمرار تعزيز قيم حقوق الإنسان والمشاركة والتنمية عبر المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وما تشيعه من اتفاقيات دولية في هذا الإطار، كل ذلك يساهم في تعزيز حركة المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في العالم.

وإذا ما أضيف إلى ذلك الظروف الإقليمية للأردن من توتر وعدم استقرار واحتمالية تغيرات وتحولات واسعة أو محدودة على سلوك الأنظمة العربية بعد موجات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والضغوط الدولية والأمريكية على الأنظمة العربية في هذا المجال، فان ذلك يخلق أجواء واسعة أو محدودة نحو توسيع أفق المشاركة السياسية والاجتماعية وتعزيز دور المجتمع المدني، ومع ما تطرحه الحركات الاجتماعية من قضايا وطنية وتنموية وحاجة الأنظمة إلى تحويل شرعيتها المستند إلى الاعتراف الدولي والعلاقات "الحسنة" مع الغرب إلى استناد شرعيتها على القواعد الشعبية.

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار توجهات النظام الأردني في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتوجهاته نحو تعزيز دور المرأة والمجتمع المدني أمكن حينئذ افتراض تصور قائم على المصالحة بين المجتمع والدولة نحو أكثر تشاركية في الدولة الأردنية انسجاما مع التحولات الإقليمية والدولية، ومن ثم توسيع الحريات وتعزيز دور الحركات الاجتماعية، ومن ثم تطورها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**سيناريو المراوحة لمؤسسات المجتمع الأردنية**

ينطلق هذا السيناريو من حالة التضارب في التحولات الدولية والإقليمية وبالتالي انعكاسها على الأردن والحركات الاجتماعية فيه.

فالنظام الدولي ما زال في مرحلة تحول نسقي نحو منظومة العولمة، أي أن العولمة لم تكتمل صياغتها بعد وهي تحمل في طياتها صراعات ما بين سيادة الدولة ومصلحة النظام الرأسمالي، وما بين قيم السوق وقيم الديمقراطية، وما بين نزعة التمركز الاقتصادي ونزعة التمركز الاجتماعي. وبالتالي فان افتراض استمرار تطور الحركات الاجتماعية مرهون بمدى القيم المعيارية الإنسانية التي سيحملها نظام العولمة المستقبلي وما يمكن أن يفتحه من فرص لهذه الحركات والمنظمات غير الحكومية في العالم أمرا مؤثرا على حركية ومنظومة النظام الدولي، وهي بهذا الإطار محدودة التأثير في المرحلة الحالية، وان كان لها عديد الايجابيات تجاه مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة في مرحلة التحول نحو منظومة العولمة.

وإذا ما أضيف إلى ذلك التوتر الحاصل في المنظومة الإقليمية للأردن، فهو يقع بين أكثر مناطق العالم صراعا، أي بين فلسطين والعراق. وبذلك يتصور هذا السيناريو إن العلاقة بين الدولة والمجتمع الأردني ستبقى على حالها قائمة على التوتر وعدم الاستقرار، وبالتالي تنامي الحركات الاجتماعية وتطورها في بعض الحالات والمجالات وتراجعها وضعف دورها في حالات أخرى.

**سيناريو تراجع لمؤسسات المجتمع الأردنية**

يربط هذا السيناريو نشاط الحركات الاجتماعية الأردنية بمدى اندماج الأردن في نظام العولمة كدولة تابعة.

فالتصور القائم إن العولمة ستكمل منظومتها وستكتسح الليبرالية باتجاهاتها الاستغلالية لصالح الدولة الغنية الرأسمالية على حساب الدول النامية والفقيرة، ومن هنا تتصارع مؤسسات المجتمع مع قوى العولمة وستعمل الأخيرة على قمع هذه الحركات والمنظمات على مستوى العالم مع بقاء هامش للمشاركة السياسية والاجتماعية في الدول الرأسمالية الغنية، وفرض كل سبل القمع ودعم الأنظمة المتماشية مع هذه السياسات ضد مؤسسات المجتمع وسبل المشاركة السياسية والاجتماعية.((هاني الحوراني ورياض الصبح/ مرجع سابق)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## آليات تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني الأردني

إن مؤسسات المجتمع المدني الأردني رغم تنوعها، واختلاف أهدافها، ومصالحها، ومهامها، وبرامجها، واختلاف السياسات التي يمكن أن تنتهجها كل منها مختلفة، إلا أنها تشترك في كونها غير حكومية، ويحكم كل منها نظام داخلي نظم من قبلها، وحدد أعضائها أهدافها وبرامجها وتعمل لبناء المجتمع وتنمية، ولغرض تفعيل دورها وإشراكها في بناء المجتمع وتحقيق أهدافها، وإتاحة الفرصة لها لممارسة دورها الفاعل كشريك للسلطة ومراقب على أداء الدولة والمجتمع وعاملة للنهوض به، وحتى تستطيع أداء دورها النبيل في المجتمع، يقتضي ذلك ما يلي:

١- مشاركة الجميع في مؤسسات المجتمع المدني في وضع الرؤى والأهداف والخطط والبرامج المنشودة.

٢- مشاركة أوسع قاعدة في المنظمة في اتخاذ القرارات،(مجلس الإدارة يجب أن يمثل مختلف فئات المنظمة) والرجوع إلى الهيئة العامة لاتخاذ القرارات الحاسمة والمصيرية.

٣- استمرار مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على سلطات الدولة كافة، وعلى هذه المؤسسات ألا تشترك مع الدولة في مشاريع تؤثر على استقلاليتها ونزاهتها.

٤- اعتماد القوانين الحضارية والدولية والاستفادة منها ومن التجارب العالمية والتواصل المستمر.

٥- أن تكون هذه المؤسسات رائدة في تبني النهج الديمقراطي في إدارتها واتخاذ القرارات.

٦- تغليب أو مراعاة المصلحة العامة للدولة على المصالح الخاصة والضيقة للمؤسسة، ومساعدة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وتبني مشاريع مثل مكافحة الفقر والرعاية الصحية... الخ وضرورة التواصل والتعاون مع الدولة لتحقيق أهداف المؤسسة.

٧- رعاية الدولة ومساندتها لمؤسسات المجتمع المدني وإشراكها في برامج التخطيط والتنفيذ.

٨- الشفافية والمساءلة الديمقراطية في التشريع والتنفيذ والمتابعة ومراقبة الأداء وتوفير الموارد.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- مواصلة الدور الاستشاري والتوعوي للحكومة من قبل مراكز الدراسات والأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في مجال السياسات والاقتصاد والإصلاح ... الخ.

١٠- تفعيل دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني سواء على مستوى الهيئة العامة أو الهيئة القيادية.

١١- التعاون والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، للاستفادة من خدماتها وخبراتها.

١٢- تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني وإعادة النظر في البناء الهيكلي والتنظيمي للمنظمات. وذلك بما يضمن توفير ولو الحد الأدنى من البناء المؤسسي السليم والجيد، وحسن التنظيم الإداري، وتحديد الأهداف وقد أصبحت المنظمات غير الحكومية في الحقب الأخيرة آلية جوهرية ضمن آليات حركة المجتمع وتطويره، وزاد الاهتمام بتطوير القطاع غير الحكومي وتحديثه، ومن هنا برز مفهوم:بناء القدرات للكثير من أنشطة الهيئات الدولية والوطنية التي تهدف إلى دفع المنظمات غير الحكومية إلى أن تصبح قطاعا فاعلا في العملية التنموية فالحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن دائما في قلة الموارد المادية، وإنما في كيفية استغلال تلك الموارد. وهذه الكيفية تتوقف بدورها على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها. ولذا، فان الاستثمار الحقيقي لابد أن يتم في الثروة البشرية وليس المادية فقط، وهنا تبرز أهمية المجتمع المدني في القيام بهذا النوع من الاستثمار، حيث يتم من خلال منظماته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.((هاني الحوراني وحسين أبو رمان/ مرجع سابق)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثاني

## علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالدولة

### أولا: العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني

- مع قيام الدول الحديثة، نشأت حاجة ملحة إلى وجود مجتمع مدني متعال على الانتماءات التقليدية، بهدف إحداث توازن بين الدولة والمجتمع، حيث يوفر وجود المجتمع المدني ضمانة أمام سيطرة الدولة على الشؤون الخاصة بالمجتمع، ويعبر المجتمع المدني عن وجوده ب (المؤسسات) المستقلة عن تدخل الحكومة المباشرة وغير المباشر، حيث تعمل الروابط أو الجمعيات التطوعية والمهنية المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية، على رعاية مصالح أعضائها وتنظم العمل فيما بينهم، مما يشكل نوعا من الشراكة في إدارة المجتمع، بهدف الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية. ((شمخي جبر- المجتمع المدني المفهوم والوظائف- ٢٠٠٧)).

- إن استقلالية وحرية مؤسسات المجتمع المدني شرط أساسي لقيام المجتمع المدني، بحيث يدير الأفراد مؤسسات المجتمع دون ارتباط بالدولة أو أي جهات خارجية أخرى. وهذا لا يعني أنها تعمل ضد الدولة التي تكون سلطتها عامة على شؤون المجتمع كله، بينما يقتصر اهتمام المجتمع المدني على الشؤون الخاصة بفئات معينة تجسدها المؤسسات التي تعمل وفق دستور الدولة وقوانينها، فالدولة إذا هي المجال الذي تتم فيه التضحية بالمصالح الفردية من أجل المصالح الكلية، ولهذا يجب أن ترعى الدولة حقوق مواطنيها عبر آليات القانون والقضاء، بما يكفل للأفراد حقوقهم، انطلاقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتأسيساً على ما تقدم فان الدولة المدنية تعتبر أكثر استقرارا وملائمة لنمو المجتمع المدني (نظرا للاستقلالية والحرية التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني)، والأمر مختلف في معظم دول العالم الثالث والعالم العربي والإسلامي، إذ لا يعني وجود المؤسسات الأهلية وجود مجتمع مدني حقيقي، لانتفاء صفة الحرية والاستقلال عنها، بل إن قيام مؤسسات غير خاضعة لرقابة الدولة غالبا ما يفسر بأنه خطر على الدولة ومصدر تهديد لها، وإلغاء دور مؤسسات المجتمع المدني في ظل الاعتماد الكلي على دور الدولة، يحدث فراغا كبيرا في حال انهيار الدولة أو انسحابها. إن واقع العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطن العربي، يقوم على أساس التضييق والرقابة الشديدة على هذه المؤسسات، ومن خلال التعامل القائم على أساس سياسة فرق تسد بين مؤسسات المجتمع المدني، وأحيانا اللجوء إلى سياسة القمع وعدم النفاذ إلى وسائل الإعلام والتي هي في الأصل مملوكة للدولة.

- ليس المقصود بالمجتمع المدني أن يشكل معارضة سياسية في مواجهة الدولة إذ أن فاعلية المجتمع المدني تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة جميع البنى الاجتماعية بما فيها الدولة نفسها وضبطها وتصحيح مسارها. فوظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسيريه شاملة في المجتمع ككل وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني. ((شمخي جبر – المجتمع المدني المفهوم والوظائف – ٢٠٠٧)).

- ليس المقصود بالمجتمع المدني أن يشكل معارضة سياسية في مواجهة الدولة إذ أن فاعلية المجتمع المدني تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني وتتيح له فرصة مراقبة جميع البنى الاجتماعية بما فيها الدولة نفسها وضبطها وتصحيح مسارها. فوظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة في المجتمع ككل وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني. ((هويدا عدلي – مجلة قضايا المجتمع المدني/ حزيران ٢٠٠١– مركز الأردن الجديد للدراسات. ((دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي)).

وهي علاقة يحافظ فيها المجتمع المدني على استقلاليته عن الدولة، وعلى وفق تعريف الدكتورة ثناء فؤاد عبدا لله فان المجتمع المدني هو: (كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخبرات والمنافع دون تدخل أو توسط الحكومة). إذ لا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له، ولا بناء لمجتمع مدني من دون بناء للدولة، فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياستها، والدولة هي الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه، وبدون مؤسسات المجتمع المدني تنفرد الدولة بالمجتمع لتفرض سيطرتها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ويرى د.سعد الدين إبراهيم بتعريفه المجتمع المدني بأنه تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة، ويتكون من عناصر وتنظيمات غير حكومية، كالأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، وهيئات التنمية الاجتماعية. ((هويدا عدلي – مجلة قضايا المجتمع المدني/ حزيران ٢٠٠١– مركز الأردن الجديد للدراسات (دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي)).

- إن المجتمع المدني لا يشكل بديلا عن الدولة، خاصة انه لا يشكل بديلا مناهضا ومعارضا لها، حيث أن هناك من يتهم الدولة بالتحجر وبالتالي فلابد من تهميش دورها ومن ثم إزالتها، يرى هذا المنظرون لاقتصاد السوق الذين ينظرون إلى العالم إلى انه سوق كبيرة، أو عدة أسواق فتصبح في هذه الحالة الدولة غير ذات جدوى، لأنها تشكل عقبة أمام اقتصاد السوق وحركة رأس المال، من تجاوز الفكرة الرائجة بأن الدولة الوطنية سيتم تجاوزها، فالذين يتوقعون تحلل الدولة الوطنية يستندون إلى حقائق العولمة المتمثلة في الشركات العملاقة التي لا جنسية واحدة لها ووسائل الاتصال التي تخترق الأجواء والحدود كافة إضافة إلى الثورة المالية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات، وكل ذلك وغيره قد خلق واقعا جديدا يتجاوز الدولة الوطنية بالياتها التقليدية، وهو ما أصبح يمس مفهوم السيادة، إضافة إلى أن رجال الأعمال في الغالب لا يحبون الدولة فهي عندهم مفسدة، إن كل هذه العيوب التي تلصق بالدولة، كان سببها، غياب دولة القانون وانتشار الفساد والإفساد والمحسوبية وغياب الشفافية في عملها، أو وجود ما يسمى الدولة المستبدة الأمنية التي يكون في ظلها انتشار القمع والإرهاب وغياب المشاركة السياسية، وتحكمها قيم قبلية وطائفية وعرقية ومن ثم غياب المواطنة، وغياب الولاء الوطني وانزياحه لولاءات فرعية.

- إن الأصل في العلاقة التي يجب أن تقوم بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني أنها علاقة تكامل وتوزيع الأدوار وليست علاقة تناقض وتنافس، فالمجتمع المدني هو أحد تجليات الدولة الحديثة، كما أن المجتمع المدني يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية من خلال ما تضعه من تنظيمات، بل أن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة. وبالتالي ليس هناك تعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة بل هما مكونان متكاملان، يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل، فالمجتمع المدني يتخذ موقعا وسطا بين الأسرة والدولة، فتكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقبل حتى يتمكن من



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البقاء. لذلك يبقى المجتمع المدني محصوراً في مجموع المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والنادي والجمعية، والتي يقابلها المجتمع السياسي المختص في وظائف الإكراه والسيطرة والتحكم ((هويدا عدلي/ مرجع سابق)).

## ثانياً: العلاقة بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني:

إن الضغط على البرلمان هي إحدى وسائل مؤسسات المجتمع المدني للعب دور في عملية الحكم الديمقراطي، بحيث تتمثل المحاولة بأي جهد مخطط له للتأثير على صانع القرار، وهذا الضغط يتخذ أشكالا عدة كتقديم عرض أمام لجنة برلمانية أو كتلة من كتل البرلمان أو الاجتماع بأحد النواب المستقلين.

في الدول المتقدمة ديمقراطيا وذات التجربة العريقة في الممارسة الديمقراطية، تستنفذ مؤسسات المجتمع (بما فيها العاملة في الأحياء، وغرف التجارة، ونقابات العمال، والمنظمات البيئية، ومنظمات حقوق الإنسان) الكثير من الوقت والموارد من اجل الضغط على السياسيين الذين انتخبتهم، وإيصال صوتها إليهم والتأثير على قراراتهم.( الزعبي واخرون،٣٣٠:٢٠١٠ )

### وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني من خلال الضغط على البرلمان:

- إعلام البرلمان بكل مكوناته عن احتياجات مؤسسات المجتمع المدني وأثر قراراتهم عليها.
- المساهمة بأساليب جديدة ومبتكرة لتطوير السياسات وتقديم خدمات جديدة.
- توجيه انتباه البرلمان نحو مسألة عامة مهمة.
- الدفاع عن الحقوق الموجودة.
- العمل على تحسين وضع المؤسسة أو أوضاع الآخرين.
- ترتبط عملية الضغط الفعال على البرلمان بحسن التحضير والإلمام بالمعلومات اللازمة وتحديد هدف وغاية واضحين، كما تتطلب معرفة كيفية إيصال وجهات نظرك بشكل واضح وفعال، وتفترض فهم ما يترتب على مؤسسات المجتمع المدني لنقلها إلى ممثليها المنتخبين. ((محاولة الضغط على البرلمان- دليل المنظمات غير الحكومية- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية – واشنطن – ترجمة نو الأسعد- مراجعة مي الأحمر)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## أنواع الضغط على البرلمان:

١- **الضغط المباشر:** من خلال الاجتماع بمجموعة من النواب أو بنائب واحد، ومناقشة قضية ما، ومحاولة إقناعهم أو إقناعه، وتقديم مقترحات وتوصيات ملموسة، ويؤخذ بعين الاعتبار بخصوص الضغط المباشر، الاجتماع وجها لوجه بالنواب المستقلين: ويعد ذلك من أشد وسائل الضغط فعالية، ففي مثل هذه اللقاءات يمكن عرض وجهات النظر مباشرة من غير المرور بوسائل الإعلام وأنظار النواب الآخرين، فاللقاءات الشخصية لا تتسم بطابع الرسمية، وتسمح بإنشاء علاقات شخصية مثمرة مع النائب المستقل، ومثل هذه العلاقة قد يكتب لها الاستمرارية في المستقبل.

إن اللقاء وجها لوجه من النواب المستقلين يؤدي إلى نقاش مفتوح وصريح مع نائب البرلمان وتوضح وجهة نظر وموقف كلا الطرفين، وتزود النائب بمعلومات من شأنها أن تعطيه نظره معمقة عن القضية التي تطرحها مؤسسات المجتمع المدني المعنية، ومن خلال المعلومات الراجعة من النائب يمكن تقوية الحجة التي تخص القضية، وبالتالي فان هذا يؤدي إلى تكوين وجهة نظر لدى النائب عن الحملة والقضية التي تطرحها المؤسسة. ( الزعبي واخرون،٢٠١٠:٣٣٢ )

## خطوات للضغط على النائب المستقل:

- معرفة كيفية الاتصال بكل نائب أو لجنة أو كتلة(عن طريق سكرتير نائب).
- تحديد مواعيد مسبقة، ويجب الاستعلام عن الوقت المخصص لكي يجير لمصلحة المؤسسة الضاغطة.
- مقابلة النواب الذين يولون اهتماما بالقضية موضوع الضغط.
- السعي لمقابلة النواب المؤثرين في القضية موضوع الضغط.
- الوصول قبل الوقت المحدد، والاستعانة بمتحدثين على اطلاع بالموضوع، وإعداد خلاصة خطية توجز القضية، وضرورة ترتيب المداخلات والمحور الذي سيتطرق له كل متحدث بخصوص القضية، ويتولى أحد الحاضرين تدوين ملاحظات عن الاجتماع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعريف بأعضاء المؤسسة الحاضرين، وشرح سبب الاجتماع للنائب، ثم استئذان الحاضرين لإبداء الملاحظات والوقائع والإحصاءات بخصوص القضية دون استفاضة بالشرح، ويجب التحقق فيما إذا كان النائب يريد طرح أسئلة، ومن ثم تتم الإجابة، وإذا لم يكن هناك جوابا فأعلم النائب بذلك، وعده بأنك ستحاول البحث عن إجابة شافية، ويجب المحافظة على هدوء الأعصاب وعدم الانفعال وتجنب السخرية والفظاظة في الكلام. ومن ثم حاول أن تأخذ التزاما أو وعدا من النائب بدعم قضيتك، سواء من خلال طرح سؤال للحكومة في البرلمان أو الطلب من اللجنة البرلمانية المعنية النظر بالقضية، أو أن يقبل النائب الدعوة لتوجيه كلمة لأعضاء المؤسسة أو لحضور لقاء محلي يتم استضافته فيه.

- بعد اللقاء ابعث برسالة شكر للنائب،وتابع تزويد النائب بالمعلومات حال طلبها، واحتفظ بسجل الاجتماع اللقاء بالنائب، سيما أذا أبدى النائب أية التزامات قد تعود بالفائدة في أية لقاءات مستقبلية.

- عرض ملخص إلى كتلة حزبية (من حزب واحد) أو برلمانية داخل البرلمان.

- تقديم الطلبات إلى لجنة برلمانية أثناء جلسة استماع عامة، أو أثناء مناقشة قانون.

٢- **الضغط غير المباشر:** ويكون ذالك من خلال إعلام الجمهور الواسع بمسألة معينة، مما يشكل بدوره ضغطاً غير مباشر على النواب والقادة السياسيين. ويحدث الضغط غير المباشر في غالبيه الأوقات من خلال شراء مواقع إعلامية، كإعلانات الصحف والإذاعات والبرامج التجارية التلفزيونية واللوحات الإعلانية، ومع إن هذه الأدوات فعالة جداً في إيصال مطالب مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنها باهظة الثمن. ومن وسائل الضغط غير المباشر مما هو أقل كلفة أعلام الناس من خلال الاجتماعات في مقر البلدية، وتنظيم الاعتصامات، والملصقات الإعلانية، ويمكن لهذه النشاطات أن تستحوذ على اهتمام الإعلام بطريقة مجانية.

يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تتعلم بمواردها المالية المحدودة الضغط المباشر على البرلمان، وضرورة متابعة محاولات الضغط المباشر، ويمكن التواصل مع بعض الأفراد من العامة عبر استخدام التقنيات غير المكلفة، وهذا يدلل على أن القضية التي تضغط من اجلها مؤسسات المجتمع المدني قضية مهمة للشعب، ومن شأن هذا أن يثير إعجاب النواب الذين يتم



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماع بهم، وقد يؤدي ذلك إلى استقطاب الإعلام وتبني قضايا مؤسسات المجتمع المدني مجانا.

**التخطيط لحملة الضغط:**

أن التخطيط ضرورة لنجاح حملة الضغط وكسب التأييد، ويمكن الإفادة من جملة من التعليمات تمكن مؤسسات المجتمع المدني لوضع تصور يسمح بتصميم إستراتيجية لحملة الضغط:

- اسع لمعرفة الوقائع المحيطة بالمسألة التي تطرحها والقيود القانونية المفروضة عليها إن توفرت.
- تفكر مليا في ما تريد تحقيقه واقبل القيام ببعض التنازلات التي لا تمانعها.
- تفهم معارضيك ووجهة نظرهم وتحقق من المسائل التي قد يتنازلون عنها.
- حدد البرلمانيين الذين قد يهمهم أن يناصروا قضيتك.
- حدد البرلمانيين الذين قد يتعاطفون مع حملتك.
- تصور ردة فعل مختلف الأحزاب السياسية تجاه حملتك.
- عين من في مجتمعك من أصحاب النفوذ قد يعزم على تأييدك.
- ضع خطة لحملتك: من يديرها ومتى تطلقها وما الوسائل التي تعتمدها هل ستعتمد الضغط المباشر أو غير المباشر.
- استعن بأكبر عدد ممكن من أعضاء فريقك.
- اطلع على العملية السياسية ونسق وقتك على ضوئها.
- كن مهذبا ومقتضبا وواقعيا في خطابك.
- لا تخشى أن تطلب النصح.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اتصل بشرفة وسائل الإعلام وأهل الصحافة وأعلمهم بالأشخاص المشاركين في حملتك وبقضيتك وأهدافك وتوقيت أحداث حملتك (كتقديم عرض أمام اللجنة البرلمانية).

- امض بحملتك إلى أن تحقق هدفك أو تخفق في تحقيقه.

- ادعم الضغط المباشر الذي تقوم به بضغط غير مباشر عبر إقامة مهرجانات وتوزيع منشورات والظهور في وسائل الإعلام وأشكال أخرى من الدعاية.

- احرص على عدم بروز خلافات قابلة للتطور ضمن حملتك وعلى الجميع أن يطلع على القضايا.

- نظم لقاءات منتظمة لاطلاع الناس على أعمالك واستخلاص المعلومات منهم وتنسيق الأعمال ضمن إطار حملتك.

## الضغط على الكتل البرلمانية أو الحزبية في البرلمان

عادة ما تتبنى الكتل البرلمانية موقفا من أي تشريع أو قضية تعرض على البرلمان، وغالبا ما تتبنى الكتل هذه المواقف أمام البرلمان والإعلام وتصوت عليه ككتلة واحدة.

إن عرض الآراء والقضايا أمام الكتل البرلمانية (سواء كانت حزبية أو غير حزبية)، وسيلة ضغط فعالة تمارسها مؤسسات المجتمع المدني، بل إنها قد تؤثر على موقف الحزب والكتلة بجميع أعضائها، وقد تزود مؤسسات المجتمع المدني الكتل بخبراء مختصين بتحليل القوانين المتعلقة بها، كما تقدم النصائح حول تأثير السياسات والتعديلات المقترحة التي ترافقها على المدى القصير والبعيد، وتبين مؤسسات المجتمع المدني للكتل ردة فعل الدوائر الانتخابية على أي تشريع جديد، كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنبه الكتل البرلمانية إلى مسألة خطرة لم يكن للكتلة معرفة معمقة بها. ( الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ :٣٣٣)

## عرض الآراء أمام الكتل البرلمانية:

يجب أن تكون مطالب مؤسسات المجتمع المدني تتماشى مع مصلحة الكتلة البرلمانية. وفي هذا الإطار على مؤسسات المجتمع المدني إعداد دراسات حول المواضيع التي دأبت الكتلة على طرحها، وخاصة تلك التي تهمها، وبعد ذلك لابد من التواصل مع رئيس وأعضاء الكتلة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منفردين ومجتمعين واستعراض شرح موجز للقضية، ثم يتضمن العرض التزامات الكتلة السابقة ومواقفها المعلنة والبرنامج الانتخابي لأعضاء الكتلة، ويجب العمل على التواصل مع جميع الكتل البرلمانية لا كتلة بعينها، ويجب الاحتفاظ بسجل للمؤيدين والرافضين، فحتى سجل الرفض يمكن أن يمد يد العون عند التعامل مع الإعلام أو عند مقابلة الكتل المتنافسة.

## الضغط على اللجان البرلمانية:

اللجان البرلمانية: لجان داخلية متخصصة (دائمة أو مؤقتة) وتشمل كافة أوجه نشاطات البرلمان، ويشكلها ومن بين أعضائه عن طريق الانتخاب، وتقوم بدراسة موضوعات محددة حسب النظام الداخلي دراسة مستفيضة تستطيع من خلالها توضيح معالم ومرامي القانون وأهدافه وصياغته من الناحية القانونية واللغوية، وتقديم التوصيات بشأنه، تمهيدا لعرضه على المجلس، لأخذ القرار النهائي بشأنه، وذلك نظرا للصعوبة التي تواجه المجلس تحت القبة في بحث المسائل التي تعرض أمامهم، بسبب كثرة عدد أعضائه، وبالإضافة إلى ذلك تقوم اللجان بدورها الرقابي على أعمال الحكومة حسب اختصاص كل لجنة.

تقوم اللجان البرلمانية بدور مهم وبارز في التشريع والرقابة، فهي مطبخ البرلمان، وغالبا ما تضم اللجان ممثلين عن جميع الكتل والتوجهات في البرلمان، لذلك فان قراراتها وتوصياتها تعكس مواقف الأغلبية من أعضاء المجلس، فعلى سبيل المثال غالبا ما يتبنى المجلس توصيات لجانه البرلمانية بخصوص التشريعات التي تعرض على المجلس ويحيلها إلى اللجان لتناقشها وترفع توصياتها.

إذا فاللجان البرلمانية مصدر رئيسي ومؤثر في القرارات الصادرة عن البرلمان، والتي بالمحصلة تلزم الحكومة بالأخذ بها وتنفيذها، سواء من خلال التشريعات أو الرقابة على أعمال الحكومة. لذلك فان التواصل والضغط على اللجان وكسب تأييدها في تبني قضايا مؤسسات المجتمع المدني يكون من خلال الاتصال والتنسيق مع كاتب أو سكرتير اللجنة للاطلاع على جدول أعمال اللجنة في الشؤون والتشريعات التي ستتناولها، وقد تطلب مؤسسات المجتمع المدني من اللجان عقد جلسات حول مشروع قانون أو قضية معينة، وفي هذا السياق فان اللجان البرلمانية ومن خلال مناقشتها لمشاريع القوانين غالبا ما تسمع لملاحظات الجهات المعينة بمشاريع القوانين ومنها منظمات المجتمع المدني. وسواء كان حضور اجتماعات اللجان



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلمانية بمبادرة من اللجان نفسها أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني، فعلى مؤسسات المجتمع المدني القيام بالخطوات التالية:

- تقديم طلب خطي حول التشريع أو الموضوع الخاضع للمراقبة، لأن من شأن ذلك أن يوفر تحليلا معمقا واطلاعا مسبق اتجاهها، كما أنها قد تؤدي إلى توحيد وجهات نظر أعضاء البرلمان وتساعدهم على تحضير الأسئلة والاستيضاحات. ويجب أن تتضمن المذكرة أو الطلب الخطي اسم المؤسسة وأهدافها وعضويتها، والاتفاقيات الحكومية التي اشتركت بها، وعن الاستشارات التي قامت بها المؤسسة حول التشريع أو الموضوع بحيث تكون مرتبة وبشكل موجز وشامل، وحاول أن تعلن عن الموقف العام للمؤسسة حول القانون أو الموضوع ثم يتم التعليق بشكل مفصل حول البنود موضوع الاهتمام، ثم اختم المذكرة أو الطلب بالتوصيات.

- بناء على موعد مسبق يتم تقديم العرض أمام اللجنة، ويقتصر ذلك على التشديد على النقاط الأساسية وتوضيح النقاط المبهمة في الطلب الخطي، وإذا ما علمت أن اللجنة ستستمع إلى عرض حول الموضوع أو القانون(بناء على تنسيق مع كاتب أو سكرتير اللجنة)، فيجب الحضور مبكرا لمكان الاجتماع والتعرف على نظام جلسات اللجان، وتحضير ملخص للعرض والتقيد بالزمن المحدد للعرض ومن المستحسن الاستعانة بمجموعة من المطلعين بشؤون المؤسسة والموضوع للإجابة عن استيضاحات وأسئلة أعضاء اللجنة أو تناول محاور من اختصاص بعضهم، وهذا من شأنه أن يعكس تمثيل المؤسسة المتنوع ويساعد على استقطاب اهتمام النواب، ومن المستحسن عرض الموضوع شفويا، ومخاطبا رئيس اللجنة وأعضائها بألقابهم، وعلى المتحدث التعريف بنفسه وبأعضاء اللجنة، ثم يتم تقديم بيان موجز عن الطلب الخطي، ويختم بملخص عن النقاط الأساسية بشكل موجز، مع ضرورة استخدام معلومات واقعية، وما أن يتم الانتهاء من العرض من قبل ممثل وأعضاء المؤسسة، حتى تبدأ استيضاحات وأسئلة أعضاء اللجنة، والتي ينبغي أن تمر مع الأجوبة عبر رئيس اللجنة، ويجب أخذ الوقت الكافي والمعقول للإجابة عن أسئلة رئيس وأعضاء اللجنة ولا مانع من التهامس مع الزملاء لتحديد من سيجيب عن السؤال، وان لم يتم فهم السؤال أو عدم معرفة الإجابة فيجب بيان ذلك، وان لم تكن المعلومات غير كافية فبين انه سيتم تأمينها لكاتب أو سكرتير اللجنة بعد استئذان رئيس اللجنة، وبعد انتهاء مداولات اللجنة حاول أن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحصل على جدول أعمال الجلسات اللاحقة أو توصياتها إذا كانت قد اختتمت مناقشاتها ومداولاتها حول القانون أو الموضوع مدار البحث.(الزعبي واخرون ، ٢٠١٠ : ٣٣٥ )

**الضغط على هيئة الرئاسة في البرلمان:**

أصبح المكتب الدائم أو هيئة رئاسة البرلمان (يتكون من رئيس البرلمان ونوابه ومساعديه) بمثابة مجلس وزاري مصغر، يعبر عن توجهات الأغلبية من أعضاء المجلس، ومما زاد ذلك قوة ودفعا هو إشراك الكتل من خلال رؤسائها أو ممثليها في اجتماعات المكتب الدائم، لإعطاء توجهات المكتب الدائم أكبر صفه تمثيلية للتوجه العام للمجلس.

لذلك يمكن لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني التواصل من هيئة رئاسة البرلمان لممارسة الضغط وكسب التأييد للقضايا والتشريعات المعروضة على البرلمان وبما يخدم بالمحصلة المصالح التي تطالب وتدافع عنها مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن اتباع الوسائل انفة الذكر في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني وهيئة رئاسة البرلمان. ((محاولة الضغط على البرلمان – دليل المنظمات غير الحكومية– المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية– واشنطن – ترجمة نو الأسعد – مراجعة مي الأحمر)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثاني

# المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية تعد من أساسيات الديمقراطية وذلك لا يمكن التحدث عن الديمقراطية دون التطرق إلى المشاركة السياسية فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي وتعد من أرقى أنواع الديمقراطية فالمشاركة السياسية إذن في أوسع معانيها هي المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل المشروعة، ومفهوم المشاركة يعد من المفاهيم التي أثارت الجدل والتساؤل عن ما هيتها.

وبناء على ذلك فقد قسمت دراسة هذا البحث إلى مطلبين:

**المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.**

**المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية.**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الأول

### أولا: مفهوم المشاركة السياسية

يقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدا لطرح مفهوم المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية قد نعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي. وهناك من يعرفها على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريا أو تنفيذيا أو رقابيا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة. وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسات ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي آو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي. كما تعني المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء جهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية ((عليوة، ٢٠٠٨: ١)).

تعد المشاركة السياسية تعبيراً عن مدى التزام النظام السياسي بتحقيق معاني الحرية، وإشراك الأفراد في إدارة شؤونهم، وأصبحت معظم الدول الآن تتمسك بضمان هذه المشاركة وتضمن ذلك في دساتيرها وقوانينها لأنها تساهم في بناء وعي جديد للمجتمعات وتساهم في الولوج إلى عملية التحديث، وبروز أفكار وقوى جماهيرية جديدة، تخفف الإشكالات وتقلل من حجم الاحتقانات، وتعمم سلمية التغير والحراك الاجتماعي والسياسي، وحسب (بيرلسون) يجب مراعاة خصائصها الايجابية التي توفر الاهتمام بالأمور السياسية، والمعرفة والإلمام بالمصلحة العامة، والرشادة والعقلانية. ((عليوة، ٢٠٠٨: ١-٢)).

كما ويرى (فيليب برو) وهو ابرز المفكرين ممن تناولوا تحديد مفهوم المشاركة السياسية بان لها الدور الأكبر في حفز المحكومين (المواطنين) وزيادة قابليتهم في التأثير على السياسة العامة بمستوياتها المختلفة، لربط الفرد بقضايا السياسة وبالتالي بدولته ومجتمعه. ((القداد، وآخرون، ٢٠١٣: ٨٩)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في النظرية السياسية الكلاسيكية: يرى جان جاك روسو أن المشاركة السياسية هي القدرة على مزاولة السيادة أو ممارستها، وهذه المقاربة تقصي من المشاركة السياسية، أولئك الأفـراد الذين لا يملكون القدرة على مزاولة السيادة وهذا المفهوم يسعى لتطبيق التقليد الذي عرفته الدولة اليونانية والمتمثل في ضرورة إشراك فاعل في الشؤون العامة؛ بما يعني أن المشاركة السياسية محاطة بشروط لا تتوفر عند جميع أفراد المجتمع. كما تعرف المشاركة السياسية علـى أنهـا سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم، فيما يتعلـق بشؤون الحكم، ويتضمن هذا السلوك السياسي الفردي أو الجماعي كافـة الأنـشطة بمـا فيهـا الانتخاب، كما اعتبر أنها تفاعل الفرد عقلية وانفعاليه مع موقف الجماعة بطريقة تشجعه علـى ذلك، وتكون المشاركة رسمية وغير رسمية، كان يقال المشاركة في الإدارة، أي إشراك مندوبي صاحب العمل ومندوبي العمال في إدارة المشروع. ((ماشطي، ٢٠١٠: ١٥٠)).

تعد المشاركة السياسية من المؤشرات الدالة على نضج المجتمع سياسيا وثقافيا، فارتفـاع نسبة المشاركة في مجتمع ما يدل على تقدمه ووعيه بحقوقه السياسية، كما يدل علـى مـستوى عال من الثقافة السياسية والمشاركة السياسية مما تعني انخراط الفرد سواء رجل أو امرأة فـي نشاطات الحياة العامة، وفي جميع مجالاتها وممارسة حقوقه المدينة المكفولة بالدستور والقوانين الناظمة للعمل السياسي، وهي تأتي بصورة طوعية من قبل الفرد والتي تعزز قـيم المـشاركة الشعبية السياسية، وتحديدا القيم الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي ((العايد ٢٠١١)).

وتعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتـساع الاقتـراع الـشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، حيث الرجال مثل النساء من خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتيسر اللقاءات والتجمعات الـسياسية، والتواجـد الحزبي أو التنظيمي، وحق وضع الملصقات، والقيام بالاتصالات وغير ذلك ويـساهم تـشجيع المشاركة في تطبيق الشرعية السياسة مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا ((صالح، ٢٠٠٥: ١٧)).

أن المشاركة السياسة هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منضما أو عفويا، متصلا أو منقطعا، سليما أم عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال، فالمشاركة السياسية بهذا المفهوم، ينضر إليها كمطلب لإفراد المجتمع بمختلف فئاته وتنظيماته، ومن ثم لا بد من خلـق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير السياسي والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين، يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي ويساهمون في صناعة القرار بالتساوي، هذا القرار



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيطبق عليهم بالنهاية أو يتأثرون بعواقبه بشكل أو بآخر، وايجابية المشاركة كما دلت ممارساتها في الأنظمة الديمقراطية هي خيار استراتيجي لأي نموذج تنموي، لأنه يعزز شرعية النظام السياسي ويبني المؤسسات الديمقراطية وهو يجعل الإفراد يشعرون بحق المواطنة الكاملة، ومن ثم يساهمون في تماسك البلاد والشعور بواجب المشاركة السياسية في عملية التنمية والدفاع عنها ((المشاقبة، ٢٠١١: ١-٣)).

## ثانيا: أهمية المشاركة السياسة

تتبلور المشاركة السياسية في كافة الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، وان كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحا وصراحة في التعبير عن نفسها في ظل الديمقراطية التي تتيح مساحات اكبر من الحرية للأفراد والاحترام لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر؛ لذا فان الانخراط في عملية صنع القرار سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلا من جانبه من حيث كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية نتيجة لذلك. ((العامري، ٢٠١٣: ٢٢)).

وتمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كحلقة أساسية مدعمة لحلقات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها، وتتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح كصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، ويصبح معه الفرد مستعدا لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا. فالمشاركة السياسية الواسعة تعمل على تعزيز شرعية النظام، إلا أنها في المقابل قد تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وشأنها في ذلك أن تقلل من كفاءة وأهمية القرار وبالتالي تقلل من شرعيته، وقد تخلق المشاركة السياسية ظروفا تعكس الرضا أو النزاع وهو ما لا يظهر جليا وواضحاً في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإذا كان موجودا ولا تتوفر الوسائل التي تسهل تشكليه والتعبير عنه، ولذلك يذهب البعض إلى القول أن المشاركة السياسية تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلا وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع ومن ناحية أخرى فان الأقلية من الناس النشطين تستطيع أن تتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها عبر



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسائل وفي أحيان كثيرة فان مثل هذه النشاطات تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات مصالح الضغط المنظمة أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية. ((العامري، ٢٠١٣: ٢٢-٢٣)).

وهي بذلك تتيح أمام الأفراد فرصة المساهمة في صناعة القرار، وبالتالي تجعل الأفراد يساهموا في تحمل مسؤولية صنع القرار، وهذا يسهل كثيراً في عملية تنفيذ الخطط والبرامج، ويجعل المواطنين يتقبلوا أي مشروعات قائمة أو جديدة نظرا لأنهم ساهموا في صنع القرار، ولمعرفتهم وإدراكهم لفوائد هذه المشروعات وأهميتها، وبالتالي يساعد هذا في إتمام المشروعات وتحقيق كل أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد، بصورة تتناسب مع احتياجات ورغبات وقدرات الجماهير، فهذه المشاركة تعزز لدى الأفراد قيمة الولاء والتأثير والمسؤولية والأداء، وتجعل الأفراد في المجتمع أكثر إدراكا لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة لها، وبالتالي فإنها تفتح بابا للتعاون بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، فهي تعمل على تعود المواطنين الحرص على المال العام وتجعلهم يدركوا أن هذا المال العام هو في حقيقة الأمر نابع من أموالهم الخاصة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن المشاركة السياسية تعد من المهمات الضرورية في الحياة، لأنها تزيد من الوعي الاجتماعي والسياسي لدى المواطنين، مما يضطر القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشاريع، وهذا يفرض جمع المال، ويحفز بقية المواطنين على المساهمة في ذلك، إضافة إلى ذلك فهي تقوم بدورا أساسيا ومهما لتدعيم دور الحكومة في تحقيق الخطة التي تضعها، وتساعد الحكومة أيضا على اكتشاف نقاط الضعف، والتقليل من الوقوع في الأخطاء، لان هذه المشاركة تقوم بدور الرقابة والضبط من خلال الهيئات والمجالس المحلية، فهي بذلك صمام أمان من الوقوع في أي انحرافات أو أخطاء ((الحورش، ٢٠١٢: ٦١-٦٢)).

لذا تعد دراسة المشاركة السياسية ذات أهمية كبيرة سواء أكانت على صعيد الفرد أو المجتمع أو السلطة أو على صعيد السياسة العامة، فهي:

١- ضرورية على صعيد الفرد لأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعة، وتكون لديه الفرصة في المشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها الأفراد من اجل اختيار حكامهم سواء أكانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أما على صعيد السياسة العامة فهي مهمة لأنها تدفع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالحكام إلى تبني سياسة عامة تستجيب لمطالب المواطنين وتسهم في إعادة توزيع مـــوارد المجتمع بشكل أكثر عدالة. ((اليوسف، ٢٠٠٣: ١٢٥)).

٢- ضرورية لكل دولة، لأنها تحقق الوحدة الوطنية والاندماج بين أبنائها بل هي شرط أساسي وذلك من خلال المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد. ((اليوســف،٢٠٠٣: ١٢٥)).

٣- تحقق الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة، فهي تدفع باتجاه المساواة بين الجميع بغض النظر عن انتماءات الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وتعزيزها من خلال تيسير فرص الالتحام الوطني وكسر الشرانق الطائفيـــة والاجتماعية بين أبناء المجتمع.

فمن المعروف أنه في كل مجتمع من المجتمعات لا بد أن توجد عدة فئات ولا بد من تطبيق مبدأ المساواة، وعدم التميز بسبب الجنس أو اللون أو القومية أو اللغة أو الدين، كمـــا ويجب ترسيخ الحقوق السياسية، بهذه الفئات على قدم المساواة بما يضمن المشاركة السياسية وتفاعل الجميع معها.

٤- تجنب النظام السياسي من وجود معارضة سرية تهدده، وهي حق الشعب في المساهمة فـــي صياغة السياسات العامة للبلاد وتحديد موقفه بخصوص القضايا التي تهمه والتي تعد أساسية في تحديد مصيره ومستقبله. ((الخلايلة، ٢٠٠٣: ٧٦- ٧٧)).

## المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية والمشاركة السياسية فـــي الأردن:

إن مؤسسات المجتمع المدني هي واحدة من أركان التنمية السياسية والتي تسهم في رفـــع سوية التنمية بأوجهها المختلفة وان دور مؤسسات المجتمع المدني لا تتوقف عن إرســـاء مبـــدأ المواطنة الفاعلة والدفاع عن الحقوق والحريات ومصالح الفئات الاجتماعية، فحسب بل دورهـــا هو دور تنموي، وسياسي، واقتصادي، واجتماعي.

إن التنمية السياسية تمثل دور الدولة في توسيع المشاركة الـــسياسية، ومـــن هنـــا فـــان المشاركة السياسية تتطلب مؤسسات مجتمع مدني، والتي أصبحت مطلب وطني ضروري، وذلك



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما لها دور في تعزيز الديمقراطية ومن هنا سنتناول في هذا المطلب: دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية، دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.

## أولا: دور منظمات المجتمع في تعزيز التنمية السياسية:

إن لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل ورئيس في تعزيز التنمية السياسية وقيمها، ضمن ناحية لا يمكننا دراسة المجتمع المدني بمعزل عن الدولة وخططها التنموية، وقوانين التنمية السياسية الممثلة بالدستور والقوانين واللوائح الناظمة للمجتمع بكافة مؤسساته وهذا يحتم معرفة طبيعة ودرجة الوضوح في العلاقة التي تربط بين الطرفين، وهذا ينعكس في بعض الأوقات في القوانين والأنظمة التي تبنى أو لا تبنى بيئة داعمة للمؤسسات المجتمع المدني ودورها الريادي في التنمية السياسية.

في هذا المطلب سنتناول فيه دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية وبيان دورها في التنمية:

مؤسسات المجتمع المدني هي التي تهدف في المدى البعيد إلى إيجاد مجتمع مدني خارج إطار المجتمع الرسمي الحكومي وتستخدم آليات ووسائل سليمة وديمقراطية غير تلك التي تستخدمها الدولة وتلعب هذه المؤسسات دورا متقدما في أحداث التنمية السياسية ((الرفوع: ٨)).

فالتنمية السياسية تمثل دور الدولة في توسع المشاركة السياسية باعتبارها المرحلة الأعلى لصناعة القرار وتتبنى مختلف السياسات وعلى قاعدة تساوي المواطنين في الحقوق والواجبات في ظل حماية القانون ((بطاينة، ٢٠٠٩: ٢٨٧)).

وتعتبر الأحزاب السياسية في البرلمان وخارجة إحدى الركائز الأساسية للتنمية السياسة في المجتمع بالإضافة إلى الإعلام الذي يشكل مرآة الرأي العام ومرآة التفاعل الاجتماعي حيث يعتبر الإعلام أداة الكشف وأداة المراقبة والقياس في مجتمع يطمح للديمقراطية فالوعي السياسي والاجتماعي والمساواة في الحقوق والحريات هي النظام الحقيقي للحوار وتبادل الأفكار بين المجتمع وصاحب القرار فمسؤولية النهوض بالحياة السياسية في الأردن لا يقع على عاتق الحكومات لوحدها وعلى أهمية ما يمكن ان تقوم به بل على عاتق الجميع داخل الوطن.

إن قلة مؤسسات المجتمع المدني وتدني فاعلية الأحزاب السياسية بالإضافة إلى غياب حوار وطني داخلي شامل لاتفاق كل القواسم المشتركة بين كافة قطاعات المجتمع ربما يعيد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع إلى مكوناته الأولى إلى ما قبل الدولة الحديثة وان غياب مثل هذا الحوار الداخلي سيزيد من حالة الاحتقان السياسي وعلى الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه التنمية السياسية بشكل عام فان المملكة الأردنية الهاشمية تحمل من المقومات ما يؤهلها لتجاوز المرحلة الراهنة نحو الديمقراطية اخذين بعين الاعتبار البيئة المحلية والإقليمية والدولية وتمثل هذه المقومات بالإرادة السياسية لرأس الدولة والقاعدة الدستورية المناسبة والمحفزة لتطوير الإعلام السياسي بالإضافة إلى المجتمع الأردني الذي إذا أتيحت له الفرصة سيكون قادر على ايجاد الآليات المناسبة ومؤسسات المجتمع المدني القادرة على انجاز هذه المهمة ومساهمة الأحزاب السياسية ومجلس النواب لإنضاج التجربة الديمقراطية الأردنية التي تشكل تحديا للمجتمع الأردني بشقية الرسمي والشعبي وتعتبر مصلحة وطنية لابد من انجازها تعزيزا للأمن الوطني الأردني وهذا يتطلب ايجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية من جهة والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى. ((المقداد، ٢٠١٢: ٣-٧)).

كما تنص وثيقة الأردن على دعوة مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات ومنظمات أهلية لإعادة ترتيب سلم أولوياتها كل حسب اختصاصه مستوحية روح هذا المفهوم ومضامينه ساعية في رفع إسهامها في هذا المشروع النهضوي لبناء الأردن الحديث بتركيز العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الفرص الإنتاجية ومحاربة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المواطن كما انها دعوة لجميع المؤسسات من اجل التوجيه الوطني لكافة قضايا الوطن((وثيقة الأردن أولا)).

ويرى الباحث ان مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق مستلزمات التنمية السياسية وتمكينها من تجذير الثقافة المجتمعية الايجابية من خلال ابراز القيمة البناءة وتجسيد الانتماء لهوية الوطن والاعتزاز به وترسيخ الأخذ بثقافة العمل التطوعي وان مؤسسات المجتمع المدني في الأردن يجب ان تكون ذات دور هام وحساس في التنمية السياسية.

## ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الأردن:

سنتناول في هذا المطلب: دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الأردن:

يقوم مفهوم المشاركة السياسية على مبدأ دافع وهو العمل الطوعي الفردي والجماعي والإدارة الحرة وهذا المفهوم يتناقض تماما مع مفاهيم الاستبداد والديكتاتورية والشمولية وهذه المهام تقع على غالبيتها العظمى على كاهل منظمات المجتمع المدني التي يجب على السلطة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية أن توفر لها الدعم والمساندة القانونية والسياسية والمادية الكاملة للقيام بعدها في هـذا المجال، وهذا ما يحول هذه المنظمات إلى عنصر فاعل ورئيسي في عملية المشاركة الحقيقيـة في بناء المجتمع المدني على أساس الديمقراطية والحاكم الصالح ولهذا فـان مهمـة منظمـات المجتمع المدني لا تتوقف عند دور المشاركة السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فحـسب بل أن على هذه المنظمات أداء وتوجيه العديد من المهام فـي سـبيل الوصـول إلـى غايتهـا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع. ((علي، ٢٠١٠: ٥٧)).

والديمقراطية تعتبر هي من الركائز الأساسية كذلك في دعم أركان المجتمع المدني وتفعيل دوره وتمكين عناصره الديمقراطية في قيادة القيم التي تتميز بهـا فـي المحـيط الاجتمـاعي والسياسي والقانوني للمجتمع أن الديمقراطية قيم ومبادئ تتيح للمجتمع المدني فرص النجاح في تنظيم مختلف شرائح المجتمع وهذه القيم المشتركة بين المجتمع المـدني والـديمقراطي لهـذا فالعلاقة بينهما هي التطابق في جوهر المعايير ونظريتها للإنسان، وعلاقتهـا بـالآخرين فـي الاحترام والتسامح ونبذ العنف والمشاركة السياسية في صنع القرار وهي نفـس القـيم عنـدها والديمقراطيات أسلوب حياة يشمل كافة المجالات. ((شكر، ٢٠٠٣: ٣٠)).

من هنا فان على هذه المنظمات أن تحدد أولا أشكال المشاركة السياسية التي ستعمل مـن اجل إيصال المواطن العادي إليها متجنبة المغالاة في الطموحات والتوقعات غير القائمة علـى أسس موضوعية.

وان إيصال مفهوم المشاركة السياسية معناه الحقيقي للجمهور الواسع يعني أن تتمكن هذه المنظمات من تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تتلاءم ومطالب الأفراد والجماعات بمعنى أنها تقي حق المواطن في مراقبة قرارات النظام السياسي وان يقوم بتتويمها وضـبطها. ((علي، ٢٠١٠: ٥٩)). وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني بوصفها من قنـوات للمـشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية يجعل منهـا ضـرورة لا غنـى عنهـا بالنـسبة للديمقراطية فإذا كانت السلطة تميل لان تستولي على دور مؤسسات المجتمع وشغل مكانها فـي عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية مقترحا للهيمنة على المجتمع فان غيـر المعقـول قيـام مؤسسات المجتمع المدني بدورها الفاعل ولا يتمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل مـن دونها بالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنمو وتتطور وان تحصل على دورها الفعلي إلا في ظل نظام ديمقراطي وعلى هذا النحو ترسو صيغة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤداها: أن ترسيخ أسس الديمقراطية يدعم مؤسسات المجتمع المدني بمعنى أن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤسسات المجتمع إحدى علامات الديمقراطية البارزة وهي إحدى الدعائم الأساسية لها فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع فاعل بل الديمقراطية تعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدني ففي سياق الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها تكون الديمقراطية عاملا على ترسيخ مؤسسات المجتمع المدني. ((سليم، ٢٠٠٦: ١٩)).

وقد برز أثر الإصلاح السياسي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني بعد نجاح المؤسسات في العديد من النشاطات التي تصب في جانب المشاركة الشعبية السياسية، وذلك من خلال الآتي: ((الخلايلة، ٢٠١٢: ١٦٠-١٦١)).

١- تقوية الاهتمام والجهود إلى رفع كفاءة النساء وإشراكهن في سوق العمل إلى جانب الرجال الأمر الذي يساهم في إنعاش الاقتصاد في الأردن.

٢- تمكين الاتحاد العام للجمعيات الخيرية التعاون مع الاتحادات الأخرى والجمعيات الخيرية بإشراك التنظيمات الأهلية في خططه وبرامج بهدف تحمل المسؤولية في المستقبل.

٣- تقوية العلاقة مع التنظيمات والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي وبناء علاقات متميزة مع منظمات دولية ذات الاهتمام بالعمل التطوعي مثل اليونسف وبرامج الأمم المتحدة الإنمائي:(UNDP) والمفوضية السامية وللأمم المتحدة.

٤- تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها في مجالات عديدة لفهم أفكار أفراد المجتمع مثل: رعاية الطفولة رعاية الأسرة رعاية الطلاب، رعاية الشباب، رعاية المسنين، ذوي الحاجات الخاصة رعاية جمعيات ومؤسسات الأعمال الخيرية الأنشطة الثقافية، تقيم الإغاثة والمساعدات، تنمية المجتمعات المحلية، التدريب والتأهيل التوعية القانونية، حماية المستهلك، والدفاع عن حقوق الإنسان. ((الخلايلة، ٢٠١٢: ١٦٠-١٦١)).

وأكدت الأجندة الوطنية للأعوام ٢٠٠٦- ٢٠١٥ على المشاركة التنمية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني من حيث أن المشاركة الشعبية مهمة في صنع القرار مع المواطنين في عملية التنمية ومن هنا فان أفراد المجتمع يقومون طواعية لحماية المنظمات العامة والمصالح، وفئات المجتمع خارج اطر علاقات القربى والهياكل التنظيمية والنشاطات التي لا تهدف إلى الربح. ((بطاينة، ٢٠٠٩: ١٢٩)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث ان الدراسة أثبتت صحة فرضيتها الرئيسية وأجابت على مشكلة الدراسة المنطلقة من أن هناك اثر لمنظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، وان العلاقة والأثر ايجابي ما بين منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، فكلما كان هناك مشاركة سياسية كلما اثر ذلك ايجابيا على منظمات المجتمع المدني في الأردن وذلك فانه يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة السياسية، وذلك من خلال مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة كون المشاركة السياسية معيار هام من معايير شرعية النظام السياسي، ومن خلال واقع تقييم دور منظمات المجتمع المدني من حيث قدرتها على انجاز التنمية في المجتمع.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني

أولا: مستويات المشاركة السياسية.

ثانياً: أشكال المشاركة السياسية.

ثالثاً: أنماط أو قنوات المشاركة السياسية.

### أولا: مستويات المشاركة السياسية:

أما بالنسبة لمستويات المشاركة السياسية فهي تختلف عن أشكال المشاركة لان أشكال المشاركة تعني تركيز المواطنين لنشاطهم السياسي في احد أشكال المشاركة وهو ما سنتطرق إليه لاحقا، بينما كيفية توزيع الناس على أشكال المشاركة السياسية وهو ما نعنيه هنا بمستويات المشاركة.

ظهرت المشاركة السياسية بأشكال ومستويات تختلف باختلاف الأنظمة السياسية حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتحدد أشكالها تبعا لنمطه، وبسبب اختلاف أنشطة المواطنين السياسية وبعضها الأخر تكون عفوية وبسيطة، وقد تختلف حسب الهدف من ذلك النشاط السياسي.

فمستويات المشاركة السياسية تختلف في ما بين المجتمعات نفسها، وداخل المجتمع الواحد من زمن إلى آخر، ومن نظام إلى آخر ((إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص٩١)). فمن خلال تعريف ودوافع المشاركة السياسية لاحظنا إنها تتباين ولا يمكن تحديد مستوياتها فهي تتراوح بين ما هو قانوني وما هو غير ذلك، وبين اهتمام بالقضايا السياسية وبين تفاعل معها، ومن أفراد نشيطين يميلون للمناقشة والحوار ولديهم الرغبة والنزعة للمشاركة، وآخرون مستنكفين لأسباب محددة ومتنوعة، تتباين وفقا لبروز الدافع أو غيابه. ((عبير طهبوب، مرجع سابق، ص١٨-١٩)). ومن خلال ما سبق فالمشاركة السياسية يمكن أن نجملها بخمسة مستويات هي:

١- المستوى الأول يشكل النشطاء في العمل السياسي المستوى الأول وهم الأعلى في قمة الهرم، ويشغلون المناصب السياسية ويمتلكون حق صنع القرار الذي يؤثر على المجتمع، بل ويتخطى الحدود للتأثير على علاقات هذا المجتمع بالمجتمعات الأخرى. وقد وضع كارل



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دويتش ستة شروط، رأى أن تتوافر منها ثلاثة في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهـذه الشروط هي ((المرجع السابق ذاته، ص ١٨- ١٩)).

أ- عضوية منظمة سياسية

ب- التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة.

ج- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.

د- المشاركة في الحملات الانتخابية

هـ- توجيه رسائل بشان قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة

و- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

٢- المستوى الثاني: فهم أولئك الذين لا يستطيعون اتخاذ القرار، بل التأثير فيه، لما يمتلكون من مصادر قوة قد تؤثر على النسق السياسي كزعماء الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والباحثون عن المناصب السياسية.

٣- المستوى الثالث: الأعضاء النشيطون في التنظيمات الذين يسعون لتحقيق الصالح العام.

٤- المستوى الرابع: فهم المصوتون الذين يملكون حق التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات، وقد لا يكون تصويتهم في الغالب نابعا من واقع إدراكهم لأهمية مشاركتهم بشكل خاص، والمشاركة السياسية بشكل عام، ولذلك هناك من يعتبر التصويت أدنى مستويات المشاركة السياسية ((داوود الباز، مرجع سابق، ص ٣٤)).

٥- المستوى الخامس: فهو قاعدة التدرج العريضة فيشكلها أولئك الهامشين أو اللامبالين سياسيا والمنصرفين عن المشاركة السياسية ((جمال مرعي، مرجع سابق، ١٣)).

يلاحظ إن المشاركة السياسية لها مفهوم ضيق ومفهوم واسع فالمفهوم الضيق يقصد به اهتمام المواطن بالسياسة من خلال ملاحظة ومتابعة القرارات السياسية والأوضاع السياسية للدولة، أما المفهوم الواسع يتمثل في مشاركة المواطن في اتخاذ القرار السياسي أو الوصول إلى منصب سياسي معين.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه نستنتج إن مستويات المشاركة عديدة ويصعب تحديد أعلى مستوياتها واقلها، فهناك تداخل واضح فيما بينها فكل تصنيف يرتكز على مقومات معينة تختلف حسب اختلاف وجهات نظر علماء السياسة، فقد يكون أعلى مستوى للمشاركة في تصنيف معين هو الأقل فاعلية في تصنيف آخر.

**ثانيا: أشكال ومظاهر المشاركة السياسية:**

في حين أن بعض العلماء المختصين يميزون بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية:

الشكل الأول: والذي يشمل النشاطات المنظمة أو التقليدية وهي ((فتحي خضر، دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية ١٩٩٤-٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٨، ص ٣٠- ٣١. ورد أيضا في: خديجة راجح، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٣، ص٧)).

- التسجيل في القوائم الانتخابية.
- التصويت.
- منظمات المجتمع المدني.
- الانتساب إلى الأحزاب السياسية.
- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.
- المشاركة المنظمة في الحملات الانتخابية.

الشكل الثاني: ويشمل النشاطات المؤقتة أو غير التقليدية والتي تعبر عن موقف من قضية أو حدث وتتجسد بالإعمال الاحتجاجية كالإعتصامات والمظاهرات وأعمال العنف، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأشكال غير قانونية، بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني كالتظاهر السلمي مثلا. ((السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحقيقة إن هذا الشكل من أشكال المشاركة هو بمثابة التعبير عن السخط والاستياء من قبل فئة من الناس حيال سياسة معينه تتهجها الحكومة، فإذا قام الأفراد بالانخراط بعملية المشاركة من خلال النشاطات الاتفاقية دون أن يحققوا رغباتهم فان البديل الوحيد المتبقي أمامهم هو هذا النوع من المشاركة، حيث تكون أمام هؤلاء الأفراد مجموعة من الخيارات والتكتيكات الممكنة والمتاحة للتأثير على الحكومة.

ومن الممكن أن تتدرج المشاركة المؤقتة وتأخذ شكل المشاركة المنظمة حين يقوم الناخب بالتصويت للمرشحين الأكثر تطرفا والأكثر عنفا ((فيليب برو، مرجع سابق، ص ١٧٦-١٧٨))

تعد المظاهرات من أكثر النشاطات شيوعا ضمن هذه الطائفة من أشكال المشاركة السياسية، وتوجد لها أنواع متعددة ومتنوعة هي ((المرجع ذاته، ص٣٤٣))

المظاهرات المحركة: ووظيفة هذا النوع من المظاهرات هي إبراز قضية وفرضها احتجاجا على إخفاء المؤسسات السياسية لها عن المسرح السياسي، ومن أمثلة هذا النوع المظاهرات تلك التي يقوم بها أنصار المرأة.

المظاهرات الروتينية: وهي تهيئ للمنظمات فرصة للتعبير عن قدرتها على التعبئة إزاء قضايا اللحظة الراهنة، ومن أمثلتها المظاهرات النقابية لتحصيل حقوق العمال، المظاهرات المقترنة بالأزمات السياسية الشاملة: وتنحصر مطالب هذه المظاهرات بالمحافظة على السلطات العامة أو إسقاطها.

ويعد استخدام العنف احد الأساليب المهمة التي يلجأ إليها الأفراد للضغط على الحكومة، وعلى الرغم من إن البعض يستثني العنف من أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه فعلا أو عملا لا يتمتع بالصفة القانونية، إلا انه يرى ضرورة تضمين العنف ضمن أشكال المشاركة السياسية، وذلك لكونه يتفق مع الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة السياسية، فهو نشاط يلجأ إليه الأفراد للتأثير على سياسة الحكومة حيال قضية معينة، كما إن الاعتبارات العملية والمتمثلة في استجابة صانعي القرار لمطالب مثيري العنف تعزز قناعتنا باعتبار العنف شكلا من أشكال المشاركة السياسية، وقد سبق أن انتهجت بعض الحكومات سياسة مغايرة حيال قضايا معينة وذلك بعد الاحتجاج العنيف الذي تقوم به بعض الجماعات داخل الدولة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس فقد قسم أبرش أشكال المشاركة السياسية إلى مشاركة ظرفية ومشاركة دائمة ومستمرة. وتعرف المشاركة الظرفية بأنها "فعل آلي يمارسه الفرد لمرة واحدة أو عدة مرات في مناسبات محددة " ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات حيث تختص غير النشيطين سياسيا من الجمهور.

أما المشاركة المستمرة فهي الأقل عددا من الجمهور، ومن مظاهرها المشاركة في الأحزاب السياسية والنضال السياسي داخلها والانتماء غالى الجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية والجمعيات الدينية والنقابات الطلابية وحتى العنف السياسي. ((إبراهيم أبرش، مرجع سابق، ص ٢٥١)).

وهناك من قام بتقسيم أشكال ومظاهر المشاركة السياسية إلى التالي ((عبير طهبوب، مرجع سابق، ص ٢١ – ٢٢)).

١- مشاركة رسمية (مؤسسات): وهي مشاركة أولئك المسئولين الذين يقومون بوظائفهم الثابتة، وأولئك المنخرطين في النظام السياسي.

٢- مشاركة منظمة:وهي المشاركة من خلال الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بهمة تجميع ودمج المطالب الفردية، وتحويلها إلى اختيارات سياسية في إطار برامج محددة كالأحزاب.

٣- مشاركة مستقلة:هي مشاركة الفرد بصورة مستقلة، ويتمتع من خلالها بحرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها.

٤- مشاركة ظرفية: وهي التي من خلالها يمارس الفرد فعل لمرة واحدة أو عدة مرات، ثم يصيبه الخمول، كالتصويت.

٥- مشاركة مستمرة ودائمة:وهي المشاركة الأكثر بروزا في المجتمع، خاصة في المجتمعات الديمقراطية التي تعتبر مؤسسة المجتمع وفعالية المجتمع المدني ركنان أساسيان في بنيتها السياسية كالأحزاب، النقيات، جماعات المصالح، المنظمات.

هناك العديد من التقسيمات لأنشطة المشاركة السياسية التي قسمت إلى عدة مستويات أو تدرجات تختلف في ضيقها أو اتساعها وشمولها لتلك الأنشطة ومن ابرز التدرجات تدرج فيربا وني، ونموذج وليم ستون، وتدرج ميشيل روش.وسنعرض هنا لتدرج ميشيل روش حيث اقترح



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدرجا يرى انه يغطي مستويات ممارسة المشاركة السياسية ككل وهو في الوقت نفسه ملائم لمختلف الأنساق السياسية وتكمن أهميتة في شموله واماكنية تطبيقه على انساق سياسية مختلفة، وقد صاغ هذا التدرج بشكل هرمي (هيراركي)، وهو ما ركز عليه علماء الاجتماع في دراساتهم نورده على النحو التالي: (Michael Rush, Politics and Society, an Introduction to Political Sociology, N.Y: Prentice Hall, 1992, P.112)

١- تقلد منصب سياسي أو إداري (كممارسة فعلية).

٢- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

٣- العضوية النشطة في التنظيمات السياسية.

٤- العضوية العادية في التنظيمات السياسية.

٥- العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية.

٦- العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية.

٧- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

٨- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.

٩- الاهتمام بالسياسة العامة.

١٠- التصويت في الانتخابات.

١١- غير المهتمين أو اللامبالون بالسياسة.

**ثالثا: القنوات التي من خلالها تتم المشاركة السياسية:**

يمكن حصر القنوات التي يمكن للمواطن من خلالها ممارسة حقه في المشاركة والتأثير على متخذي القرار السياسي، أو يسعى من خلالها لتكون مشاركة مؤسساتية فيما يلي: ((عبير طهبوب مرجع سابق، ص٢٢)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- التصويت في الانتخابات: ويعد من ابرز مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، حيث يشارك الشعب في ممارسة السلطة من خلال اختيار ممثليه. إلا أن الحكم على مدى فعالية وصدق الانتخابات كتجسيد للمشاركة السياسية للمواطنين، يرتبط بطبيعة النظام السياسي، ومدى صدق توجهات الديمقراطية، بالإضافة إلى نزاهة الانتخابات.

٢- الاستفتاء الشعبي: وهو نوع من المشاركة تلجأ إليه الأنظمة الديمقراطية، والتي تفضل اخذ الموافقة الشعبية قبل تطبيق قانون أو إجراء تنوي اتخاذه. وأحيانا يكون إجباريا.

٣- الاعتراض الشعبي: وهو نوع من المشاركة تلجا إليه بعض النظم السياسية في وضع دستوري محدد، ويعطي المواطنين حق الاعتراض على قانون يصدره البرلمان.

٤- الاقتراح الشعبي: وهو إعطاء الشعب حق اقتراح مشروع قانون.

٥- طلب إعادة الانتخاب لبعض النواب إذا أثيرت شكوك قانونية حولهم.

٦- اللجوء إلى وسائل الضغط، كالإضرابات، والمظاهرات، العصيان المدني، وحتى العنف عندما تغلق قنوات المشاركة الشرعية الأخرى.

٧- جماعات الضغط: وذلك بلجوء جماعة من الموطنين لهم مصلحة للتأثير على متخذي القرار من خلال تشكيل جماعة ضغط تقوم بالضغط باتجاه قرار لاتخاذه أو التراجع عنه.

٨- تنظيمات المجتمع المدني.

٩- الأحزاب السياسية: وتعتبر في الأنظمة التي تؤمن بالتعددية بمثابة المحرك الأساسي لعملية الانتخابات، فمن خلالها تعبئة الرأي العام وإقحامه في الحياة السياسية، وحث المواطنين على المشاركة، بالإضافة إلى إنها تقوم بعملية تسييس للموطنين عبر صحفها وندواتها واجتماعاتها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المطلب الثاني: وسائل ودوافع ومحفزات المشاركة السياسية

### أولا: وسائل المشاركة السياسية

تتعدد وسائل المشاركة السياسية، ويذكر أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية مستويات متباينة للمشاركة تتفاوت في ترتيبها حسب أراء كل منهم، ولكن يلاحظ بصفة عامة على هذه الآراء إنها تكاد تجمع على احتلال التصويت لأدنى درجات سلم وسائل المشاركة. والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعله على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم. ((داوود الباز، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٥)).

ويمكن الانتباه لوجود اختلاط وتشابك بين وسائل المشاركة السياسية وبين أشكال وقنوات ومظاهر المشاركة السياسية تتدرج مستويات المشاركة لدى علماء الاجتماع السياسي تدرجا تنازليا على النحو التالي: ((عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص ٢٥)).

١- تقلد منصب سياسي أو إداري.

٢- السعي نحو منصب سياسي أو إداري.

٣- العضوية النشطة في التنظيمات السياسية.

٤- العضوية العادية في التنظيمات السياسية.

٥- العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية.

٦- العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية

٧- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.

٨- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.

٩- الاهتمام العام بالسياسية.

١٠- التصويت في الانتخابات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد انتقد البعض اهتمام علم الاجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار انه ليس قرينه على إيجابية الفرد في الحياة السياسية، فكم من مسئول سياسي تقلد منصبا رسميا ولم يزد دوره عن دور الموظف العام. ((داوود الباز، مرجع سابق، ص ٣٤ – ٣٥)).

ويغالي البعض في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية، حيث رأى إن إدلاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوبا من أساليب المشاركة، ويعلل ذلك بان الناخب إذ يدلي بصوته فانه يودي عملا يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية، فهو بالاشتراك في الانتخاب يسهم في التشكيل العضوي لتلك السلطة، بينما الاشتراك في الحياة السياسية يعني الاشتراك في الحياة السياسية يعني الاشتراك في تكوين القوى غير الرسمية أي القوى الشعبية التي تنهض من القاعدة وتؤثر في السلطة الرسمية.

وبما إن وسائل المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة محدودة نحن نرى إن التصويت في الانتخابات البلدية والنيابية والعضوية في النقابات والجمعيات الخيرية هي الوسائل المتاحة لأبناء مجتمع الدراسة أن يقوموا بالمشاركة من خلالها.

ويمكن اعتبار التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة، والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم، وقد انتقد البعض اهتمام علم اجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار أنه ليس دليلا على ايجابية الفرد في الحياة السياسي، فكم مسئول سياسي تقلد منصبا رسميا ولم يزد دوره عن دور الموظف العام، ويغالي عدد من السياسيين في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية ((سارة العنزي، مرجع سابق، ص٣٤)).

حيث يرى طه بدوي "أن إدلاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوبا من أساليب المشاركة" ((طه بدوي، الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة، العدد ٢٨، ص٣١٣)).

ويعلل ذلك بان الناخب إذ يدلي بصوته فانه يؤدي عملا يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية، من خلال اختياره لممثليه في السلطة التشريعية وتشكيل القوى الشعبية التي تؤثر في العملية السياسية، ((سارة العنزي، مرجع سابق، ص٣٤)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن هذا القول يرد عليه بأنه إذا كان يرتبط بمفهوم الحياة السياسية للإسهام في خلق طاقات القوى الشعبية فان هذه القوة غاية ما تصبوا إليه هو تشكيل السلطات، ولا يتأتى ذلك إلا بالمنافسة فيما بينها من اجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من كافة الوجوه المختلفة التي تشمل:

تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة، ويقولون: أنه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن التصويت هو وسيلة اختيار الحكام وأساس عملهم، حيث يعد هو الوسيلة الأساسية الأولية التي يتم بها التعبير عن علو أرادة الشعب، وضرورة احترام حقوقه وحرياته. ((سارة العنزي، مرجع سابق ذاته، ص٣٥)).

ويلي حق التصويت وسائل أخرى من وسائل المشاركة مثل عضوية الأحزاب السياسية والنقابات ونشاط الجمعيات الأهلية، وإسهام الصحافة في توجيه الرأي العام وتكوين الوعي السياسي.

العضوية في النقابات: تعد إحدى قوى الديمقراطية في معظم المجتمعات تؤثر فيها وتتأثر بها، وبحلول القرن العشرين تقرر حق الاقتراع العام للعملين بالنسبة لتشكيل نقاباتهم باعتبار إن هذا الحق يعتبر وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية، واستغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق أهدافها المهمة باعتبارها وسيلة لا غاية. ((جمال البنا، الحرية النقابية، ج٢، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف ١٩٨٨، ص١٢٥)).

هذه النقابات تعد من ابرز قنوات المشاركة في العملية السياسية، حيث تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يفعل دورها عينيا بالنسبة للاحتياجات المعيشية لأعضائها، الأمر الذي يوفر لها قاعدة حقيقية تسمح لها بلعب دور في الحياة العامة.

الجمعيات الأهلية وبالأخص الجمعيات التي تعكس فعليا قوى بذاتها حيث تقوم هذه النوادي بلعب دور أساسي في الحياة العامة. واشتغال هذه النوادي بالعمل السياسي ليس جديدا أو مستحدثا. فالجامعات في كل بقاع الأرض تتشارك في صنع الحياة السياسية، فلم تعد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في النظام البرلماني، وإنما أصبحت السياسة ترسم على أرض واسعة تساهم فيها قوى عديدة، فبدلاً من الأحزاب والبرلمانات وجدت نواد ترسم البرامج السياسية. ((سارة العنزي، مرجع سابق، ص٣٤)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن التطبيق العملي لعملية التصويت في الأنظمة السياسية ظهر منه عيب في الديمقراطية النيابية يتمثل في استقلال البرلمان تماما عن الشعب والناخبين بعد انتخابه، ولذا ظهرت الديمقراطية شبه المباشرة كتطور النظام النيابي، يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها .(سعاد الشرقاوي، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧١ ص٣)، وتتباين في مظاهرها، ويبقى الاستفتاء الشعبي أهم مظهر من هذه المظاهر السياسية في المشاركة. ((سارة العنزي، مرجع سابق، ص ٣٥)).

## ثانيا: دوافع ومحفزات المشاركة السياسية

المشاركة السياسية واجب وطني على كل البالغين العاقلين، وانطلاقا من الحقيقة القائلة إن كل فعل يقوم به الفرد لا بد له من دافع، فالفعل السياسي لا بد له من دافع أيضا يحفز المواطن على المشاركة السلمية منها، والتي تأخذ طابع المعارضة والعنف والولاء والتأييد. ويبرز عاده هذا الدافع من واقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها متخذ الفعل ((إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص٢٧)).

في الحقيقة تختلف الدوافع التي يقصد الأفراد من ورائها الانخراط في عملية المشاركة السياسية، فهناك من يكون دافعه هو تحقيق المصلحة الشخصية، كالحصول على منصب أو حتى الحصول عل مقابل مادي. ((إياس عاشور، مرجع سابق، ص١٣)).

وهناك من يكون دافعه هو تحقيق المصلحة العامة كتأكيد الولاء لوطنه والسعي لتحقيق أهداف عامه تحقق المصلحة العامة. وهناك من يكون دافعه منطلق من المصلحتين معا (الشخصية والعامة). وفي الحقيقة لا يمكن حصر دوافع المشاركة السياسية لكل فرد، إلا أن الشيء الأكيد إن الفرد يهدف من عملية المشاركة السياسية إلى تحقيق مصلحة معينة سواء كانت شخصية أو عامة بغض النظر عن شكلها (اقتصادية، اجتماعية، الخ). ((المرجع ذاته، ص ١٣)).

من أجل النهوض بمستوى المشاركة السياسية لا بد من تنمية الدوافع الكامنة بداخل المواطنين، والعمل على تحفيزها عبر مجموعة من الإجراءات أو المحفزات ((فتحي خضر، مرجع سابق، ص ٣٣)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- المحفزات السياسية: إن تأثر المواطن بالمحيط السياسي يساهم بدفعه للمشاركة السياسية، وهذه المنبهات تنشا من خلال مطالعة الحملات الإعلامية أو الدعائية للأحزاب والحركات السياسية، وأيضا المؤتمرات العامة واللقاءات والمنظرات والمنابر السياسية كالجامعات والمساجد والأندية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، كما إن الاطلاع على تجارب الآخرين يعتبر محفزا للمشاركة السياسية.

٢- الواقع الاجتماعي: من المؤكد إن المكون الاجتماعي لأي مجتمع يتأثر بمستوى تعليم ودخل ومهنة وجنس أفراد مجتمع، مما يعكس حجم وشكل المشاركة السياسية، فأصحاب الدخل المرتفع والأكثر تعليما هم الأكثر مشاركة في الحياة ألعامه ممن هم اقل دخلا وتعليما.

٣- ماهية الإطار السياسي: هناك دور بارز للمؤسسة السياسية في الوطن وللقيادات السياسية التي تقود هذه المؤسسات في بلورة مفهوم المشاركة السياسية عبر توفير المؤسسات والآليات التي تشجع مشاركة المواطنين في الأحزاب ومؤسسات البلد السياسية، ورحابة مجالات الحريات العامة والصحافة. ((السيد عليوة ومنى زكي، مرجع سابق ص ٦)).

تشترك دوافع نفسية عديدة للمواطنين في مشاركتهم السياسية تتمثل في الأمور التالية. ((عبير طهبوب، مرجع سابق، ص ١٣)).

- تمنحهم الثقة بالنفس وهم يشاركون عبر العملية الانتخابية في اختيار من يمثلهم، فهي تعطي كل فرد الإحساس بأهميته كمواطن، وقيمته كفرد في المجتمع الذي يعيش فيه.
- تشكل المشاركة للمواطن طموحا من اجل الحصول على الحرية، خاصة لمن لا يملك خصائص النضال، فهو من خلالها يشبع رغبة الأنا.
- قد تكون المشاركة السياسية طلبا لموقع أو منصب.
- وسيلة للتعبير عن وعي سياسي كنوع من الواجب الوطني والذي تمتد جذوره في الشخصية عبر عملية التنشئة السياسية في المجتمع والتي لا تتساوى المجتمعات في بثه.
- أداة للتعبير عن مطالب معينه عاده ما تكون نقابية أو سياسية أو اجتماعية.

كما تأتي المشاركة كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع ((فيليب برو، مرجع سابق، ص ٢١٢)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمناخ السياسي العام والظروف التي تحيط بالدولة، قد تخرج الفرد من حالة اللامبالاة وتدفعه نحو المشاركة. كالخوف من وصول أفكار متطرفة إلى السلطة، أو تحرك العلمانيين خوفا من تأثير الحركات الأصولية. بالإضافة إلى احتمالات مشاركة الأفراد كمظهر من مظاهر التضمن العائلي أو القبلي أو العشائري.

ويشكل الإطار الاجتماعي والثقافي قاعدة أساسية في تحديد طبيعة وحجم ودرجة المشاركة السياسية. وهذه القاعدة تنبثق عنها مجموعة من القيم، والعادات، والتقاليد، والقوانين في المجتمع، هو ما يعرف "بالمورث الثقافي"، هذه المورث الذي قد يشكل دافعا نحو مشاركة ايجابية، وقد يورث صورة ذهنية تؤثر في المشاركة السياسية سلبيا. ((احمد الريايعة، مرجع سابق، ص٥٣)).

ويختلف الأفراد في قدراتهم واستعداداتهم العقلية والاجتماعية والجسدية. كما تختلف في الميول والعناصر الشخصية الوراثية والاستعدادات السياسية. فالفرد النشيط سياسيا هو من يمتلك خصائص النضال، وتتصف شخصيته بالاستقلال، فيحاول فهم ما يدور حوله ويتميز بحساسية ووعي اجتماعي واضحين.

كما تشكل درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطنين دافعا للمشاركة، خاصة إذا ارتبطت هذه الأهداف باحتياجات اكبر عدد من هؤلاء الذين يتكون منهم النسق السياسي، ومن هنا، أدركت الدول التي انتهجت الديمقراطية إن المشاركة السياسية ستزداد وتصل إلى وضعها الطبيعي، وتحقق نتائج مقبولة، إذا أدمجت كافة قطاعات المجتمع في قطاع التنمية، والتي سوف تعمل هذه المشاركة على توليد المسؤولية الجماعية نحو القرارات المتخذة. فالتنمية الاقتصادية لها أثرها الكبير في تشجيع الأفراد وتحفيزهم على المشاركة من حيث: مستوى المعيشة، وفرص العمل، والتقليل من أهمية الفروق البيولوجية بين الجنسين، بالإضافة إلى أنها قد تغير في بنية مؤسسة العائلة ووظائفها، كما تمنح أفراد القدرة على خوض الحملات الانتخابية وتحمل أعبائها ونفقاتها. ((منى الضمور، مرجع سابق، ص ٥١)).

**الملاحظات التي يمكن تسجيلها حول العوامل التي تعزز المشاركة في المجتمع** ((ثروت مكي، مرجع سابق، ص ٨١)). هي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- تميل مستويات المشاركة السياسية إلى الاختلاف داخل المجتمع وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية، فتكون مشاركة الأكثر تعليما ودخلا ويشغلون مكانه عالية عادة أعلى من الأقل تعليما وغنى ويشغلون مكانه متواضعة.

٢- تتضمن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية توترا بين الجماعات الاجتماعية، ونشأة جماعة جديدة تهدد الجماعات ذات المكانة الأقل لتحسين وضعها. ونتيجة لذلك يتضاعف الصراع بين الطبقات والجماعات، ويؤدي اشتداده إلى تحويل هذه الجماعات إلى السياسة اثر زيادة الوعي الجماعي.

٣- إن هناك علاقة ايجابية بين التنمية وكثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية، فتعمل التنمية على زيادة العلاقات الوظيفية وربط النخبة بالعامة.

٤- يترتب على عمليات التنمية توسعا ملحوظا في وظائف الحكومة التي تتأثر كذلك بمستوى التنمية الاقتصادية.

٥- تتضمن عملية التنمية ثقافة سياسية موحده، فالتنمية الوطنية تتم في الدولة الأمة حيث تميل علاقة الأفراد بها للسمو فوق كل الولاءات الأخرى.

## ثالثا: عدم المشاركة:

### السلوك السياسي المضاد (الإحجام أو عدم المشاركة أو اللامبالاة السياسية)

يعد ما يعرف بالسلوك السياسي المضاد (opposite political Behavior) من المواضيع الهامة التي لا يكتمل فهمنا للمشاركة السياسية دون الخوض فيه.

والمقصود بالسلوك السياسي المضاد هو الإحجام عن المشاركة أو عدم المشاركة (Non-Participation) وهي ظاهرة بدأت تأخذ العناية والاهتمام من قبل علماء السياسة، وذلك لانتشارها بشكل كبير في الديمقراطيات الغربية بشكل عام ((إياس عاشور، مرجع سابق، ص١٦)).

والحقيقة أنه ليس بالضرورة أن يخلو هذا السلوك من نتائج وأثار سياسية معينة، فعندما لا تقوم مجموعة من الأفراد بالتصويت في الانتخابات فهذا يعني وجود أسباب متعددة دفعتهم إلى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم المشاركة قد يكون من ضمنها أسباب سياسية، كمن يقاطع الانتخابات لتسجيل مواقف معينة أو احتجاجا على السياسة الحكومية، كما أن عدم تصويت عضو مجلس تشريعي على قانون ما قد يكون نابعا عن حالة توفيقية يرغب من خلالها في عدم التصادم مع قوى أخرى داخل المجلس، أو قد يكون احتجاجا على وضع القضية المناقشة على رأس الأجندة وهي لا تستحق المناقشة وهكذا.

وهناك من يرى أن ظاهرة عدم التصويت في الانتخابات ناجمة عن عدة أسباب من أهمها:

١- عدم شعور الأفراد بالاندماج الاجتماعي، وينتشر هذا الشعور بين الأقليات، أو بين الأفراد الذين يشعرون بأنهم مهمشون أي مرفوضون في الدولة.

٢- عدم الثقة في المرشحين (عدم وجود مرشح مثالي).

٣- الإحساس بعدم الجدوى في أن يؤثر التصويت على قرارات الحكومة.

ويرى عبد الهادي الجوهري أن أهم أسباب ما يعرف بالسلوك السياسي المضاد أو بمعنى آخر معيقات المشاركة السياسية هي كالتالي ((عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص٣٣)).

١- ما يتوقعه الفرد من نتائج سلبية في المشاركة كتهديد سلامته الشخصية أو الخوف من توتر العلاقات مع الآخرين أو فقدان الوظيفة .... الخ.

٢- القناعة بان نتائج العمل السياسي غير مفيدة ولا طائل منها، وان هناك فجوة بين القول والفعل.

٣- غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية ويرتبط ذلك بوسائل الإعلام والتنشئة السياسية في المجتمع.

٤- المناخ السياسي العام، ويرتبط ذلك بالمؤسسات والتنظيمات القائمة في المجتمع والدستور، وطبيعة النظام الحزبي.

٥- طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع كالعامل الثقافي والعامل الاقتصادي والنظرة لدور الأفراد (الرجل والمرأة).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- عدم توفير المجتمع للحاجات الأساسية للأفراد بحيث يضعف الانتماء والـولاء لهـؤلاء الأفراد مما يضعف اندماجهم الاجتماعي.

٧- أسباب تاريخية كالغزوات الخارجية والحكم الأجنبي والأفكار والتيارات التي جاء بهـا، مثل الأفكار التي تقلل من ملامح العمل الجمعي والسلوك التعاوني وتبث قيم التفرقة بـدلا مـن التجمع.

ورغم ما تقدم إلا إن الاعتقاد السائد بان المستوى العالي من المشاركة السياسية هو أمـر جيد قد لا يعبر عن حالة استقرار في المجتمع. فهناك من يرى إن المشاركة الـسياسية تكـون أعلى في الأماكن التي تشهد درجة عالية من الصراع في المجتمع، حيث يكون هناك تنافس حاد بين القوى المختلفة لكسب دعم المواطنين، أو تكون هناك تناقضات عنـصرية تثيـر انفعـال المواطنين وتدفعهم إلى المشاركة بنسب عالية.

ويرى العالم الأمريكي مونرو إن الإسهام السياسي المتزايد قـد يـشكل تهديـدا للعمليـة الديمقراطية. وتؤكد نظرية تنجستين إن الزيادة المفاجئة في حجم الناخبين قـد تعكـس حالـة الاضطراب والتوتر الموجودة في الدولة. لذلك هناك من يعتقد إن المعدلات المنخفضة للاقتراع تعتبر دليلا على اقتناع الناخبين بالطريقة التي تسير فيها الأمور في الدولة. ((إياس عاشـور، سبق ذكره، ص ١٦)).

ومن الممكن أن يظهر الأفراد مستوى منخفض من المشاركة السياسية في الدولة ومع ذلك فأنهم يؤثرون في سياسات الحكومة، ويتجسد ذلك من خلال قدرتهم على تأييـد أو عـدم تأييـد القوى المتنافسة على السلطة. ومن جهة أخرى قد يظهر الأفراد مستوى عالي من المـشاركة السياسية وذلك من خلال الإقبال على التصويت بكثافة، والانضمام بأعـداد كبيـرة للأحـزاب، وحضور الاجتماعات العامة، وعلى الرغم من ذلك يبقى تأثيرهم على سياسة الدولة منعـدم أو ضعيف، وتتجسد هذه الحالة في الدول الديكتاتورية. ((المرجع ذاته، ص ١٧)). لو لم يشارك الجميع فان طغاة العالم لن يكون بالإمكان إقصائهم، وبالتأكيد كان الاتجاه القائل " بان هذا لـيس من شأني فانا لست منخرطا في العمل السياسي " هو الذي جعل بالإمكان أن يتسلم هتلر السلطة. وعلى عكس المشاركة فان عدم المشاركة يشير إلى تقليل أو إلغاء المشاركة الـسياسية نتيجـة للاختيار، أو اللامبالاة، أو القسر .... الخ.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا تتبعنا عدم المشاركة إلى النهاية فان النتيجة يمكن أن تكون إلغاء كل أشكال المشاركة فكثير من أنظمة الحكم البيروقراطية عادة ما تتجه إلى إغلاق قنوات المشاركة السياسية والتعددية وتأميم الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية أو الحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب المسيطر مما يؤدي إلى نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلى تعميق أزمة المشاركة.. وهكذا. باختصار فان غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم، وغياب القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام. واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها، وفي نظر الدول الأخرى ((طارق عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣١)).

ويرى روزنبرج إن عدم مشاركة الكثير من أفراد المجتمع يرجع إلى عوامل عديدة أهمها انخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي، كان يرى الفرد ان النشاط السياسي مهدد لبعض جوانب حياته أو يؤثر على مكانته الاجتماعية. ((المرجع ذاته، ص ٣١)).

ويحدد روبرت دال الأسباب التي تدفع الفرد اختياريا إلى عدم المشاركة السياسية في ست نقاط ((داوود الباز، مرجع سابق، ص ١١٢)).

١- إن الشخص يشارك سياسيا بدرجة قليلة إذا وجد أن التعويضات التي يحصل عليها من خلال مشاركته هذه اقل بالمقارنة بالتعويضات التي يحصل عليها في أي نشاط أخر.

٢- تكون المشاركة في الحياة السياسية اقل إذا اعتبر الشخص إن الأهداف المطروحة الجديدة لا تختلف عن سابقتها وبالتالي فان مشاركته لن تغير شيئا في الواقع.

٣- المشاركة في الحياة السياسية تكون اقل عندما يشك الشخص في إمكانية تغير الأوضاع، أي أن ثقته في نفسه وفي قدراته تدعوه إلى المشاركة الفعالة في السياسة، ولكن علمه باستحالة – أو صعوبة – التغيير تدعوه إلى عدم المشاركة.

٤- المشاركة في الحياة السياسية تكون اقل عندما يعتقد الشخص بأنه يمكن له الحصول على نفس الأهداف بدون الارتباط بالسياسة.

٥- تكون المشاركة في الحياة السياسية اقل إذا ما حكم الشخص على نفسه بمحدودية معلوماته السياسية، ولهذا السبب فانه لا يمكن أن يكون شخصا فعالا في المجال السياسي.

٦- وأخيرا كلما زادت المعوقات أمام المشاركة السياسية كلما قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن تلخيص ((عبير طهبوب، مرجع سابق، ١٩)). أسباب اللامبالاة والاستنكاف عن المشاركة السياسية في البنود التالية:

١. الظروف التاريخية والمراحل التي مر بها المجتمع، ويرتبط ذلك بالحكم الأجنبي، والغزوات، والتيارات الفكرية الغربية والتي عاده ما تترك جميعها اثأرا سلبية لدى المواطنين من خلال تقليل حماسهم وانتمائهم، وتكريس جهودهم لمحو ملامح العمل الاجتماعي والسلوك التعاوني، وبث الفرقة بينهم وإحساسهم بالغربة. "في الوقت الذي تشكل فيه المجتمعات الثورية أرضا خصبة للمشاركة السياسية ".

٢. الاغتراب السياسي: فيعتقد غابريل الونك وسيدني فيربا إن الاغتراب السياسي وراء هذه اللامبالاة والتي تعني وصول المواطن إلى هذه الحالة من الإحساس بالغربة وهو في بلده، وان الإحداث السياسية التي تدور حوله لا تعنيه فيصاب بالسلبية وعدم الرغبة في المشاركة.

٣. الشك السياسي: وهي حالة تصيب الموطن حيث تنعدم الثقة بينه وبين العاملين في مجال السياسة والقيادات السياسية، وهي نتيجة حتمية للاغتراب السياسي، ويتولد عاده هذا الإحساس في الدول التي تسودها ديمقراطية شكلية وانتخابات محددة مسبقا، وان العملية الانتخابية تهدف لإضفاء الشرعية، وان الأحزاب جزء من اللعبة السياسية. ((إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ١١٢)).

٤. تأثير التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد: فالتنشئة قد تعزز لدى المواطن فضيلة الابتعاد عن السياسة وهمومها، وقد تدفع بالخوف من السلطة والسياسة وتبعاتها، وهو إحساس ناتج عن واقعه معينه أو ضعف في الشخصية وإحساس بعدم القدرة على تحمل المسؤولية. كما يدفع الجهل والأمية بالفرد نحو تقوقع سياسي. لأنه شخص غير قادر على المفاضلة وجاهلا لأسباب الصراعات الدائرة. إضافة لذلك، فان غياب التنشئة السياسية تؤدي إلى ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية، خاصة لدى تلك الشريحة المترفة في المجتمع والتي تنظر إلى السياسة بنوع من الاستهتار، واعتبارها ملهاة للفقراء. وفي نفس الوقت الذي يشكل فيه عدم الرضا من النسق السياسي القائم سببا في اللامبالاة التي يقع فيها المواطنين، فان الثقة الكبيرة، والرضا التام عن النظام السياسي القائم قد يشكل دافعا أيضا نحو اللامبالاة. فحين يمنح النظام السياسي الثقة في



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول المستقرة والمتقدمة ديمقراطيا، يؤدي ذلك إلى اطمئنانهم لمؤسسات هـذا النظـام بضرورة المشاركة السياسية. ((إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ٣٦)) .

وينتقل الموروث الاجتماعي من جيل إلى جيل، حيث يتعلم الفـرد مـن خـلال تنـشئته الاجتماعية السلوك المناسب لثقافة مجتمعه، وما تتضمنه هذه الثقافة من قيم واتجاهات من خلال الأسرة، المدرسة، وسائل الاتصال، بالإضافة إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة التي ينتمي إليها الفرد، والقدرة على صنع القرار والتأثير لدى الآخرين، بالإضافة إلى تحديد مقدار القوة المتاحة له اكتسابها ومن ثم ممارستها. ((عبير طهبوب، مرجع سابق، ص ١٩)).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

# مناقشة فروض الاستبانة

## الطريقة والإجراءات

### منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المناهج التالية:

**المنهج الوصفي التحليلي:** سيتم استخدام هذا المنهج في معالجة موضوع الدراسة حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من الدراسة، ويقوم هذا المنهج على أساس وصف ظاهرة محل الدراسة والوقوف على كافة جوانبها وأبعادها ومن ثم تحليلها بشكل موضوعي وعلمي للوصول إلى نتائج الدراسة.

**المنهج الإحصائي التحليلي:** حيث يعتبر الطريقة العلمية الكمية التي يتعبها الباحث معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلميه بخصوص الظاهرة المدروسة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS .((وصفي، عماد الدين (٢٠٠٣) البحث العلمي في الإدارة والعلوم الأخرى. الإسكندرية: منشاة المعارف)).

**مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من المنتسبين للمنظمات المجتمع المدني في الأردن.

**عينة الدراسة:** سيوف يتم اختيار عينة عشوائية مكونة من(٥٠٠) شخص من أعضاء مؤسسات المجتمع المدني.

أداة الدراسة: تم تصميم استبيان خاص لهذه الغاية لقياس مفهوم الدور لمنظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية في الأردن حيث تشمل الاستبانة ثلاثة محاور رئيسة

وهي: مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المعالجة الإحصائية:** لغرض التحليل الإحصائي فقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري. وقد تم تحديد مستويات الإجابات عن طريق تحديد درجه الموافقة على فقرات المقياس وحسب المعادلة التالية: مدى المقياس =(٥) موافق بشدة – (١) غير موافق بشدة =(٤) وعليه نجد قياس طول الفئة حسب المعادلة التالية: طول الفئة = المدى ÷ عدد المستويات (ضعيفة، متوسطة، مرتفعة) = (٤÷٣=١,٣٣) وبذلك تصبح الفئات لدرجه الموافقة بالشكل التالي:

- من (١–٢,٣٣) وتشير إلى درجة موافقة ضعيفة.
- (٢,٣٤–٣,٦٧) وتشير إلى درجة موافقة متوسطه.
- (٣,٦٨–٥,٠٠) وتشير إلى درجة موافقة مرتفعة.

كما استخدمت التكرارات والنسب المئوية لعرض خصائص عينة الدراسة، والاختبار صدق وثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الفا كرونباخ للاتساق الداخلي ومعامل ارتباط بيرسون، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض وصفي لمحور الدراسة تبعا لإجابات أفراد عينة الدراسة. أما لاختبار فرضيات الدراسة فقد استخدم اختبار (ت) لعينة الواحدة. وتحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في درجات موافقة إفراد الدراسة تبعا للمتغيرات الشخصية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**خصائص عينة الدراسة**

**أولا: الخصائص العامة:**

**جدول رقم (٣)**

**التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب الخصائص العامة لعينة الدراسة**

(ن = ٤١٠)

| المتغير | | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكور | ٢٨٦ | ٦٩،٨ |
| | إناث | ١٢٤ | ٣٠،٢ |
| الديانة | الإسلام | ٣٨٤ | ٩٣،٧ |
| | المسيحية | ٢٦ | ٦،٣ |
| العمر | ٢١- ٣٠ | ٥٦ | ١٣،٧ |
| | ٣١- ٤٠ | ١٠٢ | ٢٤،٩ |
| | ٤١ – ٥٠ | ١٥٢ | ٣٧،١ |
| | ٥١ – فأكثر | ١٠٠ | ٢٤،٤ |
| مكان السكن | مدينة | ٢٥٢ | ٦١،٥ |
| | قرية | ٧٠ | ١٧،١ |
| | بادية | ٣٨ | ٩،٣ |
| | مخيم | ٥٠ | ١٢،٢ |
| قطاع العمل | قطاع عام | ١٢٠ | ٢٩،٣ |
| | قطاع خاص | ١١٠ | ٢٦،٨ |
| | إعمال حرة | ٨٠ | ١٩،٥ |
| | متقاعد | ١٠٠ | ٢٤،٤ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| المتغير | | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| المستوى التعليمي | ثانوية عامه فاقل | ١٦ | ٣،٩ |
| | دبلوم | ١١٠ | ٢٦،٨ |
| | بكالوريوس | ٢٠١٨ | ٥٣،٢ |
| | دراسات عليا | ٦٦ | ١٦،١ |
| الدخل الشهري | ٤٠٠ فاقل | ٦٠ | ١٤،٦ |
| | ٤٠١ – ٥٠٠ | ١١٠ | ٢٦،٨ |
| | ٥٠١ – ٦٠٠ | ٥٠ | ١٢،٢ |
| | ٦٠١ فأكثر | ١٩٠ | ٤٦،٣ |

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) إن اعلي نسبة من إفراد عينة الدراسة من الذكور والبالغة (٦٩،٨%)، فيما بلغت نسبة تمثيل الإناث (٣٠،٢%)، وفيم يتعلق بالديانة نلاحظ إن نسبة تمثيل الإسلام هي الأكثر والبالغة (٩٣،٧%) مقابل (٦،٣%) للمسيحية كما ويلاحظ من بيانات الجدول بان النسبة الأعلى من إفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئات ٤١-٥٠ سنه والبالغة (٣٧،١ %) وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل الفئة العمرية من ٣١ – ٤٠ سنه والبالغة (٢٤،٩%) فيما كانت ادني نسبه تمثيل للفئة العمرية ٢١-٣٠ سنه والبالغة (١٣،٧%). كما يلاحظ من بيانات الجدول بان الغالبية من إفراد الدراسة من المقيمين في المدن وبنسبة تمثيل (٦١،٥%)، ثم جاءت نسبة تمثيل المقيمين في القرى البالغة (١٧،١%)، وفي الدرجة الثالثة المقيمين في المخيمات (١٢،٢%)، وأدنى نسبة تمثيل للمقيمين في البادية (٩،٣%)، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي نلاحظ أن أكثر من النصف (٥٣،٢%) من حملت الشهادة الجامعية الأولى بكالوريوس وفي الدرجة الثانية الدبلوم بنسبة تمثيل (٢٦،٨%)، فيما كانت أدنى نسبة تمثيل للثانوية العامة واقل البالغة (٣،٩%). ومن حيث قطاع العمل نجد أن النسبة الأعلى للعاملين في القطاع العام (٢٩،٣%)، ثم القطاع الخاص وبنسبة (٢٦،٨%)، وفي الدرجة الثالثة المتقاعدين بنسبة (٢٤،٤%)، فيما كانت نسبة ذوي الأعمال الحرة (١٩،٥%). ومن حيث الدخل يلاحظ أن النسبة الأعلى لذوي الدخل ٦٠١ دينار فأكثر والبالغة (٤٦،٣%)، ثم ذوي الدخل ٤٠١-٥٠٠ دينار وبلغة (٢٦،٨%)، فيما أدنى نسبة لذوي الدخل ٥٠١ – ٦٠٠ دينار والبالغة (١٢،٢%).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## ثانيا: البيانان المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني

### جدول رقم (٤)

### التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب تعريف منظمات المجتمع المدني

| تعريف منظمات المجتمع المدني | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| مجموعة من التكتلات الاقتصادية والتعليمية والقانونية والسياسية الموجودة في كل دوله وتساعد على نهوض الدولة. | ٧٠ | ١٧،١ |
| أي منظمة تهدف لخدمة المجتمع بغير ربح. | ٥٠ | ١٢،٢ |
| تكتلات مجتمعية تشكل أمالها منظور سياسي أو ثقافي تخدم فئة المجتمع المحيط بها. | ٥٠ | ١٢،٢ |
| مؤسسات غير حكومية تطوعية أهلية. | ٥٠ | ١٢،٢ |
| منظمات غير حكومية تطوعية وغير ربحية. | ٥٠ | ١٢،٢ |
| لم يجيب. | ١٤٠ | ٣٤،١ |
| المجموع. | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |

يتضح من بيانات الجدول رقم (٤) بان النسبة الأكبر من إفراد الدراسة لم تجب على سؤال تعريف منظمات المجتمع المدني وبنسبة تمثيل(٣٤,١%)، ومن الذي أجابوا عن تعريف منظمات المجتمع المدني نلاحظ أن (١٧,١%) عرفوها بأنها" مجموعة من التكتلات الاقتصادية والتعليمية والقانونية والسياسية الموجودة في كل دولة وتساعد على نهوض الدولة"، فيما كانت هناك أربعة تعريفات ولها نفس نسب الإجابات(١٢,١%) وهي:



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أي منظمة تهدف لخدمة المجتمع بغير ربح.
- تكتلات مجتمعية تشكل أمالها منظور سياسي أو ثقافي تخدم فئة المجتمع المحيط بها.
- مؤسسات غير حكومية تطوعية أهلية.
- منظمات غير حكومية تطوعية وغير ربحية.

**العضوية في مؤسسات المجتمع المدني:**

**جدول رقم (٥)**

**التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب العضوية في منظمات المجتمع المدني.**

| العضوية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم (أعضاء) | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |
| لا | ٠ | ٠،٠ |
| المجموع | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن جميع إفراد عينة الدراسة من المنتمين لمنظمـــات المجتمع المدني.

**جدول رقم (٦)**

**التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب منظمة المجتمع المدني.**

| المنظمة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| جمعيات خيرية. | ١٤٠ | ٣٤،١ |
| نقابة الأطباء. | ٢٠ | ٤،٩ |
| نقابة المعلمين. | ١٦٠ | ٣٩،٠ |
| نقابة المهندسين. | ٤٠ | ٩،٨ |
| جمعيات ثقافية. | ٥٠ | ١٢،٢ |
| المجموع . | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من بيانات الجدول رقم (٦) إن النسبة الأعلى من إفراد عينة الدراسة من المنتمين لنقابة المعلمين والبالغة (٣٩،٠%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل المنتمين إلى الجمعيات الخيرية بنسبة (٣٤،١%)، ثم جاءت نسبة المنتمين للجمعيات الثقافية بنسبة (١٢،٠%)، مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بعملية المشاركة السياسية.

**جدول رقم (٧)**

**التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب نجاح عملية المشاركة السياسية في الأردن**

| نجاح عملية المشاركة السياسية في الأردن | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ناجحة بدرجة كبيرة. | ٧٨ | ١٩،٠ |
| ناجحة. | ٢٢٠ | ٥٣،٧ |
| ناجحة بدرجة متوسطة. | ١١٢ | ٢٧،٣ |
| غير ناجحة. | ٠ | ٠،٠ |
| المجموع. | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |

يتضح من بيانات الجدول رقم (٧) أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا بان عملية المشاركة السياسية ناجحة (٥٣،٧%)، وفي الدرجة الثانية ممن أجابوا بأنها ناجحة بدرجة متوسطة (٢٧،٣%)، و(١٩،٠%) أجابوا بأنها ناجحة بدرجة كبيرة.

**جدول رقم (٨)**

**التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب افتقار منظمات المجتمع المدني لرؤية واضحة في عملية المشاركة السياسية في الأردن**

| افتقار منظمات المجتمع المدني لرؤية واضحة في عملية المشاركة السياسية في الأردن. | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم. | ٢٨٨ | ٧٠،٢ |
| لا. | ١٢٢ | ٢٩،٨ |
| لا ادري. | ٠ | ٠،٠ |
| المجموع. | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من بيانات الجدول رقم (٨) أن النسبة الأعلى من إفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا بافتقار منظمات المجتمع المدني لرؤية واضحة في عملية المشاركة السياسية في الأردن وبنسبة بلغت (٧٠،٢%)، فيما (٢٩،٨%) يرون عكس ذلك.

**جدول رقم (٩)**

**التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب تأثير منظمات المجتمع المدني على عملية المشاركة السياسية في الأردن**

| تأثير منظمات المجتمع المدني على عملية المشاركة السياسية في الأردن. | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يوجد تأثير ايجابي. | ٢٤٠ | ٥٨،٥ |
| يوجد تأثير سلبي. | ٠ | ٠،٠ |
| لا يوجد تأثير. | ١٧٠ | ٤١،٥ |
| المجموع. | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |

يتضح من بيانات الجدول رقم (٩) أن النسبة الأعلى من إفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا بوجود تأثير ايجابي لمنظمات المجتمع المدني على عملية المشاركة السياسية في الأردن وبنسبة بلغت (٥٨،٥%)، فيما (٤١،٥%) يرون بعدم وجود تأثير.

**جدول رقم (١٠)**

**التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب تأييد تعديل القوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في الأردن.**

| تأيد تعديل القوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في الأردن. | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم. | ٣٢٤ | ٧٠،٠ |
| لا. | ٧٢ | ١٧،٦ |
| لا ادري. | ١٤ | ٣،٤ |
| المجموع. | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٠) أن النسبة الأعلى من إفراد عينة الدراسة من الـذين يؤيدون تعديل القوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في الأردن وبنسبة بلغـت (٧٠،٠%) و(١٧،٦%)، لا يؤيدون تعديل القوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المـدني فـي الأردن فيمـا (٣،٤%) أجابوا بأنهم لا يدرون.

**جدول رقم (١١)**

**التوزيع النسبي لإفراد الدراسة حسب جدية الحكومات الأردنية في موضوع عملية المشاركة السياسية في الأردن.**

| جدية الحكومات الأردنية في موضوع عملية المشاركة السياسية. | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| نعم. | ١٢٦ | ٣٠،٧ |
| لا. | ١٩٢ | ٤٦،٨ |
| لا ادري. | ٩٢ | ٢٢،٤ |
| المجموع. | ٤١٠ | ١٠٠،٠ |

يتضح من بيانات الجدول رقم (١١) أن النسبة الأعلى من إفراد عينة الدراسة من الـذين يرون جدية الحكومات الأردنية في موضوع عملية المشاركة السياسية وبنسبة بلغت (٤٦،٨%)، و(٣٠،٧%) لا يرون هناك جدية للحكومات الأردنية في موضوع عملية المشاركة الـسياسية، فيما (٢٢،٤%) أجابوا بأنهم لا يدرون.

**التحليل الوصفي، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على محاور الدراسة.**

١- الاتجاهات نحو تطور عمل منظمات المجتمع المدني.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول (١٢)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات محور الاتجاهات نحو تطور عمل منظمات المجتمع المدني.**

| | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | رفع أعداد المنتسبين في منظمات المجتمع المدني. | ،٧٦ | ١،٤٣ | مرتفعة |
| ٢ | تحفيز منظمات المجتمع المدني للعمل في المجتمع. | ،٧٦ | ٢،٤٣ | مرتفعة |
| ٣ | شمولية برامج منظمات المجتمع المدني لقضايا المجتمع. | ،٣٦ | ٣،٤٨ | مرتفعة |
| ٤ | مخاطبة برامج منظمات المجتمع المدني لحاجات المجتمع. | ،٢١ | ٦،٥١ | متوسطة |
| ٥ | قدرة منظمات المجتمع المدني على نشر أفكارها بين غالبية فئات المجتمع. | ،٢٤ | ٥،٦٥ | متوسطة |
| ٦ | انتشار منظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة. | ،٣١ | ٤،٦٨ | متوسطة |
| | الكلي. | ،٤٤ | ،٣٣ | مرتفعة |

يلاحظ من بيان الجدول رقم (١٢) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني، فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية للإجابات (٢،٤٤) وبانحراف معياري (٠،٣٣). وعلى مستوى عبارات المحور نلاحظ ان أعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (١، ٢) وبمتوسط حسابي (٢،٦٧) وانحراف معياري (٠،٤٣) وتنصان على "رفع أعداد المنتسبين في منظمات المجتمع المدني" و"تحفيز منظمات المجتمع المدني للعمل في المجتمع"، أما أدنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (٤) بمتوسط حسابي (٢،٢١) وانحراف معياري (٠،٥١) وتنص على "مخاطبة برامج منظمات المجتمع المدني لحاجات المجتمع".

٢- الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (١٣)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات محور القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.**

| | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | تعديل المواد المتعلقة بعضوية منظمات المجتمع المدني. | ٢،٥٤ | ٣،٥٠ | مرتفعة |
| ٢ | تعديل المواد المتعلقة بتشكيل منظمات المجتمع المدني. | ٢،٧٦ | ١،٤٣ | مرتفعة |
| ٣ | تعديل القوانين المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني. | ٢،٦٥ | ٢،٤٨ | مرتفعة |
| | الكلي. | ٢،٦٥ | ،٣١ | مرتفعة |

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٣) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية، فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية للإجابات (٢،٦٥) وبانحراف معياري (٠،٣١)، وعلى مستوى عبارات المحور نلاحظ ان أعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٢) وبمتوسط حسابي (٢،٧٦) وانحراف معياري (٠،٤٣) وتنص على "تعديل المواد المتعلقة بتشكيل منظمات المجتمع المدني"، ثم جاءت العبارة رقم (٣) في الدرجة الثانية بمتوسط حسابي (٢،٦٥) وانحراف معياري (٠،٤٨) وتنص على "تعديل القوانين المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني" أما أدنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (١) بمتوسط حسابي (٢،٥٤) وانحراف معياري (٠،٥٠) وتنص على "تعديل المواد المتعلقة بعضوية منظمات المجتمع المدني".

٢- الاتجاهات نحو دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## جدول رقم (١٤)

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات محور دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.**

| | العبارة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | منظمات المجتمع المدني الفعالة على الساحة السياسية هي الأقدر على التأثير في عملية المشاركة السياسية. | ،٥٣ | ٢،٦٠ | مرتفعة |
| ٢ | وجود برامج واضحة وواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مجال المشاركة السياسية. | ،٥٥ | ٠،٥٠ | مرتفعة |
| ٣ | قدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. | ،٢٦ | ٣،٦٦ | متوسطة |
| ٤ | غياب التنشئة السياسية على المستوى الوطني بأهمية العمل السياسي في منظمات المجتمع المدني. | ،٢٢ | ٠،٦٥ | متوسطة |
| ٥ | غياب سياسات متكاملة ومتماسكة تشكل مرجعية منظمات المجتمع المدني. | ،٤٠ | ٥،٤٩ | مرتفعة |
| ٦ | التأثير في الرأي العام المحلي في القضايا المتعلقة في المشاركة السياسية. | ،٣٥ | ،٤٨ | مرتفعة |
| ٧ | غياب شبكات تعاون ومؤازرة متبادلة مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، نقابات، جمعيات، أندية، اتحادات. | ،٩٤ | ٦،٦٥ | متوسطة |
| ٨ | تجميع وصياغة الاحتياجات والتحديات التي يعبر عنها أعضاؤها ومناصروها. | ،١٤ | ٤،٦٨ | متوسطة |
| ٩ | تأثير المنظمات الدولية على عمل مؤسسات المجتمع المدني. | ،٤١ | ١،٧٠ | متوسطة |
| ١٠ | تساهم منظمات المجتمع مساهمة فاعلة في عملية المشاركة السياسية. | ،٢٤ | ٩،٧٣ | متوسطة |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١١ | دور مؤسسات المجتمع المدني ضعيف جدا في عملية المشاركة السياسية. | ،١٧ | ٣،٦٢ | متوسطة |
| ١٢ | القيام بنشاطات اجتماعية وتثقيف الناخبين والمواطنين بشكل عام بخصوص النظام السياسي والانتخابي وتشكيل القيم السياسية العامة. | ،٣٨ | ٥،٤٩ | متوسطة |
| ١٣ | موازنة المتطلبات والتطلعات المتناقضة وتحويلها إلى سياسات عامه. | ،٤٣ | ٣،٥٠ | مرتفعة |
| ١٤ | تحريك وتفعيل المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية. | ،٢١ | ٢،٧١ | متوسطة |
| ١٥ | وجود سياسات مالية شفافة لمنظمات المجتمع المدني | ،٨٨ | ٧،٧٩ | متوسطة |
| ١٦ | انخراط منظمات المجتمع المدني في قضايا المجتمع المختلفة. | ،٠٠ | ٥،٨٣ | متوسطة |
| ١٧ | وجود مرونة لدى منظمات المجتمع المدني على التأقلم مع المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية. | ،٢٢ | ١،٦٥ | متوسطة |
| | الكلي. | ،٢٥ | ٢٩ | متوسطة |

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٤) وجود درجه متوسطة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية، فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية للإجابات (٢،٢٥) وبانحراف معياري (٠،٢٩)، وعلى مستوى عبارات المحور نلاحظ ان أعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (٢) وبمتوسط حسابي (٢,٥٥) وانحراف معياري (٠,٥٠) وتنص على "وجود برامج واضحة وواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مجال المشاركة"، ثم جاءت العبارة رقم (١) في الدرجة الثانية بمتوسط (٢,٥٣) وانحراف معياري (٠,٦٠) وتنص على "منظمات المجتمع المدني الفعالة على الساحة السياسية هي الأقدر على التأثير في عملية المشاركة السياسية"، إما أدنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (١٥) بمتوسط حسابي (١,٨٨) وانحراف معياري (٠,٧٩) وتنص على "وجود سياسات مالية شفافة لمنظمات المجتمع المدني".



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**اختيار فرضيات الدراسة:**

لاختيار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختيار الفرضية الأولى، وذلك باختيار الفروق بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي (٢) والذي يشير إلى أجابه محايدة، وتكون قاعدة القرار:

- إذا كانت الفروق دالة إحصائيا ومتوسط الإجابات أعلى من القيمة (٢) فأننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.
- إذا كانت الفروق غير دالة إحصائيا فأننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية.

أما اختيار الفرضية الثانية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي لاختيارها، وتعتمد على اختيار الفروق بين متوسطين أو أكثر، وتكون قاعدة القرار:

- إذا كانت الفروق دالة إحصائية فأننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.
- إذا كانت الفروق غير دالة إحصائيا فأننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية.

**جدول رقم (١٥)**

**نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات**

**نحو تطور عمل منظمات المجتمع المدني.**

| الفرضية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | متوسط المقياس | قيمة (ت) | الدالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يوجد اتجاهات ايجابية نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني. | ٢،٤٤ | ٠،٣٣ | ٢،٠٠ | ٩،٠٦٠ | ٠،٠٠٠* | قبول الفرضية |

التأثيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< ٠،٠٥).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دالة (٠،٠٥) بين متوسط الإجابات على محور الاتجاهات نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني وبين متوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (١٩،٠٦٠) والدالة الإحصائية لها (٠،٠٠٠)، وبذلك تقبل الفرضية الأولى والتي تنص على:

"يوجد اتجاهات ايجابية نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني".

**جدول رقم (١٦)**

**نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار ايجابية الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.**

| الفرضية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | متوسط المقياس | قيمت (ت) | الدالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يوجد اتجاهات ايجابية نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية. | ٢،٦٥ | ٠،٣١ | ٢،٠٠ | ٣٠،٤٤٨ | *٠،٠٠٠ | قبول الفرضية |

التأثيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< ٠،٠٥).

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دالة (٠،٠٥) بين متوسط الإجابات على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية وبين متوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (٣٠،٤٤٨) والدالة الإحصائية لها (٠،٠٠٠)، وبذلك تقبل الفرضية الثانية والتي تنص على:

"يوجد اتجاهات ايجابية نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية".



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**جدول رقم (١٧)**

**نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.**

| الفرضية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | متوسط المقياس | قيمت (ت) | الدالة الإحصائية | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يوجد فاعلية لدور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية. | ٢،٢٥ | ٠،٢٩ | ٢،٠٠ | ١٢،٦٤٣ | ٠،٠٠٠* | قبول الفرضية |

- التأثيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a< ٠،٠٥).

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دالة (٠،٠٥) بين متوسط الإجابات على محور فاعلية لدور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية وبين متوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (١٢،٦٤٣) والدالة الإحصائية لها (٠،٠٠٠)، وبذلك تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على:

"يوجد فاعلية لدور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية".



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الخاتمة:**

تتخذ منظمات المجتمع المدني أهدافا وأدوارا تعمل على تحقيقها في تمتين الهوية والولاء الوطنيين ورفع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية، وان أية دولة لديها مجتمع سياسي، يمكن ان تقدم بعض الحرية لمواطنيها، ولكن لا نستطيع ان نبني مجتمعا ديمقراطيا من دون مؤسسات المجتمع المدني التي هي هيكل البناء الديمقراطي وهي على رأس القائمة في متطلبات التغير الاجتماعي والسياسي. والمجتمع المدني ومنظماته لها الدور الهام والفعال في توجيه الدولة نحو الصواب فيما لو انحرفت مؤسساتها عن الدرب الذي رسمه المجتمع لها وأراد لها السير فيه دون سواه، ولذلك يجب أن تكون هناك عين رقابية من قبل الشعب على تصرفات الحكومة، وهذه الرقابة هي الضمانة الحقيقية لتطبيق نصوص الدستور والقوانين بشكلها الصحيح بل هي صمام أمان لها ضد استبداد الدولة وعدم ممارسة الدكتاتورية والقهر ضد الشعب، إذ لن تكون هناك قيمة حقيقية للدستور والقانون مالم يتم تفعيل هذا الدور الرقابي من قبل المنظمات المدنية، وتتم هذه الرقابة من خلال مساعدة الحكومة في خدمة الناس وبناء خلفية مؤثرة في السياسية لصيانة ودعم وتطوير الحريات والديمقراطية دون تعاملها مع السياسية مباشرة، على أن يكون ذلك في ذل حكومة مدنية ديمقراطية تتحمل المسؤولية والمحاسبة بعد ذلك.

إن الدولة، في أحيان كثيرة، تلجأ إلى وضع القيود امام فعالية المجتمع المدني، وتضيق الخناق عليه، إلى درجة يصبح الافراد فيه مجرد رعايا وليس مواطنين في دولة ديمقراطية. وللدولة وسائلها في ذلك، بدءا من الضوابط التي تضعها لتأسيس منظمات المجتمع المدني، مرورا بتوجيه أنشطتها وتعين بعض ممثليها في تلك المنظمات لهذا الغرض، وانتهاءا بتجميد عملها وأحيانا بحلها وتعقب ناشطيها. وهكذا يعاني المجتمع المدني من تبعيته للدولة وبالتالي يخرج عن اطار خاصيته الأساسية، وهي الاستقلالية عن الدولة. ويمكن تعليل ذلك إلى ان الدولة قد تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل لكن عدم الثقة هي التي تجعلها تضع القيود على نشاطها. بالإضافة إلى ذلك فأن نشاطات الدولة التي تشمل جميع المجالات حولت سلطة الدولة إلى أداة مراقبة مستمرة وهذا يقوي من عدم الثقة بين الطرفين ويشكل عائق أمام استقلالية المجتمعات المدنية.

ارتبطت نشأة وفعالية منظمات المجتمع المدني في الأردن بتطور الحياة السياسية وتطور دولة الدولة في إدارة شؤون المجتمع، فكما هو معروف وجدت صيغ الهيئات والجهات والفئات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي مارست العمل التطوعي الاختياري في المجتمعات العربية الإسلامية تعبيرا عن الالتـزام بتعاليم الدين الإسلامي، وانسجاما مع التقليد العربية المتوازنة. فلذالك كانت الهيئـات الخيريـة والجمعيات أو ما شاكلها من مظاهر التكامل الاجتماعي بدايـة لنمـو مؤسـسات أو منظمـات المجتمع المدني. وقد ارتبط ذلك بضرورة توفير الحاجات أو تقديم المساعدات التي لـم تكـن "الدولة" معنية بها في العهد العثماني مثلا، أو الأنشطة التي لم تكن الدولة الحديثـة فـي الأردن بقادرة على ممارساتها، سيما أنها نشئت كمؤسسة جديدة في مجتمع كانت له ملامحـه الـسابقة عليها. فلذالك عكست الهيئات الاجتماعية الأولى من أحزاب ومن هيئات ومن تنظيمات بساطة تكوين الدولة وحداتها. وكان من الطبيعي أن تكون الأعمال الخيرية والتعاونية بوازع الدين أو بدوافع اقتصاد المعيشة، أو علاجا للمشكلات الاجتماعية، بوادر نشاط هذه الهيئات الاجتماعيـة. مثل (جمعية دور الإحسان ١٩٢١، وجمعية النهضة الأرثوذكسية ١٩٢٥).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيـز عمليـة المشاركة السياسية وفي غرس قيم المواطنة والديمقراطية وتعزيز الاستقلالية والاعتمـاد علـى الذات

إن المتتبع لنشوء منظمات المجتمع المدني يراها متأصلة في المجتمعات تأصل الإنـسان على الأرض، إذ تعتبر الأساس الذي حمى كيانه البشري من الانقراض نظراً لحاجتـه للأمـن الاجتماعي، حيث لجأ إلى تلبية حاجاته الأساسية من خلال تنظيمات اجتماعيـة ينتـسب إليهـا ويتعايش معها علاوة على حب الإنسان بالتميز عن باقي المخلوقات كحبه للتمرد علـى القـيم والتعاليم حاله في ذلك حال باقي المخلوقات على وجه البسيطة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**النتائج:**

من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي:

- شهدت السنوات الأخيرة تطورا ونشاطا ملحوظا لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن، وبروز أشكال جديدة منها، خاصة بعد صدور قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، والذي ساهم بزيادة عدد الجمعيات المسجلة. وتشير الإحصاءات إلى أن عدد مؤسسات المجتمع المدني قد وصل إلى ما يزيد على ٤٧٧١ مؤسسة، تملأ الفضاء العام بين الأسرة والدولة، وتشكل بيئة جاذبة للعمل خاصة في أوساط الناشطين الاجتماعيين والسياسيين بالإضافة إلى عنصر الشباب الذي يعد سمة بارزة من سمات المجتمع المدني خاصة في ضل الحركات الاجتماعية السائدة.كما بات المجتمع المدني يمثل سلطة جديدة تعرف بالسلطة الخامسة وبرغم هذا التطور للمجتمع المدني، بقيت علاقته مع الدولة تراوح بين مد وجزر، وتتسم بالضبابية وعدم اطمئنان كل جهة للأخرى، لا بل تصل العلاقة إلى التصادم خاصة مع مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال السياسة وحقوق الإنسان.

- بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني

- أوضحت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية

- توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية وبين متوسط المقياس الافتراضي .

- بينت الدراسة وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات على محور فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية وبين متوسط المقياس الافتراضي.

- إن العلاقة التي تنطلق منها الدولة في تعاطيها مع المجتمع المدني هي علاقة تقوم على الحذر والمراقبة الدائمة والمستمرة، وترا الدولة أن ذلك يأتي من واجب الدولة المتمثل في



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماية الأمن والسلامة الوطنية وتحقيق العدالة ومحاسبة المسيئين للمجتمع. لذلك فإنها ترى أن الإجراءات التي وضعتها كالقوانين والتشريعات هي تهدف لحماية الأمن والسلامة الوطنية وليس الهدف التضييق على المجتمع المدني خاصة وإنها تنظر للمجتمع المدني بتنوعاته المختلفة، فترى أن بعض مؤسسات المجتمع المدني لا تمارس عملها بكفاءة إدارية ومالية جيدة، وأن هناك استغلالا لمفهوم المجتمع المدني بشكل سلبي كما أنها تتدخل أحيانا نتيجة للخلافات التي تقع بين القائمين على المجتمع المدني وهي بهذا تحقق وضيفة الأمن الوطني وهو جزء من أولوياتها الأساسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## التوصيات

١- دعم وتشجيع منظمات المجتمع المحلي ذات التوجهات الإنسانية التطوعية الخيرية بـــدعمها ماديا ومعنويا من خلال التكريم والاحتفاء بانجازاتها ومشاريعها.

٢- الحد من أنشطة منظمات المجتمع المدني ذات التوجهات المشبوهة والهدامة وخاصة تلـــك التي تتمتع برأس مال مادي ضخم علاوة على تمتعها برأس مال بشري ذو نفوذ على الساحتين الاقتصادية والسياسية للحد من خطورتها على الأمن الوطني الأردني كمنظمات عبده الشياطين والمنظمات الهادفة إلى ترويج زواج المثلين والمنظمات التي تعمل وفق أجندة وتوجيهات خارجية.

٣- العمل على تشجيع منظمات المجتمع المدني وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة والطبيعة وحقـــوق المعاقين والذين هم أبناؤنا وبناتنا إضافة إلى دعم تلك المنظمات الحقوقية الخاصة بالفئة النسوية أو المختصة بالأمراض الاجتماعية كالفقر والبطالة لأن ذلك ضمانة للأمن الـــوطني الأردنـــي وضمان لإمكانية تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والحفاظ عليها.

٤- مراقبة منظمات المجتمع المدني والتي تعنى بشؤون اللاجئين السوريين لما قد تشكله مـــن خطر على الأمن الوطني الأردني.

٥- ضرورة قيام علاقة متوازنة تصب في اتجاه المصلحة الوطنية العليا بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومات الأردنية بما ينعكس بشكل ايجابي على مسيرة التنمية.

٦- العمل على إيجاد قوانين وأنظمة تعزز أدوار منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرفاهيـــة للمواطن الأردني.

٧- أهمية مشاركة المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية من خلال اقتراح القـــوانين المناســـبة وإشراك قادة منظمات المجتمع المدني في النقاشات حول القوانين والأنظمة التي تعزز عمليـــة المشاركة السياسية.

٨- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة المشاركة السياسية على مختلف المستويات.

٩- تفعيل وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات.

١٠- توصي هذه الدراسة من المشروع الأردني تعديل أو تغير قانون الانتخابات الحالي وإعطاء مبدأ تعدد الأصوات.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
Al al- BAYT UNIVERSITY

**معهد بيت الحكمة**

**قسم العلوم السياسية**

**الإخوة والأخوات الأعزاء أعضاء منظمات المجتمع المدني المحترمين**

**تحية طيبة وبعد:-**

**يقوم الباحث: غالب حسين حسن أبو ناموس**

**في معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية/ جامعة آل البيت، بدارسة بعنوان (منظمات المجتمع المدني وأثرها في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن)، وقد تم اختياركم عشوائيا ضمن عينة الدراسة، لذا يرجى التكرم بتعبئة الاستبيان بكل دقة وموضوعية الأمر الذي سينعكس إيجابا على دقة نتائج الدراسة، ولن تستخدم المعلومات الواردة في الاستبيان إلا لغايات البحث العلمي وسوف تعامل بسرية تامة.**

**شاكرين ومقدرين لكم حسن تعاونكم**

**الباحث**

**غالب حسين أبو ناموس**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الخصائص العامة:

١. الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

٢. الديانة:

الإسلام ☐ المسيحية ☐

٣. الفئة العمرية:

أقل من ٢٠ سنة ☐ ٢١ – ٣٠ سنة ☐ ٣١ – ٤١ سنة ☐ ٤١ – ٥٠ سنة ☐ ٥٠ سنة فأكثر ☐

٤. مكان السكن:

مدينة ☐ قرية ☐ بادية ☐ مخيم ☐

٥. المستوى التعليمي:

ثانوية عامة فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐

٦. قطاع العمل:

قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐ أعمال حرة/عمل خاص/صاحب مصلحة ☐ متقاعد ☐

أخرى، يرجى التحديد.....



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧. الدخل الشهري:

٤٠٠ دينار فأقل ☐ ٤٠١-٥٠٠ دينار ☐ ٥٠١-٦٠٠ دينار ☐ ٦٠١ دينار فأكثر ☐

٨. ما تعريف منظمات المجتمع المدني:

ا .

ب.

ج.

د.

٩. هل أنت عضو في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني: نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ما هي؟

.....



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**القسم الثاني: أرجو وضع إشارة (x) أمام الإجابة التي تناسب وضعكم أو رأيكم:**

١. إلى أي درجة تعتقد أن عملية المشاركة السياسية في الأردن ناجحة؟

☐ ناجحة بدرجة كبيرة ☐ ناجحة بدرجة متوسطة ☐ ناجحة ☐ غير ناجحة

٢. باعتقادك، هل تفتقر منظمات المجتمع المدني لرؤية واضحة للمشاركة السياسية في الأردن؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري

٣. هل تعتقد أن لمنظمات المجتمع المدني في الأردن تأثير على عملية المشاركة السياسية ؟

☐ نعم يوجد تأثير ايجابي ☐ نعم يوجد تأثير سلبي ☐ لا يوجد تأثير

٤. هل تؤيد تعديل القوانين الخاصة بخدمات المجتمع المدني للسماح بمشاركة أوسع في الحياة السياسية؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري

٥. هل تعتقد بأن الحكومات الأردنية جادة في موضوع المشاركة السياسية ؟

☐ نعم ☐ لا ☐ لا أدري



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**القسم الثالث: أرجو وضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تعكس رأيك حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة المشاركة السياسية في الأردن:**

| العبارة | موافق بدرجة كبيرة | موافق إلى درجة ما | غير موافق |
|---|---|---|---|
| **مؤشرات تتعلق بمنظمات المجتمع المدني.** | | | |
| ١. زيادة أعداد المنتسبين في منظمات المجتمع المدني. | | | |
| ٢. تحفيز منظمات المجتمع المدني للعمل في المجتمع. | | | |
| ٣. شمولية برامج منظمات المجتمع المدني لقضايا المجتمع. | | | |
| ٤. مخاطبة برامج منظمات المجتمع المدني لحاجات المجتمع. | | | |
| ٥. قدرة منظمات المجتمع المدني على نشر أفكارها بين غالبية فئات المجتمع. | | | |
| ٦. انتشار منظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة. | | | |
| **القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية.** | | | |
| ٧. تعديل المواد المتعلقة بعضوية منظمات المجتمع المدني. | | | |
| ٨. تعديل المواد المتعلقة بتشكيل منظمات المجتمع المدني. | | | |
| ٩. تعديل القوانين المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني. | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| **دور منظمة المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية.** | | | |
| ١٠. منظمات المجتمع المدني الفعالة على الساحة السياسية هي الأقدر على التأثير في عملية المشاركة السياسية. | | | |
| ١١. وجود برامج واضحة وواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مجال المشاركة السياسية. | | | |
| ١٢. قدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. | | | |
| ١٣. غياب التنشئة السياسية على المستوى الوطني بأهمية العمل السياسي في منظمات المجتمع المدني. | | | |
| ١٤. غياب سياسات متكاملة ومتماسكة تشكل مرجعية منظمات المجتمع المدني. | | | |
| ١٥. التأثير في الرأي العام المحلي في القضايا المتعلقة في المشاركة السياسية. | | | |
| ١٦. غياب شبكات تعاون ومؤازرة متبادلة مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة: نقابات، جمعيات، أندية، اتحادات. | | | |
| ١٧. تجميع وصياغة الاحتياجات والتحديات التي يعبر عنها أعضاؤها ومناصروها. | | | |
| ١٨. تأثير المنظمات الدولية على عمل مؤسسات المجتمع المدني. | | | |
| ١٩. تساهم منظمات المجتمع المدني مساهمة فاعلة في عملية المشاركة السياسية. | | | |



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٠. دور مؤسسات المجتمع المدني ضعيف جدا في عملية المشاركة السياسية. | | | |
| ٢١. القيام بنشاطات اجتماعية وتثقيف الناخبين والمواطنين بشكل عام حول النظام السياسي والانتخابي وتشكيل القيم السياسية العامة. | | | |
| ٢٢. موازنة المتطلبات والتطلعات المتناقضة وتحويلها إلى سياسات عاملة. | | | |
| ٢٣. تحريك وتفعيل المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية. | | | |
| ٢٤. وجود سياسات مالية شفافة لمنظمات المجتمع المدني. | | | |
| ٢٥. انخراط منظمات المجتمع المدني في قضايا المجتمع المختلفة. | | | |
| ٢٦. وجود مرونة لدى منظمات المجتمع المدني على التأقلم مع المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية. | | | |

**٢٧. باقتراحاتكم: ما هي الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عملية المشاركة السياسية في الاردن في المرحلة الحالية؟**

١. .....

٢. .....

٣. .....

٤. .....

**شاكرا لكم حسن تعاونكم**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المراجع


١- إبراهيم أبرش، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، دار الشروق، رام الله، فلسطين، ١٩٩٨.

٢- إسماعيل، جمال (٢٠١٠)، التعددية الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر.

٣- إسماعيل سعد، المجتمع والسياسة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣.

٤- أبو، بكر توفيق (١٩٩٩)، العرب الإصلاح السياسي /التكامل الاقتصادي، عمان دار وائل للنشر والتوزيع.

٥- امين مشاقبة، (٢٠٠٥). الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي، في، شملان العيسى، وأمين مشاقبة.

٦- امين المشاقبة، التربية الوطنية في الأردن، ط٨، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.

٧- امين مشاقبة، (٢٠١٠) التربية الوطنية والنظام السياسي)، ط٨، عمان، دار الحامد للنشر.

٨- احمد يعقوب، طبيعة الأحزاب السياسية العربية، مرتكزات الفكر السياسي، عمان، ١٩٩٣.

٩- ادوين امري، الاتصال الجماهيري، المجلس الأعلى للشباب، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٠- البطاينة، رافع شفيق (٢٠٠٩)، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ط١.

١١- الدراوشة، عبد الله سالم، (٢٠١٢)، " دور الشباب في التغير في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية " جامعة الحسين بن طلال، معان.

١٢- السرور، رائد عرمان غثوان، (٢٠٠٩)، " العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية للبادية الشمالية " جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣- السيد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

١٤- السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٠.

١٥- الزعبي واخرون ، دليل منظمات المجتمع المدني الاردني لتطوير السياسات الحكومية عمان،٢٠١٠

١٦- العدوان، عبد الحليم (٢٠٠٧)، التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية، (١٩٢١ – ١٩٨٩) مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمان، الأردن، ط١.

١٧- القرعان، سلطان ناصر، (٢٠٠٥)، " الثقافة السياسية في الريف الأردني " دار الثقافة.

١٨- الشويحات، صفاء نعمة والخوالدة، محمد محمود، (٢٠١٣) " اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن (دراسة وصفية تحليلية) " الجامعة الأردنية، دراسات، العلوم التربوية، المجلد (٤٠)، ملحق (٢).

١٩- الياسري، عبي عبد العزيز، (٢٠٠٩)، " التنشئة الاجتماعية السياسية: مفهومها جذورها " مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٢٠- الناصر، محمد (٢٠٠٨). مبررات الشراكة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان، عمان، مركز الأردن الجديد الأيام الدراسية، التقرير الثالث.

٢١- النقرش، عبد الله (١٩٩٢). التجربة الحزبية في الأردن، عمان، منشورات مؤسسة آل البيت، ط٢.

٢٢- أمل داغستاني، موسى شتيوي، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

٢٣- احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية الدولية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٩.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤- باروت، محمد جمال (١٩٩٥). المجتمع المدني مفهوما وإشكالية، حلب، دار الصداقة

٢٥- بركات، نظام وغرايبة، مازن (٢٠٠٠)، النخبة النيابية في الأردن، اربد جامعة اليرموك، مركز الدراسات الأردني.

٢٦- بركات نظام (٢٠١٠)، الأحزاب الأردنية وحقوق الإنسان تحليل مضمون المواثيق الأساسية، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، ط١.

٢٧- بشارة، كرمي (١٩٩٨)، المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

٢٨- بني سلامة، محمد (٢٠٠٨). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن. نحو مزيد من الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، التقرير الثالث، عمان، مركز الأردن الجديد، الأيام الدراسية.

٢٩- بني سلامة، محمد تركي، (٢٠١٢)، " اثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس باراك اوباما: دراسة ميدانية " حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

٣٠- برهان غليون، مجتمع النخبة، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٦.

٣١- تركي محمد (٢٠٠٦) الإصلاح السياسي، دراسة نظرية، المجلة الثقافية، عمان.

٣٢- توماس بيرتون بوتومور، النخبة والمجتمع، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٧٢.

٣٣- جمال البنا، الحرية النقابية ط٢، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل، جنيف ١٩٨٨.

٣٤- حرب أسامة، الغزالي حرب (١٩٨٧) الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٣٥- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٣٦- د. شعبان، حقوق الإنسان المدنية في الدساتير العربية، دار الكتاب القانونية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٧- د. غسان الجندي، قانون المنظمات الدولية، دار الثقافة، ط١ عمان، ١٩٨٧.

٣٨- د. هبة الحسيني، تحليل مقارن للتشريعات المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية في ظروف بلدان مختصة (فلسطين)، دار الثقافة، الأردن، ١٩٩٥.

٣٩- د. محمد سامي عبد الحفيظ، العلاقات الدولية (مقدمة لدراسة القانون الدولي) الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٥.

٤٠- د. محمد سعيد الدقاق، المنظمات الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، ١٩٩٠.

٤١- د. محمود شريف بسيوني، حقوق الإنسان، دار المنشأة، الإسكندرية، ط٣، ١٩٩٦.

٤٢- ريتشارد داوسن، التنشئة السياسة: دراسة تحليلية، ط٢، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨.

٤٣- رشوان، حسين عبد الحميد (١٩٩٣)، التغير الاجتماعي في التنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط١.

٤٤- رعد حافظ، التنشئة وأثرها على السلوك السياسي، عمان، دار وائل، ٢٠٠٠.

٤٥- زهير كمال، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية: تقيم نقدي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، ١٩٩٩،، (E/ESCW/SD-WOM/1999/4) دار الأوائل، الأردن، ١٩٩٩.

٤٦- سعاد الشرقاوي، علم الاجتماع السياسي، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧١.

٤٧- سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة، الإسكندرية، ١٩٨٤.

٤٨- سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز التنمية السياسية، القاهرة، ١٩٩١.

٤٩- سعيد التل، التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٧.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٠- سعيد عبد المنعم (٢٠١٠)، التعددية الحزبية وتفعيل المشاركة السياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ط١.

٥١- صلاح عبد العاطي، التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني، الحوار المتمدن – العدد: ٩٥٨ – ٢٠٠٤.

٥٢- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسة مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٣- ظاهر، احمد جمال (١٩٨٥)، التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، ط١، دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن، مكتبة دار المنار، الزرقاء، الأردن.

٥٤- عبد العادي عباس، حقوق الإنسان، دار الفصل، دمشق، ط٢ ١٩٩٥.

٥٥- عبد الهادي الجوهري، المشاركة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٤.

٥٦- عزمي بشارة: (٢٠٠٠) المجتمع المدني: دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

٥٧- غانم السيد عبد المطلب (١٩٨١)، دراسة في التنمية السياسية مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط١.

٥٨- غريب سيد احمد، عبد الباسط محمد، مجتمع القرية: دراسات وبحوث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٥٩- قنديل أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٩.

٦٠- مصطفى احمد فؤاد، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، دار الكتاب القانونية، القاهرة ٢٠٠٣.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦١- محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية الحديثة، دار الكتاب القانونية، ط١، القاهرة، ١٩٩٦.

**ثانيا: الدوريات:**

١. أمين المشاقبة، " الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية"، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٩، عدد١، ١٩٩٣.

٢. بارعة النقشبندي، ذياب مخادمة، "المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٢٩، عدد١، ٢٠٠١،

٣. حسن علوان البيج،" المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، المستقبل العربي، العدد٢٢٣، ١٩٩٧.

٤. طه بدوي، "الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية"، القاهرة، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٢٨.

٥. عبد المجيد العزام، "اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية" دراسة ميدانية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، مجلد١٥. العدد٢، ١٩٩١.

**ثالثا: الرسائل الجامعية:**

١- العكش، محمد أحمد نايف (٢٠٠٦). مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (١٩٩٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٢- جمال مرعي، الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٦.

٣- سارة العنزي، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي ١٩٥٢-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- فراس خليف الشرعة، المشاركة السياسية في الريف الأردني: دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٩.

٥- ياسر الصلوي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء، ٢٠٠٦.

**رابعا: الندوات والمؤتمرات:**

١. إبراهيم، حسنين توفيق (١٩٩٢). بناء المجتمع: المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢. جلال عبد الله معوض،" أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي" في: علي الدين وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٨٦.

٣. حمدي عبد الرحمن حسن،" ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين:، كمال المنوفي وحسنين توفيق (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤.

٤. .شكر، عبد الغفار (١٩٩٩). الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ندوة المنظمات غير الحكومية والحكم الجيد في الوطن العربي، القاهرة: معهد دراسات التنمية ومركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام. مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتوثيق (سيداج).

٥. عبد الطيف، كمال (١٩٩٢). تعقيب على نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. علي الشرعة، دراسات مناطق: رؤية نقدية مع التطبيق على منطقة شرق أسيا"، في المنهج في العلوم السياسية، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، تحرير: حمدي عبد الرحمن، جامعة آل البيت، ١٩٩٧.

٧. نظام بركات، "الانتخابية والأحزاب والديمقراطية"، في: هاني الحوراني وآخرون، الأنظمة الانتخابية المعاصرة (مؤلف جماعي)، عمان، الأردن، دار السندباد للنشر، ١٩٩٥.

## خامسا: المواقع الالكترونية:

١- خالد سليمان، **التنمية السياسية والمرأة الأردنية:** مرتكزات الخطاب واليات الممارسة، الأردن ٢٠٠٤، مقال منشور عبر الانترنت، موقع بوابة المرأة، www.womengateway.com.

٢- رشوان، علاء الدين (٢٠١٣). مفهوم العدالة الانتقالية ودور المجتمع المدني ببناء الدولة الحديثة، ٢/١، نقلا عن: http://syrianvoices.wordpress.com ص١٤.

٣ - محمد الاصبحي، **تطور مفهوم المشاركة السياسية**، مقال منشور عبر الإنترنت، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php.

٤- هلال، جميل. حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني، نقلا عن الرابط: http://www.boell-meo.

## ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

## Books:

1. Gabril a. Almond, and Sidney verba**, the civic culture,** little brown and company, Boston, 1965.

2. Hyman, Herbert**, political socialization: A study in the psychology of political behavior**, free printing, 1959.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. Kenneth p., Langton**. Political Socialization,** London, Oxford press, 1969.

4. Lucian pye ،**political culture and political development**, Princeton, Princeton U.p., 1967.



www.manaraa.com

ABSTRACT

## The Civil Society Organization of the Role in Promoting Political Participation in Jordan

This study examine an imported subject, which is the rule of the organization at the civilian community in enhancements the political participation to their members.

This study aims to identify the social organization work, and the role of political participation through analyses this rule in order to help the process of political participation in Jordan.

This study applied these (Descriptive method) to give an answer for: Are in organizations of the civilian society participate, directly or indirectly, in the process of political participation in Jordan?

And to test the thesis which claims that there an positive attitudes toward improving the work of organizations at the civilian society. To achieve this, an questionnaire has been organized and handed out to a sample contain 500 participants of these organizations results of I'm study:

1- The study showed a high degree of acceptance toward the attitudes of improving the work at civilian society organization.

2- The study showed an existence at a high degree of acceptance toward the attitudes for the rules and politics which enhance the rule of civilian society organizations.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com